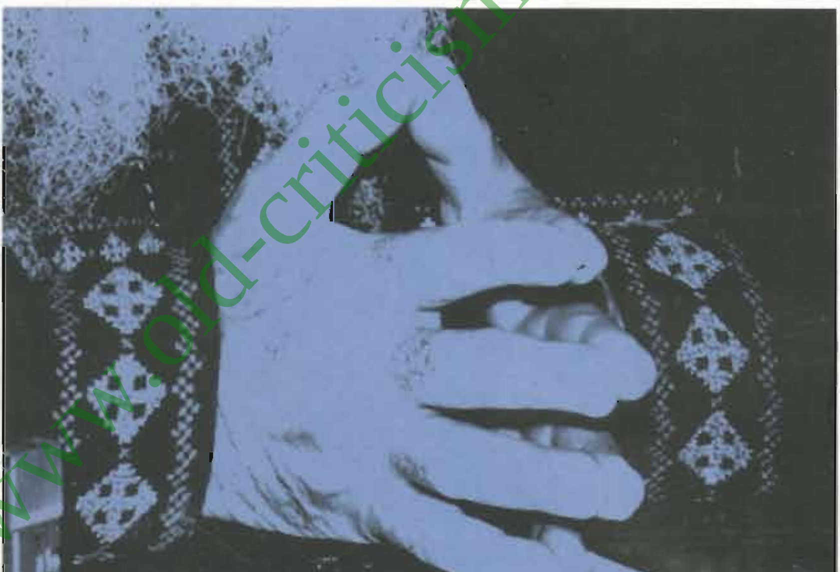
أموال الكنيسة القبطية

من يدفع؟! ومن يقبض؟!



القس إبراهيم عبد السيد

أموال الكنيسة القبطية ..

من يدفع ؟! ومن يقبض؟!

اسم الكتاب: **من يدفع؟ ومن يقبض؟**
اسم الكاتب: **القس إبراهيم عبد السيد**
الطبعة الأولى : يونيو ١٩٩٧
رقم الإيداع : ٩٧/٧٣٤٥
الترقيم الدولى: 5 - 3592 - 19 - 977
الغلاف والإخراج الفنى: **عاطف عبد الغنى**
الناشر : «دار ديوان»
العنوان : ١ ش صابر عيسي فيصل ـ الهرم ـ
الجيزة ـ ت : ٣٨٤٠٧٢٦

أموال الكنيسة القبطية

من يدفع؟! ومن يقبض؟!

كلمة لابد منها

إحسان النوايا.. بدلا من تحطيم المرايا

لماذا يتعجبون من طرح الأمور الكنسية للمناقشة، ويستنكرون مواجهة الحقائق ويطالبون بالحفاظ علي سرية ما يجري في الكنيسة داخل الاطار الاسري المنغلق؟

حين تتناول الصحف الشئون الكنسية مشكورة فهي لا تقحم نفسها في اقطاعية خاصة أو تسبح نحو جزيرة منعزلة في محيط أو تتخطي أسلاكا شائكة أو مكهربة محيطة بمنطقة مليئة بالالغام.

ونخطئ يقينا حين نعتقد أن الكنيسة مؤسسة ثيؤقراطية لها أسرارها التي ينبغي الا تذاع، أو أن يناقشها غير بنيها، فهي في الحقيقة شريحة من نسيج الوطن، وليست مجرد أشخاص مصيرهم حتما إلي زوال مهما طالت بهم الايام، ومن ثم فلا يعتبر في نقدهم أو المطالبة بتصحيح تصرفاتهم مساس بعقائدهم وايمانياتهم، فالصحافة مرآة للشعوب، وبدلا من تحطيم المرايا علينا أن نواجه الحقائق بشجاعة.

ان نقد الاباء الروحيين ليس خطيئة تستوجب الغضب والمساءلة والتجريم والتكفير بعد أن صار النقد حقا وواجبا في أن واحد، فرجل الدين لا عصمة له، ونقد الرؤساء في عصر التنوير وعلي كل المستويات صار امرا عاديا بل أن الاب الجسدي أصبح من الممكن تقويمه بل والحجر عليه قانونا اذا ما تجاوز حدوده.

فالاديان السماوية تؤمن بالديموقراطية كما أن المعارضة سمة من سماتها، فلاتسفه عقيدة مخالفة ولا تقيد رأيا معارضا ولا تصادر فكراً مغايراً وقبول الرأي الآخر سمة حضارية.

وحين استشرت انحرافات باباوات روما ومظالمهم وصكوك الغفران ومحاكم التفتيش في العصور الوسطي ظهر مارتن لوثر وجون كلفن وأولرخ زونجلي دعاة للاصلاح احتجاجا علي ما عاصروه من أخطاء، ونمت حركتهم البروتستانتية وتفرعت الي مئات الطوائف التي تؤمن بحرية الفكر عقيدة لا بديل لها.

وفي الاجواء الديموقراطية تنتشر موجات النقد لكبار القادة علي كل المستويات.

والمعارضة داخل الكنيسة ليست بدعة. **وقد سبق أن اختلف البابا الحالي مع البابا الأسبق يوساب الثاني ومع البابا السابق كيرلس السادس مما اضطره إلي معاقبته بابعاده إلي ديره** قبل أن يعفو عنه وبعد أن دافع عنه محبوه.

فالكنيسة المصرية كنيسة وطنية شامخة لم يقف دورها عند

ارساء أسس العقيدة المسيحية الأصيلة فحسب بل تجاوزه علي مر الدهور لأن تظل قلعة للديموقراطية والاستنارة.

وليس في المعارضة تقليل من شأن الابن لأبيه بل العكس هو الصحيح تماما فمتي ازدادت هذه المحبة ازدادت غيرته عليه وازداد تمسكه بضرورة بقاء صورة أبيه ناصعة البياض أمام ناظريه، ومن ثم ازدادات معارضته له ولممارساته الخاطئة حتي يعدل عنها خوفا عليه من أن يفقد محبة واحترام غيره له ففي فقده ذلك اهتزاز لصورته النقية وصورة كل من يمثله من تابعيه وأفراد شعبه.

ان النقد لازمة من لوازم البناء، وهو أمر وارد في كل مجتمع حضاري، ومطلوب من كل غيور للاصلاح وهو في ذاته يستحق الشكر والثناء لا الذم والهجاء مادمنا نؤمن بعدم التوحد بين الكنيسة (كمؤسسة لها عقيدتها) وأشخاص القائمين عليها والعاملين فيها، فان الاعتراض علي ممارساتهم الادارية وما يصدرونه من أحكام وقرارات تقبل الصحة والخطأ، ينبغي الترحيب بنقدها من الجميع، حتي من غير بنيها. بغير استثناء ومواجهة الحقائق لازمة لا تتأتي بإغلاق أبواب الحوار أو بتضييق دوائر النقاش بل بتبادل المشورة بلا تهوين للامور أو تهويل.

وما لجأ اليه البعض من طرح أمور كنيستهم للمناقشة علي الصفحات في السنوات الاخيرة هو علامة صحة، لا يجوز ان يضيق بها صدر أحد فهي الطريق الافضل للاصلاح، وبدلا من تحطيم المرايا علينا ان نحسن النوايا .

الفــــصل الأول

حتمية وضع نظام مالى دقيق للكنيسة

«محبة المال أصل لكل الشرور»

لم يكن هدف السيد المسيح تأسيس مملكة عالمية، ولقد عُرضت عليه في حياته علي الأرض أكثر من فرصة ليتوج فيها ملكاً عندما جربه الشيطان، وبعدما أشبع الجموع وعند دخوله أورشليم (القدس) لكنه رفض بإصرار كل هذه العروض، لأن المملكة التي كان يريد إرساء أسسها تغاير تماماً جميع ممالك العالم التي تتصارع فيها القوي والأفراد حول «شهوة العيون وشهوة الجسد وتعظم المعيشة».

وتلاميذ السيد المسيح الذين عاصروه وتحدثوا إليه وتتلمذوا علي يديه أرسوا أسس المجتمع المثالي الذي كان فيه المؤمنون من أصحاب العقارات والمقتنيات «يبيعونها ويأتون بأثمانها ويضعونها تحت أرجل الرسل فيوزع هؤلاء منها علي كل واحد كما يكون له احتياج» (سفر أعمال الرسل ٢:٤٢-٤٥. ٤:٣٤-٣٦)، وفي رسائل العهد الجديد كان بولس الرسول يجمع الأموال بنفسه من الناس لكي توزع علي فقراء أورشليم وكانت تسمي هذه الخدمة الرسولية «بشركة القديسين»

ولقد عاش السيد المسيح علي الأرض فقيراً مردداً : «إن للثعالب أوجرة ولطيور السماء أوكارا، وأما هو فليس له موضع يسند إليه رأسه» (انجيل متي ٨:٢٠، لوقا ٩:٥٨) وقد حذر تلاميذه من **محبة المال التي هي «أصل لكل الشرور الذي إذا ابتغاه قوم ضلوا عن الإيمان وطعنوا أنفسهم بأوجاع كثيرة»** فالمال سلاح ذو حدين يمكن أن يستعمل للبركة وأعمال البر، ويكون

عبداً مطيعاً لخدمة الروح، ويمكن أن يستغل في الشرور فيصبح من يتعلق به عدواً لله، فمحبة العالم بصفة عامة «عداوة لله».

ولقد خصص بولس الرسول صديقه القديس لوقا للاهتمام بجمع الأموال بعد أن انتخبته الكنائس رفيقاً له في السفر من أجل عمل البر «الذي وقفنا عليه أنفسنا لمجد الله وتلبية لرغبتنا، وبذلك نأمن لوم الناس «علي المقدار العظيم من المال الذي حصل علي عاتقنا لأننا نهتم بعمل الخير أمام الناس لا أمام الله وحده» (٢كو: ٨:١٦-٢٧)

وبمراجعة باقي نصوص العهد الجديد يتبين جلياً أن رسل المسيح كانوا يجمعون الأموال بأنفسهم للإنفاق علي احتياجات خدمة الكرازة وعلي الفقراء، كما كانوا يمولون هذه الخدمات من أموالهم الخاصة (١ كورنثوس ٩:١-١٥)

وقد ترك الرسل مسئولية تدبير احتياجات الكنائس للأساقفة الذين اختاروهم «نظاراً لا عن اضطرار، ولا كمن يسود علي الأنصبة بل صائرين أمثلة للرعية». (١ بطرس ٥:٢-٤)، واشترطوا فيهم أن يكونواكوكلاء لله بلا لوم مضيفين للغرباء محبين للخير» (تيطس ١:٦-٩)، **ولما كثر عدد المؤمنين وضح عدم إمكانهم التوفيق بين خدمتهم الروحية الأصلية وهي الصلاة والوعظ والخدمة الاجتماعية** للوافدين الجدد لحظيرة الإيمان وأراملهم وأيتامهم الذين يعانون من التشريد والإضطهاد فقالوا إنه: «لايحسن بنا أن نترك كلام الله لنخدم موائد، **فأختاروا رجالاً لهم سمعة طيبة ممتلئين من الروح القدس والحكمة**

وأقاموهم علي هذا الأمر ليواظبوا هم علي الصلاة وخدمة كلام الله» (أعمال الرسل ٦: ١-٥)، وكان علي رأس هؤلاء الذين أقاموهم لخدمة الموائد إستفانوس رئيس الشمامسة وأول شهداء كنيسة أورشليم (القدس)، وقد تنوعت «خدمة الموائد» هذه وتفرعت إلي افتقاد الأرامل والأيتام والجوعي والعطاشي والغرباء والعريانين والمرضي والمحبوسين.

ولما كان الانسان الذي يتولي عمل الرعاية (الأسقف) له جبلته البشرية بسماتها الفسيولوجية والسيكولوجية والأنثروبولوجية وصفاتها المتعددة المجبورة بقوة إلهية والتي يؤكدها بولس الرسول بقوله إن: «مازال يساكن إنسان بشريته الجسدي الذي يسببه إلي ناموس الخطية الكائن في أعضائه» (رومية ٧: ٢٢و٢٣) لذلك اتجهت الكنيسة القبطية في القرون الأخيرة إلي اختيار أساقفها من بين الرهبان بعد أن كانت تختارهم ولقرون طويلة من بين المدنيين والمتزوجين نظراً لقيام الرهبنة المسيحية أساسًا علي دعائمها الأربعة وهي: البتولية (عدم الزواج) والعزلة (الوحدة) والطاعة المطلقة والتجرد (الفقر الاختيارى) **إذ أن محبة الاقتناء (التملك أو الملكية) هي محبة خادعة رهيبة الأثر ومدمرة لحياة الأسقف الذي يجب أن يكون نموذجا لحياة الكادحين والذي لا يستطيع أن يأكل وواحد من رعيته جائع، أو يرتدي ثيابًا وواحد من أبنائه عريان ويستريح والضيق يغلب بقية شعبه.** لذلك فإن الفقرة الأولي من القانون ٣٩ من قوانين القديس باسيليوس الكبير تقول: «أسقف يلبس برفيراً أو يرتدي حريراً وفقراء مدينته عراة أو جياع ليس هو أسقفًا إذ كيف يكون

نموذجاً للكادحين؟!»، إنه يتنكر لمبدأ المشاركة أي اهتمام الكنيسة بأحوال الناس الاجتماعية وتقديم خدماتها المختلفة لهم ومشاركة الراعي لرعيته فى أحوالها» (طبعة دير السريان ١٩٦٠ الباب ٣ – قوانين لأجل الأكليروس ص ٣٧٣).

ولكن لما كان أغنياء الأقباط يغدقون عطاياهم المادية علي الأسقف تقرباً وزلفي له، **وببساطة التبرير يقوم باستعمالها واستهلاكها علي أساس أنها مقدمة هبة له من الله عن طريق هؤلاء الأغنياء، غافلاً مبدأ المشاركة المدعم بجوهر حياة التجرد** والنموذج الحي للكادحين (متي ١٤: ١٦، مرقس ٦: ٣٧) فقد نتج عن ذلك ما نراه من تخمة لدي هؤلاء في الأرصدة بالبنوك والمشروعات وتزايد مظاهر البذخ والإسراف في تملك السيارات والقصور والرحلات والفنادق والمأكولات والمشروبات ومآدب الغذاء وولائم العشاء والإغداق في الإكراميات وإنفاق الألوف والمئات علي الأقرباء والأحباء والأصدقاء والمنافقين والمتسلقين والوسطاء، بينما يعاني فقراء الشعب من شظف العيش في زمن ردئ عز فيه تكريم الإنسان، الأمر الذي يتحتم معه **ضرورة وضع أنظمة مالية دقيقة لكل عطايا الأقباط للبطريركية والمطرانيات والأسقفيات والكنائس والأديرة** في ضوء أحكام الكتاب المقدس وقوانين الآباء الرسل وتعاليمهم وقوانين المجامع المقدسة المسكونية والمحلية وغيرها من تراث الكنيسة الخالد المتسم بالحكمة والموضوعية التي تتلاءم وكل عصر.

الفصل الثانى

حتمية وضع ضوابط واضحة للإيرادات والمصروفات فى ميزانيات الكنيسة

العطاء العام والعطاء الخاص:

مما ورد في الأصحاحين الرابع والسادس من سفر أعمال الرسل في العهد الجديد (الأنجيل).. يتبين أنه لم يكن هناك نظام مالي معين، لما كان يتم جمعه وتوزيعه من أموال المؤمنين، للانفاق علي احتياجات الرسل والعاملين معهم من الخدام.. إذ لم يكن أحد منهم يتسلم شيئًا منها لنفسه، بل كان يعهد بهذه المهمة لأشخاص مختارين توافرت فيهم شروط معينة، كما لم يرد في نصوص الكتاب المقدس الأخري أية اشارة إلي أن هذه الأموال كانت تعطي لهم نظير خدمات روحية معينة، بل كانت كل البكور والعشور والنذور والتقدمات تقدم إلي خزانة بيت الله بشرط أن تكون هذه العطايا خالية من العيوب وفي محافل مقدسة.

وقد عاتب الله الإنسان حين امتنع عن إعطاء العشور له، ووصفه بعدم الأمانة، ووعد ببركات كثيرة لمن يقدمها وتوعد بنقمات عديدة لمن يتقاعس عن سدادها لأن في دفعها مساهمة في النهوض بالرسالة الدينية، وتحقيق للاكتفاء الذاتي في الكنائس، ولهذا حتم الكتاب المقدس تقديم النذور أمام الشعب لتحريض المقصرين في العطاء علي الوفاء بها ضمانًا لدوام إقامة الشعائر وسد احتياجات الخدمة الكنسية، وبصفة عامة يمثل العطاء العام والعطاء الخاص المشار إليهما الركن الثالث من أركان الديانة المسيحية وهي الصدقة بعد ركني الصلاة والصوم، وهذا العطاء هو ما درجت الكنائس علي جمعه من المصلين بطرق مختلفة تتمثل في الصناديق، أو الأطباق، أو المظاريف، أو بموجب دفاتر

التبرعات، أو الاشتراكات الدورية، أو علي شكل أوقاف عقارية أو أوراق مالية تدر عائداً دورياً :

*** والذين يقدمون هذه العطايا يمكن تقسيمهم إلي عدة فئات:**

الأولى: تدفع عطاياها عن طيب خاطر إحساسا منها بوجوب تضامنها وتكافلها لباقي المؤمنين وفي سد احتياجات الكنيسة تنفيذاً لأوامر الكتاب المقدس وقوانين الرسل وما درجوا عليه من تعاليم متوارثة عن الآباء والأجداد مهما تكن درجات غناهم أو فقرهم.

الثانية:تدفع عند احتياجها لخدمة من خدمات الكنيسة في الأفراح(الزيجات والخطوبات) ، والمأتم (الجنازات وصلاة الثالث والأربعين والتذكارات السنوية).. والمعمودية والقنديل (سر مسحة المرضى) وغيرها كمقابل لما تطلبه من خدمات.

الثالثة: تدفع حين يطلب منها بالحاح لعدم شعورها بأن العطاء واجب مقدس وركن من أركان العبادة المسيحية.

هذا عن المصادر التي ترد منها أموال الكنائس بصفة عامة.

أما عن المصادر التي تشكل دخول رجال الاكليروس من الأساقفة والقسوس والشمامسة وغيرهم من الخدام المكرسين معهم والمتفرغين للخدمة الكنسية، فيمكن تقسيمه إلي ثلاث مصادر:

١- مايرثونه من الأقرباء أو ما كان يملكونه قبل تكريسهم

وتفرغهم للخدمة أو نظير ما يقومون به من مؤلفات، أو القاء دروس ومحاضرات أو ما تصلهم من معاشات أو هبات أو تؤول إليهم من وصيات.

٢- ما يحصلون عليه من خدمات دينية مما يقدمه لهم المؤمنون من تقدمات خاصة.

٣- ما يخصص لهم من مرتبات أو بدلات كنسية تتفاوت من كنيسة لأخري أو من ايبارشية إلي غيرها.

ويحكم ذلك العديد من الآيات الكتابية التي تؤكد أن «الفاعل مستحق اجرته» (لوقا ١٠ :٧) و«أن من يتجند قط بنفقة نفسه وأن من يغرس كرماً ومن ثمره لا يأكل فكما يحق للكرام أن ينفق من غلة كرمه كذلك ينتظر المعلم الذي يزرع كلمة الله أن تعتني به الكنيسة التي يخدمها ليشارك الذي يتعلم المعلم في جميع الخيرات، ومثل الراعي الذي يرعي رعيته فمن لبن الرعية ينبغي أن يأكل» (كورنثوس الأولي ٩ ، غلاطية ٦ :٦) و «أن الذين يعملون في الأشياء المقدسة من الهيكل يأكلون والذين يلازمون المذبح يشاركون المذبح، هكذا أمر الرب أن الذين ينادون بالأنجيل من الانجيل يعيشون» (كورنثوس الأولي ٩ : ٤-١١) «لأنه ليس من جند الملك من يحمل أسلحة علي أعدائه من مالة البتة» [القانون ٣٢ من كتاب «قوانين الرسل»]، وتطلب «الدسقولية» من الشعب أن يقدم عطاياه للأسقف (باب ٦و٧) «لينال منها طعامه وشرابه بالقدر الذي يليق به ويكفيه لا كثير النفقة ولا مبذراً ولا تكون عيشته بلذة ولا يأكل المختار من الطعام، وليكن غير محب للربح

المرذول وبالحري قدام الأمم لئلا يعيبونه» (باب ٣و٧).

وإن كان للأسقف السلطان علي أموال الكنيسة ومقتنياتها فعليه أن يضع نصب عينيه أن الله هو الرقيب عليه (القانون ٢ :٢٩و٣٢) فهو الذي يحاسبه عن توزيعه وانفاقه علي أهم عنصرين وهما:

١- الفقراء .

٢- الاكليروس (رجال الكهنوت) وخدام الكنيسة (الباب ١٣) ، **وتتحدث القوانين بصفة عامة عن الزينة والترف ووسائل الراحة ونعومة الثياب وقيمتها الغالية، وهي أمور يتحتم أن يحرم الأسقف نفسه منها** (القانون ١٦ من قوانين المجمع المسكوني السابع بنيقية والقانونان ١٢و٢٦ من قوانين مجمع غنغرا والقانون ٢٧ من قوانين مجمع ترولو).

ومن هنا تبرز أهمية الموازنة بين احتياجات الكنيسة الفعلية وبين متطلبات الأسقف الشخصية باعتبار أن أموال الكنيسة هي أمانة بين يديه كوكيل عن الله في تخصيصها للخدمة وعدم الخلط بين احتياجاتها واحتياجاته الشخصية، ووضع خطوط فاصلة بين ماله الشخصي ومال الكنيسة العام.. فما هي هذه الحدود؟!

الفصل الثالث

حتمية وضع حدود فاصلة بين أموال الكنيسة والمال الخاص بالأسقف

حتمية التجرد من حب المال

عند وضع الحدود الفاصلة بين المال العام للكنيسة والمال الخاص بالأسقف تبرز عدة تساؤلات:

فمن هو الذي يحدد للأسقف مخصصاته من إيرادات الايبارشية (منطقته الرعوية)؟ هل هو الذي يحددها بنفسه ولنفسه؟ أو يحددها له مجمع المطارنة والاساقفة عند بدء ولايته، طبقاً لكادر معين يتفق عليه أو يقنن مقدماً قبل رسامته؟

وما هي الضوابط التي تحدد علي أساسها هذه المخصصات؟

وهل يتساوي الاساقفة في هذا الشأن أم يتفاوتون؟

والأساقفة العموميون الذي تكاثر عددهم في الفترة الأخيرة بشكل غير مسبوق، منهم من يتولي أسقفية عامة محددة الاختصاصات، كالخدمات العامة والاجتماعية والبحث العلمي والدراسات العليا والثقافة القبطية والتعليم والمعاهد الدينية والكليات اللاهوتية والاكليريكية والشباب، ومنهم من يوكل إليه الاشراف علي مجموعة من كنائس بمنطقة جغرافية واحدة أو عدة مناطق مختلفة، ومنهم من لا يوكل إليه اختصاصات محددة كوزراء الدولة الذين بلا حقائب وزارية، أو بتعبيرنا الكنسي «علي عكازه» فكيف تحدد مخصصات هؤلاء الاساقفة العموميين؟ وما هي مصادر تمويل اسقفياتهم؟

هذه كلها أسئلة تحتاج إلي وضع تنظيم مالي دقيق ونظام رقابي

جاد علي ما يرد إليها من إيرادات ومايتم انفاقه من مصروفات.

كان الأسقف في القرون العشرة الأولي متزوجاً من إمرأة واحدة كنص الانجيل (رسالة تيموثاوس الأولي ٣:٢) فكانت قوانين الكنيسة تحتم الفصل بين ذمته المالية وميزانية الكنيسة أو أموال الايبارشية حتي لا تضار الكنيسة من ناحية، وحتي لا تغبن أسرته (زوجته وأولاده الجسديون) بنسكه ومحبته للكنيسة، وتفضيلها علي بيته وعائلته من ناحية أخرى. ولكن بعد أن صار في القرون الأخيرة إختيار الاساقفة علي الرهبان لم يعد ما يسمي ما يملكه الأسقف بماله الخاص، بل صار ملكاً لايبارشيته التي ترثه بعد انتقاله إلي العالم الاخر، إذ أن الراهب تصلي عليه صلاة دفن الموتي عند دخوله سلك الرهبنة ومن ثم فلا يرث ولا يورث.

ولعل من أهم أسباب اختيار الأسقف سواء في درجة الخوري ابسكوبس أو الأسقف العام أو أسقف الايبارشية (ثم ترقيته إلي رتبة المطران) أو البطريرك الجاثليق (أي البطريرك التابع علي نحو ما كان في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، بالنسبة لأثيوبيا قبل انفصالها عن الكنيسة المصرية، واستقلالها عنها) أو لرتبة «البابا» مباشرة ما يفترض فيهم من أنهم ملائكة أرضيون أو بشر سمائيون متشبهون بالسيد المسيح ورسله في سمو الصفات والانضباط والتجرد من الشهوات علي غرار رواد الرهبنة الاوائل: أنطونيوس وبولا ومقاريوس وباخوميوس وشنوده وغيرهم ممن نذروا أنفسهم لله **وجعلوا من الفقر الاختياري والتجرد من حب القنية(الملكية أو الحيازة) للفانيات أساساً لحياتهم، والاكتفاء بالضرورات الأساسية والبعد عن الملذات** سواء

استمروا في حياتهم الرهبانية في الأديرة أم تم اختيارهم للمناصب الرئاسية في الكنيسة في أية درجة من درجات الاسقفية التي أشرنا إليها.

وعلي ذلك يبقي أساس وطيد لحياته أن ينزع من قلبه كل رغبة في اقتناء خيرات الدنيا، وأن يحرم نفسه طواعية من شهوات الدنيا الثلاث: شهوة العيون وشهوة الجسد وتعظم المعيشة! ومن ثم فإنه حين ارتضي الرهبنة سبيلاً وتقبل ان تصلي عليه صلاة الراقدين (الاموات) عند بداية طريقه الرهباني، وبالاولي من بعد اختياره في أية رتبة كهنوتية داخل ديره أو خارجه أسقفاً أو بطريركا أو حتي انتدابه للخدمة كاهنا في أية كنيسة خارج ديره (وهو الأمر الذي سنناقشه فيما بعد) وهي العادة الذميمة التي تفشت وصارت آفة في هذا العصر ينبغي التصدي لها وتصفيتها سريعاً للعودة بالرهبنة إلي نقاوتها، وفك الاشتباك بينها وبين الكهنوت كنظام رعوي شعبي محض، فإنه وقد ارتضي النسك طريقًا والفقر الاختياري منهجا فقد مات عن شهوات العالم ومغرياته.

يقول **أنبا باسيليوس مطران أبو تيج الأسبق**: «لقد كان الرهبان في العصور الماضية فقراء للغاية ، كما أن الشعب القبطي كان فقيراً، فرؤساؤه من الرهبان أيضا كانوا ذوي خصاصة.. (فقراء). فهل تلك الحالة بقيت علي ما كانت عليه ياترى؟ أم أن الواقع أن الأساقفة أصبحوا يسكنون القصور ويأكلون الدسم، ويتلذذون بالفاخر الطيب من الاطعمة، وبين أيديهم مخصصات وايرادات سواء كانوا أساقفة اديرة أو أساقفة ايبارشيات» [كتيبه «الصيحة التمهيدية لايقاظ الكنيسة القبطية الأرثوذكسية» عام ١٩٢٠ ص ٢٢و٢٣].

ويقول **القس متي عبد المسيح البراموسي**:

«لعل للمال دخلا كبيراً في القرار الذي اُتخذ بضرورة اختيار البطاركة والأساقفة من الرهبان، أو في تفضيل الرهبان علي العلمانيين عند تساوي الصفات، فإنه لو كان الرهبان قد زهدوا في العالم زهداً حقيقياً لطلقوه هو ورياسته وأمجاده، والتقي الصحيح منهم لا يقبل هذه الرياسات، أما الباقون فيتهافتون، بل ويتكالبون علي المناصب وكرامات الاسقفيات، ويبذلون كل ما غلا وهان في سبيلها لما يعرفونه عنها من أنها مصدر لجمع المال والتمتع بأطايب العالم وملذاته، وفوق هذا فإنه قد زادت الشرور الناتجة عن ذلك فإن المال كما يقول الكتاب المقدس «أصل لكل الشرور الذي إذا ابتغاه قوم ضلوا عن الايمان وطعنوا أنفسهم بأوجاع كثيرة» [كتابه «البرهان المحسوس ضد الرهبنة وترمل القسوس» - ١٩١٩ - ص٢٨].

ولم يرد قط في تاريخ الكنيسة الأولي أن الهبات والتبرعات كيفما كان نوعها أعطيت يوماً أو دفعت سراً لرسول بذاته ثمنًا لوعظ وتبشير أو أجرة علي خدمة روحية معينة، بل كانت كلها ترد إلي صندوق واحد ومن هذا الصندوق يصرف ويوزع علي المحتاجين بعدل وامانة ونزاهة، حتي لا يستخدم واحد ذكاءه وتفننه في سبق زملائه إلي الجمع والتكويم، فيصبح في الرعاة طبقتان أو فريقان أحدهما موسر ولو كان عمله أقل قيمة من غيره، وفريق معسر يحصل علي عيشه بكل صعوبة ولو كان تعبه عظيماً، وخدمته ثمينة. والحقيقة الأولي **أن الأموال كانت تدخل خزانة واحدة أولاً، ثم**

تخرج منها بنظام وترتيب، ومهما يكن من الغموض في تاريخ الكنيسة عن هذه المسألة، فإنه من المحال أن يكون الرسل أو الآباء الاولون قد تركوا أمر العطاء والتوزيع بلا نظام ولا قانون أو أن يكونوا قد أطلقوا العنان للأساقفة ليجمع كل منهم ماشاء متي شاء ويستأثر بما جمع دون أن يكون لأحد علم به، أو شركة معه. وأبعد من ذلك استحالة أن يكونوا قد سمحوا بجعل عطاء الشعب موقوفًا علي تأدية الأعمال الروحية، لأن ذلك مما يحول قلوب الرعاة عن الأغراض الروحية والواجبات الدينية التي تقتضيها وظائفهم إلي الاهتمام بالأمور العادية، إذ يجعلونها علة أساسية لتلك الواجبات. ولست أنكر أن بعض أولئك الرؤساء يحب أو يتمني أن تظل الأمور علي ما هي عليه الان، وأن يستمر جمع الأموال وتوزيعها بلا قيد ولا ترتيب، لأنه يري الفائدة منه لنفسه أغزر والربح أوفر، **ولكن ماذا يمنع أن يكون لنا نظام جديد وللأجيال التي تأتي بعدنا، مادام هذا النظام لا ينافي العقيدة ولا يمسها قط بسوء بل وأجازته من قبلنا الكنائس المسيحية الأخري في العالم**؟! لذلك يحسن أن تكون خزانة الايبارشية هي الخزانة العامة لإيرادات الكنائس التابعة لها، وما يدفع للمطارنة وما يرد من تبرعات واشتراكات تسجل أولاً كإيرادات لا يأخذ أحد منها شيئا، بل تضبط بالطرق المحاسبية المعروفة وتنشر عنها بيانات تفصيلية لأبناء الايبارشية في مواعيد محددة مع تقرير مخصصات معينة لكل من يخدم بها بنظم دقيقة ورقابة حازمة، حتي يبقي رؤساؤنا محفوظي الكرامة». هذا ما اقترحه مفكر مسيحي كبير منذ أكثر من ثمانين سنة كاملة [كتاب

«إحياء الكنيسة القبطية باعادتها إلي طقوسها الأصلية» للمرحوم الصحفي الأستاذ **فريد كامل** – ١٩١٣ – ص ٣١٢-٣٢٤].

وقد ردد ذلك من بعده العديد من الوعاظ ومثقفي الأقباط إذ قال أحدهم: «حقيقة أنه مكتوب في تعاليم الرسل أن الأسقف لا يحاسب، ولكن من هو الأسقف الذي لا يحاسب؟ هو الأسقف الذي وقف له ضميره بالمرصاد يحاسبه عن كل صغيرة وكبيرة، **ولكن إن نام هذا الضمير أو تخدر فلابد للشعب من أن يحل محل الضمائر في حساب الأساقفة**»[كتاب «الكنيسة القبطية بين الماضي والحاضر» – **للأرشيدياكون عبيد ميخائيل** – ١٩٥٥ – ص١٧و١٨].

فما أشبه الليلة بالبارحة!! وما طالب به هؤلاء وغيرهم وما نطالب به اليوم ليس من عندياتنا ولا محصلة أحقاد أو أحداث بذاتها، لكنه نداء ضمير شعبي عام يستند إلي قوانين كنسية عريقة سوف نتحدث عنها في الفصل التالي.

إننا نصلي صارخين إلي رب الكنيسة: «هذه الكرمة التي غرستها يمينك أصلحها وثبتها».

الفصل الرابع

الإعلان عن النظم المالية في القوانين الكنسية لتقنينها

أخطار ومحاذير..

يقول المرحوم جرجس فيلوتاؤس عوض- أحد كبار مفكري الأقباط المنادين بالإصلاح الكنسي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين - إنه «لم يسمع في تاريخ النصرانية أن مجمعا قام أو عقد للشئون المالية، بل إن كل المجامع التي عقدت كانت لمقاومة البدع والهرطقات اللاهوتية والشئون العقيدية والطقسية، لا للنظر في أية أمور حسابية أو نقدية ولم تتطرق هذه المجامع المسكونية أو المحلية في وقت من الأوقات إلا لمشكلات كنسية ليس من بينها أطيان أو أموال إلا في العصور التي سادها الجهل وغشي علي العقول الظلام.. فرسالة المسيحية الأولي وعلي مر العصور هي خلاص النفوس لا جمع الفلوس» [كتاب «حال الأمة القبطية اليوم وتعمد الرهبان أذاها بالتصرف في مالها تبديدا» - ١٩٢٦- ص ٢٧، ٢٨] غير أنه بالبحث في التشريعات الكنسية التي أصدرتها المجامع (المؤتمرات) المسكونية (العالمية) والمحلية المختلفة استطعنا ان نستخلص شذرات متناثرة عما تضمنته قرارتها من نظم مالية نري أن نوجز أهمها فيما يلي ويتحتم الإعلان عنها وتقنينها لتطبيقها:

أولا: تحريم قيام الأسقف بإدارة الشئون المالية بنفسه وضرورة تعيين مدير منتخب لها:

فمفهوم ولاية الأسقف علي أموال الايبارشية هو مفهوم الإشراف والتوجيه الحسن لها، وذلك بأن يعين لها مشرفا عليها بموافقة رجال الأكليروس والشعب لإدارة ممتلكاتها المنقولة

والعقارية لتأمين إيراداتها وإنفاق مصروفاتها بحكمة وألا يقوم باختزانها أو تجميدها (القانون ٤١ من قوانين الرسل والقانون ٩ من قوانين القديس ثيؤفيلس بطريرك الاسكندرية سنة ٣٨٠ ميلادية والقانون ١١ من قوانين مجمع نيقية الثاني المسكوني السابع) **وأن يقوم مجمع الايبارشية بفحص إيراداتها ومصروفاتها ومراقبتها فإذا ما تلاعب الأسقف بأموالها فللمجمع معاقبته بما يراه من جزاءات** (القانون ٢٥ من قوانين مجمع اللاذقية - «مجموعة الشرع الكنسى» للارشمندريت حنانيا الياس كساب- ١٩٧٥ ص ٢٢٥) ويسمي المدير المالي والإداري لأموال الايبارشية «الإيكونومس» ويراقبه في أداء مهامه مجلس الطائفة المحلي لمنع كل تلاعب أو تبذير مما يستوجب المؤاخذة فإذا رفض الأسقف ذلك يكون عرضة لما تفرضه القوانين الالهية من عقوبات (قوانين الرسل ٣٨ و ٤٠ والمجمع السابع ١١ و ١٢ ومجمع انطاكية ٢٤ و ٢٥ ومجمع قرطاجة ٣٤ و ١٤ وعنغرا ٧ ومجمع انقرا ١٥وقوانين القديس ثيؤفليس السابع وقوانين القديس كيرلس الثانى)، **كما يجب علي رئيس كل دير أن يعين مديراً للشئون المالية للدير من الرهبان أو أكثر من مدير تكون مهمته تسجيل الإيرادات والمصروفات في سجلات رسمية تعرض للمناقشة والمراجعة كل ثلاثة أو ستة شهور علي الأكثر** كما يقوم هذا المدير بترميم بنايات الكنائس وادارة أملاكها وأراضيها ودفع المرتبات والمساعدات وتقديم الطعام والثياب لخدام الكنيسة والمرافعة في الدعاوي عن مصالح الكنيسة (القانون رقم ٢٦ من

قوانين مجمع خلقيدونية – المرجع السابق – ص ٤٢٢ و ٤٣٠) والذين يحولون أملاك الكنيسة أو الاديرة إلي أملاك خاصة لهم إذا لم يعيدوا للإيبارشية أو للدير ما استولوا عليه لأنفسهم فليسقطوا من درجتهم الكهنوتية وليقطعوا من عضوية ديرهم (القانون رقم ١٣ من قوانين المجمع المسكوني السابع – المرجع السابق – ص ٨٢١)

ثانيًا :**تحريم التعامل باسم الأسقف في المعاملات المالية:** وتكون المعاملات المالية في ممتلكات الكنيسة باسم المدير المالي والإداري **وليس باسم الأسقف شخصيًا** فالزج باسمه في الأمور المدنية والتجارية تخرجه عن صفته الرعوية المجردة وتعرضه للمسئولية عند الوقوع في أخطاء مفترضة بحكم القوانين الوضعية، وأن يتم ذلك كله تحت رقابة باقي أفراد الاكليروس والمدنيين داخل الايبارشية لأن مبدأ اعلان أموال الكنيسة لهم هو **نوع من رقابة الامانة علي أمانة الرقابة** [«الدسقولية» – باب ٥– وكتاب الاكليروس – الثاني «الأساقفة» للمستشار عوني برسوم الاستاذ بالكلية الاكليريكية للأقباط الأرثوذكس بالقاهرة – ١٩٨٤– ص ٨٣].

ثالثا: **تحريم اشتغال الأسقف بالأعمال التجارية:**لأن طبيعة هذه الأعمال لا تتناسب وطبيعة العمل الرعوي الذي أقيم الأسقف عليه، ومع مبدأ التكريس، ولأن طبيعة الأعمال التجارية تدفع المشتغل بها إلي الكذب والطمع وتتنافي تماماً مع نصوص الكتاب المقدس (المزمور ١٤ :٥) (ومع نصوص القانون رقم ١٤ من قوانين الآباء الرسل والقانون رقم ١٧ من قوانين مجمع ترولو) كما أن

قيام الأسقف بشراء نوعيات من السلع وتسويقها حتي ولو بطريق غير مباشر لتحقيق الأرباح بهدف تغطية نفقات الخدمة الروحية مرفوض تماماً لأنه يكشف عن افتقار كامل لمفهوم الاتكال علي الله في سد احتياجات الكنيسة المادية، كما أنه يهين بهاء الاكليروس، ويخرج الكنيسة عن مفهوم «العطاء أكثر من الأخذ» (رسالة يعقوب ٢ :١٥) مما يسبب عثرة كبيرة ويدخله في منازعات هو وايبارشيته في غني عنها، وما قلناه عن القيام بأعمال تجارية ينطبق أيضا علي حالات استئجار الاملاك بهدف الربح المادي فعلي الاكليروس أن يرتفع بدرجته إلي كمالها المسيحي (القانون ١٦ من قوانين مجمع قرطاجة).

رابعاً: **تحريم اشتغال الأسقف بسابق أعماله المهنية:** كما تحرم الكنيسة علي الأسقف القيام بمهنته أو وظيفته التي كان يعمل بها قبل رسامته إلا إذا كانت هناك ضرورة ملحة لإعالة نفسه لافتقار موارد الخدمة كما كان يفعل بولس الرسول إذ قال «إن حاجاتي وحاجات الذين معي خدمتها هاتان اليدان». (قوانين باسيليوس:٩٥)

خامساً: **تحريم إخفاء أية بيانات مالية عن مجمع الايبارشية:** إذ يجب أن يكون كل ما هو من أملاك الكنيسة ظاهراً للقسوس والشمامسة فلا تخفي عنهم الأشياء المملوكة للكنيسة حتي إذا ما توفي الأسقف أو حدث له عارض مفاجئ يكون معروفاً للجميع كل شئ فلا يختلس منه شيء أو يفقد (قوانين الرسل ٣٨, ٤٠ وقوانين مجمع اللاذقية ٢٤– المرجع السابق ص ١٩٠و١٩١).

سادساً: **تحريم الرشوة في الحصول علي الرتب الكنسية أو الرهبانية:** وتسمي الرشوة في المفهوم الكتابي والكنسي «بالسيمونية» (نسبة إلي سيمون الساحر الذي سعي لدي بطرس الرسول أن يقتني مواهب الله بدراهم فرد عليه بعبارته الشهيرة «لتكن فضتك معك للهلاك لأنك ظننت أنك تقتني مواهب الله بدراهم» (سفر أعمال الرسل ٨: ٢٠) فإن من يحصل علي رتبة كنسية برشوة يكون محروما (القانون رقم ٥ من قوانين الرسل)، كما تجرم القوانين الكنسية قبول الأسقف أو رئيس الدير أو رئيسة دير العذاري أي شخص أو أية فتاة راغبة في الرهبنة نظير مقابل مادي كهدية للأسقف أو لديره أو لرئيسته وما يجلبه هؤلاء للأديرة معهم من أمتعة أو أموال تبقي للدير سواء أقاموا فيه أم لم يقيموا (القانون رقم ١٩ من القوانين المذكورة المرجع السابق ص٨٢٦).

سابعاً: **تحريم الرشوة في الأغراض غير المشروعة والمحاكمات الكنسية:** كذلك يجرم بحكم كنسي كل أسقف يتقاضي من أي قس أو شماس رشوة لغرض غير مشروع (القانون ٢٥ من قوانين القديس باسيليوس) كما يحرم علي كل قاض كنسي يعوج قضاءه في محاكمة كنسية أوأحوال شخصية أو منازعة دينية بسبب رشوة يتقاضاها مباشرة أو بواسطة.

ثامناً: **تحريم أن يقدم الأسقف كفالة شخصية أو مالية عنه** لما ينجم عن ذلك من الانغماس في أعمال مالية أو تجارية مما لا يجوز الانهماك فيه لرجال الاكليروس بصفة عامة وللأسقف بصفة خاصة (قوانين الرسل ٢٠ –المرجع السابق – ص ٨٥٤)

تاسعاً: **تحريم المجاملات الشخصية من الأموال الكنسية:** كما تحرم الكنيسة الأسقف الذي يجامل الخدام المقربين إليه أو الذين يقدمون له خدمات خاصة كما تحرم القوانين الكنيسة عليه مجاملة كبار القوم من أموال الكنيسة أو تقديم أية مجاملات شخصية ولا حتي لكبار المتبرعين إذ أن مقتضيات الأمانة هو ألا يجامل نفسه أو يحابيها ولا يحقق بمال الإيبارشية راحة شخصية لجسده أو لنفسه فهو والٍ عليها وليس مالكاً لها وعليه عدم الانشغال بها أكثر من خدمته الروحية.

عاشراً: **تحريم قبول الأسقف أية عطايا أو تبرعات من الخطاة والهراطقة:** وأصحاب الخمور والزناة والظالمين الذين يغبنون الأرامل أو الأيتام أو يتسببون في إلقاء الابرياء في السجون، وإن اضطر الاسقف إلي قبول عطية من هؤلاء فلينفقها في شراء وقود وحطب كما لا يجوز قبول أية تبرعات من أرباب الهرطقات وغير المؤمنين (القانون رقم ٣٢ من قوانين مجمع اللاذقية – «مجموعة الشرع الكنسى» للارشمندريت حنانيا إلياس كساب السالف الذكر).

كما يحرم علي كل رجال الاكليروس الحصول علي أية فوائد ربوية تحريما قاطعاً سواء كانت هذه الفوائد سرية أو علنية بطريق مباشر أو غير مباشر (التثنية ٢٣: ١٩ و ٢٠، والمزامير ١٤: ٥، وقوانين الرسل ٤٤، وقوانين المجمع المسكوني السادس ١٠، ومجمع اللاذقية ٤، ومجمع قرطاجة ٥ و ٢٠ وقوانين باسيليوس الكبير ٤– المرجع السابق ص ٨٧).

الفصـل الخامس

قصة المجالس الملية.. العامة والفرعية

المجالس الملية العامة تعبير عن الديموقراطية

الكنيسة القبطية الأرثوذكسية منذ نشأتها كنيسة شعبية ديمقراطية. لجميع أبنائها حق الاشتراك مع الاكليروس «رجال الدين» في الاشراف علي شئونها وادارتها وتوجيه سياستها، لذا حرص آباؤها الأولون علي الرجوع إلي أراخنتها «كبار رجالها ومفكريها» للاستعانة بآرائهم وجهودهم في تصريف أمورها عملاً بحكمة سليمان النبي التي تقول «حيث لا تدبير يسقط الشعب، أما الخلاص فبكثرة المشيرين» (سفر الأمثال ١١:١٤) وأن «المقاصد بكثرة المشيرين تقوم وبغير مشورة تبطل» (سفر الأمثال ١٥:٢٢)، وقد التزم الرعيل الأول من الآباء الأقدمين بحكمة الاستئناس بآراء الأبناء في أوقات الأزمات والشدائد وحين الاستشعار باحتياجات الجماهير ومتطلباتها، وإن كان في بعض الأوقات قد تمتع رجال الأكليروس بسلطات واسعة أو ترك الشعب لهم أمر تدبير كل الامور بغير رقيب، فإنما كان ذلك في عصور مظلمة لظروف خاصة أحاطت بالاقباط أصحاب الكنيسة رأوا فيها حتمية توحيد القيادة في يد واحدة ضماناً لوحدة الرأي ومنعاً من الفرقة والانقسام الذي لا يستفيد منه سوي عدو الخير، غير أن الكنيسة التي لاتتم فيها رسامة أحد من القادة بغير رضاء شعبي كامل واشتراك جماهيري حقيقي **لاتسمح باطلاق يد واحدة في تصريف أمورها بغير معقب أو حسيب تحت أي ستار أو وراء أية حجة أو تبرير، فوضع كامل السلطان في يد الاكليروس، كان يتم في ظروف استثنائية لا يمكن أن ينقلب إلي حق موروث يستأثر به مدي الدهر ولا يشاركه فيه غيره**، فهو أمر لا يجيزه عقل أو دين ولا تقره المصلحة العامة أو أبسط مبادئ الرعاية الصالحة.

*** **وإن كانت الضرورة قد اقتضت أن يجمع الأسقف في شخصه وظائف متعددة وصلاحيات متشعبة كرئيس ديني ومدبر روحي وقاض شرعي ومدير مالي في وقت واحد، فقد برهنت الأيام علي استحالة استمرارية هذه الأوضاع إلي الأبد.**

يقول المرحوم **الأستاذ كامل ميخائيل عبد السيد** – وهو واحد من كبار رجال التعليم و المفكرين الاقباط وقادة الرأي المسيحي وعضو المجلس الملي العام في القرن العشرين في حديثه معي والذي نشرته في مجلة «مارجرجس» (عدد يوليو ١٩٦١) «إنه بعد وفاة البابا كيرلس الرابع «أبو الإصلاح» شعر الشعب ورعاته من رجال الإكليروس بضعف الرقابة التي كان يبسطها خلفه البابا ديمتريوس، وأخذ الخلل يدب في كل مرافق الكنيسة وازداد التراخي في إعطاء الحقوق لأصحابها وطغيان أصحاب النفوذ والسلطان، وميل الأحكام إلي الهوي مما أشاع الفوضي وأثار الشعب بعد أن تفشت سياسة الارتجال والانفراد بالعمل بغير مشورة طيبة **إذ تصرف المسئولون في شئون الكنيسة بعلمهم المحدود وأغراضهم غير المحدودة، فتذمر الشعب من سلطان الاكليروس وسوء رعايتهم** في أغلب ولايات الدولة العثمانية التي كانت مصر واحدة منها (حسبما قال المستشار أحمد بك صفوت في كتابه «قضاء الأحوال الشخصية للطوائف الملية»). ولم يكن البابا ديمتريوس الثاني بالقوة والنفوذ ما كان لسلطة لبابا كيرلس الرابع حتي كان يلزم مرءوسيه حدودهم، مما دفع أفراد الشعب للجوء للمحاكم الشرعية بعد أن تسلط اليأس

عليهم ودفعهم الي ترك كنيستهم، وقد لاحظت الحكومة حينئذ بعين القلق ضعف الرعاية في الكنيسة القبطية، مما ظهر أثره في نجاح البعثات الدينية الأجنبية واستمالتها لفلول الشعب القبطي المتفرقة التي أعوزتها الرعاية الصالحة وبذلك تهيأت الفرصة لبعض الدول الأجنبية أن تتدخل في شئون البلاد بدعوي حماية أتباعها وإرسالياتها ولذلك حثته علي الخروج من برجه العاجي إلي ميدان العمل والسفر إلي بلاد الوجه القبلي ليضع حداً لنشاط هذه الإرساليات ووضعت الحكومة باخرة نيلية تحت تصرفه للطواف بها علي مدن الصعيد وكلفت حكام الأقاليم بمساعدته والاستجابة لكل ما يطلبه من قوات الشرطة.

- وزاد الحال سوءا بعد نياحة البابا ديمتريوس عام ١٨٧٠ وبقاء الكرسي شاغراً حوالي ٥ سنوات.

- ورأي شباب الاقباط الذين عاصروا البابا كيرلس الرابع ما آل إليه أمر كنيستهم وقارنوا بينها وبين غيرها من كنائس الإرساليات الأجنبية التي تقل عنهم شأنا وعددا وشكلوا «الجمعية الاصلاحية» وكتبوا تقريرهم إلي أنبا مرقس مطران الاسكندرية ووكيل الكرازة المرقسية وقائم مقام البطريرك عام ١٨٧٢، فوافقهم علي تشكيل مجلس طائفي لكنه لم يسفر عن أية نتائج إصلاحية، وتجدد المسعي مرة أخري فتشكل مجلس آخر في ١٦ يناير ١٨٧٤ ووضعت لائحة مؤقتة له لما لوحظ «من أن الأعباء المادية تشغل أوقات رجال الدين والرهبان وتفوت عليهم فرصة التفرغ لأداء رسالتهم الخاصة» وذلك بالأمر العالي الصادر في ٦ فبراير ١٨٧٤.

- وفي أول نوفمبر سنة ١٨٧٤ إعتلي الكرسي البابوي الراهب

يوحنا الناسخ البراموسي «من مواليد ١٨٢٤» باسم البابا كيرلس الخامس (بعد أن ظل هذا المنصب شاغراً زهاء خمس سنوات).

(وقد بقي بطريركاً حوالي ٥٣ سنة حتي توفي في ٧ أغسطس ١٩٢٧ عن ١٠٣ سنوات عاصر خلالها ملوكا خمسة هم: الخديوي اسماعيل والخديوي توفيق والخديوي عباس حلمي الثاني والسلطان حسين كامل والملك فؤاد الأول) وكان هذا البطريرك ممن اعترضوا علي قيام نظام ملي للأقباط قبل رسامته بطريركاً، وقد طلب منه فريق من أعضاء المجلس الملي العام وعلي رأسهم المرحوم **بطرس باشا غالي** الحفاظ علي هذا المجلس والتعاون معه لما أظهره المجلس من فوائد عامة للكنيسة طوال تجربته الأولي لمدة ٩ شهور قبل تعطيله، فوافقهم علي ذلك وأصدر بيانا للشعب القبطي قال فيه:

«إن رتبة البطريركية هي رتبة جسيمة روحية وخلافة شريفة رسولية من واجباتها حسن رعاية أبناء الكرازة بدوام الكرازة والتعاليم الروحية والقيام بكليات وجزئيات الواجبات الدينية، ولهذه الرتبة، مع جسامة قدر شرفها واتساع دائرة متعلقاتها- **لا يليق أن يكون من خصائصها تعاطي وتخزين الأموال وحفظ الأمتعة والموجودات، الأمر الذي يؤخر من يتولي هذه الرياسة عن الوفاء بوظائفه الروحية وواجبات رياسته الرعوية**.. الخ» ولكي يسجل هذا البيان أرسل صورة منه الي رياسة مجلس النظار «الوزراء» غير أنه لم يمض علي هذا البيان الرائع زمن طويل حتي ضجر البابا كيرلس الخامس من المجلس وراح يضع العراقيل في طريق تنفيذ قراراته ثم عمد إلي

تعطيله بالامتناع عن دعوته أو التخلف عن حضور جلساته التي كانت تصبح غير قانونية، إذا لم يرأسها بنفسه طبقا للأمر الذي أصدره الخديوي اسماعيل باعتماده في نوفمبر ١٨٧٤ ولذا تعطل هذا المجلس بعد سنة واحدة من تشكيله ولمدة سبع سنوات تالية.

***** وهكذا بدأت الحرب بين الأكليروس والنظام الملي، واحتمل الأعضاء معاملة البابا الماسة بكرامتهم بصبر كبير وراحوا يجاملونه ويلاطفونه لكن بغير جدوى**، بل ازداد البطريرك تشبثاً بموقفه وتحديه لهم وكان ذوو الغايات وأصحاب المآرب يزيدون هذا الخلاف اتساعاً حفاظاً علي مصالحهم الخاصة التي ترعرعت في ظل ضعف الرقابة وخلل الإدارة وخاصة المسيطرين منهم علي الأوقاف والعقارات المملوكة للبطريركية الذين زينوا للبابا مناوأة المجلس والقضاء عليه للاستئثار بخيرات السلطان، فظل المجلس معطلاً عن أداء رسالته.

- وثار الأقباط من جديد فتدخلت الحكومة استجابة لرغباتهم وأصدر الخديوي توفيق أمراً عالياً في ٢٦ أبريل سنة ١٨٨٣ بإعادة تشكيله، والأمر العالي رقم ٣ بتاريخ ١٤ مايو ١٨٨٣ بلائحة وترتيب اختصاصاته.

***** وهكذا وضح أن سر الخلاف بين البابا والمجلس هو رغبة بعض المطارنة والأساقفة وأتباعهم الانفراد بالشئون المالية**، وقد عادوا إلي مناوأة المجلس مرة أخري عام ١٩٠٨ في محاولة منهم للسيطرة علي أموال أوقاف الأديرة، وتمكنوا من تعديل لائحة اختصاصاته بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٨ ولم يكتفوا

بما نص عليه هذا القانون، بل واصلوا سعيهم حتي تمكنوا من إخراج جميع أديرة الرهبان خارج القاهرة من اختصاص المجلس الملي العام لتكون إدارتها للبابا البطريرك، بموجب القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٢ الذي استطاعوا استصداره فضج الشعب وعلا صراخه من تصرفات هؤلاء المطارنة والأساقفة، ونجح في عرض الأمر علي البرلمان المصري سنة ١٩٢٧ الذي وافق علي القانونين المذكورين «رقمي ٨ لسنة ١٩٠٨ و ٣ لسنة ١٩١٢» وأصدر قانوناً بديل لهما برقم ٩١ لسنة١٩٢٧ ونص فيه علي **«أن تكون إدارة هذه الأوقاف في يد المجلس الملي العام وأن يكون أعضاؤه منتخبين من المدنيين وابعاد رجال الدين عن إدارة الماديات ليكونوا بعيدين عن أية مظنة»** وأعيد بموجب هذا القانون العمل بلائحة ١٨٨٣ لكن رجال الدين واصلوا مساعيهم لدي وزير الداخلية حتي استصدروا قراراً بتاريخ ١/١٢/١٩٢٨ بتشكيل لجنة مكونة من البابا ونائبه وستة أعضاء: اثنان من المطارنة يختارهما البابا وأربعة يختارهم المجلس الملي العام لمراقبة إدارة أوقاف الأديرة والأشراف عليها ومراجعة حساباتها علي أن تقدم اللجنة تقريراً سنوياً بنتائج أعمالها إلي المجلس الملي العام للتصديق عليه، ولكن تعطلت جلسات هذه اللجنة وأوقفت أعمالها وعادت سلطة رؤساء الأديرة في إدارتها إليهم، واستمر هذا الوضع طوال عهد البابا يؤنس التاسع عشر (البابا ١١٣) حتي توفي عام ١٩٤٣ واختير البابا مكاريوس الثالث «مطران أسيوط» بطريركاً عام ١٩٤٤ فأصدر وثيقة كالتي أصدرها البابا كيرلس الخامس، وأصدر علي أثرها مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ مايو ١٩٤٤ قراراً بإلغاء قرار وزير

الداخلية الصادر سنة ١٩٢٨، ولما تولي البابا يوساب الثاني «مطران جرجا» الكرسي البطريركي عام ١٩٤٦ قرر كأسلافه أن رغبة منه في وضع الأمور في نصابها يري أن المجلس الملي العام هو المنوط بكافة الشئون المالية للبطريركية لكي ينصرف رجال الأكليروس إلي رسالتهم الأصلية وهي «التفرغ للعبادة والإرشاد الروحي»

المجالس الملية: مدنية علمانية أم كنسية دينية؟!

تختلف أهمية المجلس الملي العام باختلاف الرؤية إلي الحكمة من قيامه وتحديد اختصاصاته وكيفية تشكيله وممارسته لسلطاته:

* ففي رؤية معينة يعتقد البعض أنه **مجلس كنسي** قام تنفيذاً وامتداداً لنظام الشمامسة السبعة الذين أقامهم الرسل الأطهار حواريو المسيح ورسموهم في الدرجة الكهنوتية الثالثة «الشموسية» وهي الرتبة التالية لرتبتي الأسقف والقس الوارد ذكرهما في كتاب العهد الجديد «الانجيل» لمعاونة أصحاب هاتين الرتبتين في الخدمة الاجتماعية حتي يتفرغ أصحابهما للخدمة الروحية البحتة من كرازة ووعظ وتعليم وصلاة، وأنها امتداد لما كان يفعله الرسل أنفسهم في حياة السيد المسيح علي الأرض إذ كانوا مساعدين له في توزيع الخبز والسمك علي الجماهير (متي ١٤: ١٦، لوقا ٩: ١٣، يوحنا ٦: ١١) وهو مافعلوه من بعده إذ أقاموا تنظيماً اجتماعياً للعناية بالفقراء أسموه «شركة القديسين» (حسبما جاء في سفر أعمال الرسل٢: ٤٣ و ٤٤، ٤: ٣٤–٣٦

ورومية ١٥: ٢٦–٢٩، وكورنثوس الثانية ٨: ١٦–٢١، ٩: ١–١٥، ٢.

وأصحاب هذه النظرة يرون أن الرسل والأساقفة من بعدهم لم يتفرغوا للكرازة والوعظ كلية، ولم يتركوا المسائل المالية والإدارية جانباً لغيرهم من المساعدين الذين أسموهم «شمامسة» بعد الصلاة ووضع الأيادي عليهم ولم ينفصل هؤلاء عنهم بل ظلوا تابعين لهم. لذلك لم يترك لهم حرية التصرف في النواحي المالية والإدارية (تيطس ١: ٦–٩، بطرس الأولي ٥: ٢–٤).

ويري فريق من أصحاب هذه الرؤية أن القسوس يشاركون الأساقفة في هذه الأمور وأن قوانين الاباء الرسل وتعاليم كتاب الدسقولية قد سارت علي هذا النهج حتي بزغت فكرة المجالس الملية عام ١٨٧٤، فكل الخدمات الكنسية المساعدة كانت تناط **بهذه** المجالس الكنسية، ومن هنا وجب (عند أصحاب هذا الإتجاه) رسامة أعضاء هذه المجالس الملية الكنسية شمامسة عند تعيينهم أعضاء فيها إن لم يكونوا قد حصلوا علي هذه الرتبة الكنسية قبل اختيارهم أعضاء في هذه المجالس ويعزون أسباب الخصام وارتباك أعمالها إلي عدم رسامتهم هكذا، وهذا ما فعلته الرئاسة الدينية في السنوات الأخيرة بقيامها برسامتهم مما أخضعهم لها خضوعاً كاملاً وجعل كل قرارات هذه المجالس ليست حسب أصوات الأغلبية فقط بل بالإجماع!!! [«الأهرام» – ١٩٩٣/١١/١٦ ص ١٧ عمود ٦].

* وفي رؤية أخري يري البعض أن المجالس الملية هي **هيئات قبطية لها صفة الرسمية** إذ تنظمها الدولة بقوانين تصدرها

وهي تختلف عن المجالس الكنسية التي لا تتدخل الدولة في تنظيمها أو تشكيلها أو تحديد اختصاصاتها فهذه المجالس الملي هي مجالس الطائفة كلها بما فيها من اكليروس ومدنيين ولهذا فإن تحديد اختصاصاتها وتوضيحها لا تتعارض مع أجهزة الدولة، بل تتعاون معها ولا تتعارض مع الرئاسة الدينية، بل تخفف عنها عب الأمور المالية والادارية لكي تتفرغ الرئاسة للأمور الروحية والرعوية، ولذا فإن عضويتها لابد وأن تكون كلها للمدنيين فكنيستنا القبطية الديمقراطية لا يمكنها أن تقيم قداساً بغير حضور لشعبها كعنصر أساسي يتطلب عمل الروح القدس تواجده. فبالأحري لا يمكن إغفال دوره في أموره المدنية: المالية والإدارية ولهذا فإنه من الأفضل أن يجمع المجلس الملي بين التخصصات المختلفة التي يحتاج إليها العمل فيضم بين أعضائه القانونيين والمهندسين والمحاسبين والاقتصاديين والاجتماعيين والتربويين والمفكرين وغيرهم من التخصصات النافعة، وأنه **يجب أن تزيد قاعدة الناخبين وبالتالي عدد المرشحين والمنتخبين** ليغطي عددهم اللجان العديدة الفرعية التي ينبغي تدعيمها بالخبراء والإخصائيين في شتي المجالات، وأن تكون بعض جلسات هذا المجلس مباحا حضورها للمهتمين بالشئون القبطية لمتابعة مناقشات أمورنا الكنسية كمراقبين مع إتاحة الفرصة للناخبين لمتابعة نوابهم أعضاء هذا المجلس [وهو ما نادي به **أنبا غريغوريوس** أسقف البحث العلمي منذ سنوات -«وطنى»- ١٣/ ١٠/ ١٩٧٤ ص ٢].

فنقطة البداية في هذا الموضوع هي ماورد في المذكرة التفسيرية لإنشاء هذا المجلس باعتباره «الهيئة الأولي في الكنيسة التي يتركز

فيها نشاط الأقباط في شئونهم الملية، وهو الناطق باسمهم والمعبر عن أمانيهم لأنه وليد انتخابات عامة تتمثل فيها إرادة الأقباط».

ومن هنا يتجدد الدور القديم للمدنيين في خدمة كنيستهم بعد أن خمد صوتهم ولم يعد لهم كيان ظاهر في كنيستهم إذ تحولت إلي جماعة إكليروسية بحتة يحكمها رجال الكهنوت وحدهم بسلطان مطلق لا حدود له والطاعة لازمة من لوازمه ومجرد التفكير في الحوار أمر محظور تحفه الأخطار والمحاذير!!

*** رغم التعديلات الكثيرة التي أدخلت علي قانون تشكيل المجلس الملي العام في أعوام ١٩٠٨ و ١٩١٢ و ١٩٢٧ و ١٩٤٤.. فقد دلت التجارب علي أن هذا القانون يعتوره القصور ويشوبه الغموض مما كان سببا فيما قام من انقسامات وخلافات بين هذا المجلس الشعبي والرئاسة الدينية مما أدي الي ركود أعماله والحد من نشاطه، بل وتجميده كلية لفترات عديدة وطويلة بل وفشله تماما في أداء رسالته، ولهذا فعلينا أن نستعرض نصوص لائحة انشاءه عام ١٨٨٣ وما أدخل عليها من تعديلات حيث تحددت اختصاصاته في مواده ٨-١٩ في الأمور التالية:

(١) الأوقاف القبطية:

كانت المادة ٩ تجعله مختصا بكل ما يتعلق بالأوقاف القبطية ولكن صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ في ١٩/ ٧/ ١٩٦٠ بشأن استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة علي جهات البر العامة للأقباط الأرثوذكس علي أن يستثني من أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ الأراضي الموقوفة علي البطريركية والبطريرك والمطرانيات والأديرة والكنائس وجهات التعليم القبطية

الأرثوذكسية وجهات البر الأخري المتعلقة بهم، وذلك فيما لا يجاوز مائتي فدان لكل جهة من الجهات الموقوفة عليها ومائتي فدان من الأراضي البور، ونص هذا القانون علي إنشاء هيئة تسمي «هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس» فيكون لها الشخصية الاعتبارية وتتولي اختيار القدر المحدد من الأطيان واستلام قيمة الأراضي المستبدلة، كما صدر القرار الجمهوري رقم ١٤٣٣ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة المذكورة برئاسة البابا السابق كيرلس السادس، وعضوية ١٢ عضوا من بينهم ٦ من المطارنة و ٦آخرين من الشعب يتم تعيينهم بترشيح من البابا البطريرك، وقد أعيد تشكيل هذا المجلس عدة مرات لملء الفراغ الذي كان يشغر بفقد أحد أعضائه أو بعضهم، وما زال هناك العديد من المنازعات بين هذه الهيئة من ناحية وهيئة الأوقاف المصريةوالاصلاح الزراعي من ناحية أخرى، لكن المجلس الملي العام ما زال يدير العديد من الممتلكات العقارية التي لم يشملها قانون انشاء الهيئة سالفة الذكر، أما إدارة أوقاف البطريركية فقد حل محل المجلس الملي العام في إدارتها «لجنة إدارة أوقاف البطريركية» التي صدر بانشائها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٧.

(٢) المدارس القبطية:

كان المجلس بموجب أحكام المادتين ١١و١٢ من لائحته يختص بإدارة المدارس القبطية التابعة للبطريركية والاشراف عليها، وقد تقلص هذا الاختصاص الي حد كبير بعد اندثار بعضها وتهدم بعضها الآخر وبعد أن بسطت وزارة التربية والتعليم اشرافها علي ما بقي منها، ولم يبق له من اختصاصه سوي المدارس الدينية

والكليات اللاهوتية، وإن كانت قد صارت هذه كلها ليست علي المستوي الذي تتطلع اليه الكنيسة بالمقارنة مع مثيلاتها التابعة للطوائف المسيحية الأخري (وهو ما اشارت اليه مجلة «مدارس الأحد» بعددها التذكاري الصادر في اكتوبر ونوفمبر ١٩٩٣ بمناسبة العيد المئوي للكلية الاكليريكية).

(٣) المطبعة:

عند إصدار لائحة المجلس الملي العام عام ١٨٨٣ كان للبطريركية مطبعة أناطت المادة ١٢ منها بالمجلس إدارتها والاشراف عليها، لكن هذه المطبعة القديمة اندثرت بعد سنوات وان كانت قد صارت للكنيسة مطبعة جديدة فهل للمجلس الملي العام حق الاشراف عليها وإدارتها الآن وكذا مراقبة ايراداتها ومصروفاتها واعداد ميزانيتها ومناقشتها؟

(٤) الفقراء والأيتام:

كان للمجلس اختصاص الرعاية بالفقراء والأيتام، وبانشاء أسقفية عامة للخدمات العامة والاجتماعية ورسامة أسقف متخصص لها وورود ايرادات طائلة لها من العطايا و المنح والهبات الداخلية والخارجية، فهل انتهي دور المجلس الملي العام في شأن رعاية الفقراء والايتام أم تجدد هذا الدور وصار له حق الأشراف علي ايرادات هذه الاسقفية ومصروفاتها وميزانياتها ومتابعتها ماليًا واداريا؟ وهل مازال مكتب الخدمة الاجتماعية الذي كان ملحقا بالبطريركية قائما أم جبت هذه الأسقفية دوره وحلت محله؟

(٥) المدافن:

كانت المادة ١٣ من لائحة المجلس تنيط به ما يلزم لدفن المعدمين من فقراء لأقباط.. فهل هذا الدور لايزال قائما أم الحق بأسقفية الخدمات العامة والاجتماعية؟ وما هي ايرادات ومصروفات أراضي المدافن العديدة والمنتشرة في أنحاء مختلفة؟ وما هو دور المجلس في الرقابة عليها وضبطها؟

(٦) الكنائس:

كانت المادتان ١٤ و ١٧ من لائحة المجلس تعطيانه حق الأشراف علي الكنائس وحصرها وصيانة مبانيها وتوفير احتياجاتها المادية وحصر من بها من العاملين من رجال الدين والعلمانيين وما بها من موجودات وتجديد ما بها من سجلات لقيد المعمدين والمتزوجين والمتوفين والمحافظة علي قوانين رسامات الكهنة وترقيتهم ومراقبة سير أعمالهم، وقد كانت هناك أوجه نقد عديدة لهذا النص لاغتصاب المجلس لحقوق الأساقفة في متابعة أعمال كهنتهم واغتصاب المجلس لحقوق الشعب في اختيارهم كهنتهم واغتصاب المجلس لحقوق الشعب في اختيارهم بغير وصاية من أحد حتي ولو كان أسقفا أو مجلسا مليا، لكن هذا الدور قد تقلص أيضا بعد رسامة البابا كيرلس السادس وتشكيله مجلسا لكل كنيسة في القاهرة والاسكندرية وهكذا فعل باقي الأساقفة في كل كنيسة تابعة لهم في أيبارشياتهم.

(٧) الأديرة:

وتنفيذ قوانين الرهبنة في قبول الرهبان وكذا أديرة الراهبات الصغيرة في القاهرة والاتفاق عليها.. فهل بقيت اختصاص

المجلس علي ماهي عليه؟!

(٨) إدارة الديوان البابوى:

وتنظيم العمل به وتحديد اختصاصات أقسامه وفروعه وضبط حساباته وسجلاته والعاملين بالبطريركية وتعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم وتعيين المجالس الملية الفرعية عند خلو المطرانيات من الجالسين علي كراسيها واعتماد قرارات المجالس الملية الفرعية التي يرجع فيها اليه (المادة ١٥) فهل مازالت هذه الاختصاصات قائمة أم أن الأمر يلزم تطويرها؟

(٩) الأحوال الشخصية:

كانت من اختصاص المجالس الملية وبصدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس الملية انتهي دورها وأحيلت الي المحاكم المدنية.

(١٠) المسائل الحسبية:

من مواريث ووصية ووقف فقد تحولت اختصاصات المجالس الملية فيها إلي المحاكم المدنية بعد صدور القانون الخاص بها في ١٣ اكتوبر ١٩٢٩ ولم يعد باقيًا من اختصاصات مسائل الولاية علي النفس أو المال المشار اليها في البندين الأخيرين سوي ما يعرض علي المجلس الاكليريكي من مشكلات تحال إلي لجان المصالحات.. أما طلبات التصريح بالزواج لمن تفصل المحاكم بتطليقهم من أزواجهم طبقا للائحة الأحوال الشخصية الصادرة عام ١٩٣٨ وما تثيره من مشكلات خطيرة فقد سبق أن ناقشناه بصراحة في مقالات عديدة حسماً لما يثار حولها من شائعات.. نرجو ان يوضع

لها حلول سريعة وحاسمة وسوف نتناولها تفصيلاً في كتاب تحت الطبع.

** ونتيجة لما يشوب نصوص لائحة المجلس الملي العام من غموض وقصور، رغم ما ادخل عليها من تعديلات فإن هذا المجلس لم يكن يوما فعالا في التعبير عن الأقباط وآمالهم الاصلاحية، ونهضتهم المرجوة فقد تكرر النزاع بينه من جانب، وبين الاكليروس (البابا والمطارنة ورؤساء الأديرة).. من جانب آخر، ورغم أن اختصاصات المجلس قد تحددت بنصوص قانونية فقد **بقيت اختصاصات الاكليروس غير محددة**، بل مستندة الي نصوص متناثرة في الكتاب المقدس والقوانين الكنسية التي لم يتم حتي الآن تجميعها في صياغة عصرية واضحة وحاسمة لإزالة التنافر بين بعضهما البعض واستبعاد الدخيل منها وتطوير اسلوبها ليساير احتياجات العصر ويواكب متطلبات الزمن ودخول القرن الحادي والعشرين.

التشكيل المثالي للمجالس الملية للتعبير عن الشوري والديمقراطية

مذكرة للرئيس جمال عبد الناصر

في ٥ أغسطس سنة ١٩٦١ رفع الاستاذ **كامل ميخائيل عبد السيد** المفكر القبطي المعروف وعضو المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس (وهو ابن الصحفي المشهور ميخائيل عبد السيد صاحب جريدة «الوطن») مذكرة مطولة الي الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر قال فيها: «ان المجلس الملي العام الذي انشئ في

فبراير ١٨٧٤ لعلاج ما شاع في البطريركية من فوضي وما ساد من اضطراب في الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية للاقباط كان مشكلا من ٢٤ عضوا حين كان تعدادهم لايزيد عن نصف مليون إلا أن الاحتلال البريطاني قد أقنع البابا كيرلس الخامس عام ١٩١٢ بفكرة الاستعانة بلجنة ملية مشكلة من أربعة من الكهنة وثمانية من المدنيين محدودة الاختصاص ومقيدة الرأي بدلا من هذا المجلس الذي ينازعه الاختصاص بينما كان عدد الاقباط قد تضاعف عما كان عليه وقت صدور القانون وصاروا بضعة ملايين وما لبث أن ألغي البطريرك هذا المجلس كلية عام ١٩٢٧ونحن بدورنا نقول نفس الكلام بعد ٣٦ سنة أخرى.

ولكن تحت ضغوط شعبية عديدة أُعيدت لهذا المجلس الحياة وإن كانت محاولات كثيرة قد تكررت فيما بعد للقضاء عليه في عهود الباباوات يؤانس التاسع عشر ومكاريوس الثالث ويوساب الثاني وكيرلس السادس مما دفع هذا المفكر الاصلاحي الكبير الي أن يستنجد برئاسة الجمهورية والجهات المسئولة في الدولة ليقدم لها مذكرته هذه يشكوها لما آل اليه أمر كنيسته الوطنية ومجلسها الملي المعبر عن الديمقراطية النيابية والممثل للشعب في تصريف شئونه المالية والادارية.

والسؤال الذي طرحه الاستاذ **جمال اسعد عبد الملاك** العضو السابق بمجلس الشعب وجعله عنوانا لكتابه «من يمثل الاقباط؟؟» يستدرجنا ونحن بصدد التساؤل عما اذا كان المجلس الملي العام يمثل الأقباط تمثيلا حقيقياً أم لا؟ الي عدة نقاط:

١- لماذا فشل المجلس خلال ١٢٥ سنة «هي عمره حتي الآن من سنة ١٨٧٢ الي ١٩٩٧ في أداء رسالته طوال دوراته السابقة؟!

٢- هل المجلس بتشكيله الحالي ونظام عمله وجلساته وطريقة اتخاذ قراراته صالح لتمثيل الاقباط والنيابة عنهم والتحدث باسمهم أمام الرئاسة الدينية والجهات الرسمية والتنظيمات الشعبية والمحافل الدولية؟؟

٣- كيف السبيل لكي يُبعث هذا المجلس حيًا ويمارس دوره النيابي ليعبر عن ايمان كنيستنا الوطنية بالشوري والديمقراطية منهجا أبويا وبالمحبة سبيلا روحيا في وقت واحد بعد أن خفت صوته وتجمدت أنشطته في السنوات الأخيرة؟؟

أولا: لماذا تكرر فشل المجلس الملي العام في أداء رسالته النيابية والرقابية علي الشئون المالية والادارية في الكنيسة القبطية الأرثوذكسية؟

يرجع هذا الفشل الي عاملين أحدهما خارجي لادخل للمجلس فيه والاخر يرجع إلي أعضاء المجلس ذاته:

اما العامل الخارجي فلعلاقة المجلس بأطراف ثلاثة:

أ- البابا البطريرك فهو رئيسه الاعلي.

ب- أساقفة الأديرة كمسئولين عن الأوقاف والممتلكات العقارية والمنقولة.

ج- كهنة الكنائس الواجب اشراف المجلس علي إيراداتها ومصروفاتها والرقابة علي ميزانياتها.

أما عن البابا فهو رئيسه طبقا لنص المادة ٣ من لائحته الصادرة في ١٤-٥-١٨٨٣ الامر الذي يعتبر متناقضا والغرض من انشائه كهيئة نيابية رقابية علي الشئون المالية والإدارية للكنيسة حتي يتفرغ رجال الدين لوظائفهم الروحية والرعوية إذ ليس من المعقول ولا المقبول أن يرأس البابا الجهاز الذي يراقب تصرفاته لهذا فقد تفاوتت فرص نجاح هذا المجلس في أداء رسالته بتفاوت النظرة اليه والرؤية الشخصية للرئاسة الدينية له فمتي كان البابا محبا للمال راح يضع العراقيل أمام ممثلي الشعب حتي ينفرد هو بالإدارة المالية فيثير المنازعات وتتوتر العلاقات ويتجمد تنفيذ القرارت أو تتعطل كلية الجلسات ومتي كان عزوفا عن الماديات راحت حاشيته وهيئة المنتفعين من حوله تحرضه علي مناوأته وباتت تدق الاسافين بينه وبين المجلس حتي تصل الي تعطيله عن أداء وظيفته وقد ثبت يقينا أن النص علي رئاسة البطريرك له كان سببا رئيسيا في فشل المجلس في قيامه برسالته والحد من أنشطته وركود أعماله وتجميد فاعليته.

وأما عن الاساقفة ورؤساء الاديرة فقد تأرجحت تعديلات لائحة المجلس ما بين اشرافه علي الشئون المالية للاديرة ومراقبتها وبين سحبها منه في مسلسل عجيب يميل تارة في صالح المجلس وتارة أخري في صالح الاساقفة الذين يستميتون في الابقاء علي سيطرتهم علي أموالها بغير مسوغ مشروع من قوانين الكنيسة أو قوانين الرهبنة النسكية الزاهدة.

وأما عن ايرادات ومصروفات الكنائس التي يحق للمجلس الاشراف عليها طبقا للائحة المشار اليها فقد كان كهنتها يقومون

بنفس دور المشاكسة الذي كان يقوم به رؤساء الاديرة لسنوات طوال حتي قامت البطريركية بتشكيل مجالس لهذه الكنائس ومن ثم انحسر دور المجلس في مراقبة ميزانياتها والاشراف علي إيراداتها ومصروفاتها والتي كثيرا ما يتقاعس عن أدائه اكتفاء برضاء البابا عنه.

هذا عن العامل الخارجي في فشل المجلس في أداء رسالته.

أما عن العامل الداخلي فيرجع الي اختيار أعضائه من أهل الثقة لا من أهل الخبرة في الشئون الكنسية العقيدية والطقسية اعتمادا علي شهرتهم الاجتماعية التي رشحتهم لعضوية مجلسهم الملي وهو المبدأ الخطير الذي أورد الكنيسة موارد التهلكة!! فيتم اختيارهم أو علي الأقل اختيار بعضهم من رجال الدين الذين يفترض استبعادهم تماما عن هذا المجلس المدني المالي والاداري والبعض الآخر من أقرباء وأصدقاء أصحاب السلطان الرئاسي الكنسي وما نتج عن مثل هذا الاختيار من خضوع كامل لهم والخجل من محاسبتهم أو معاقبتهم أو حتي مناقشتهم مما أدي الي ضياع الهدف من إنشاء مجلسهم بعد رسامتهم شمامسة «وهي إحدي درجات الكهنوت» الامر الذي عارضه مرارا عقلاء الاقباط وكبار مفكريهم علي نحو ما أشرنا.فصار المجلس شكلا بلا مضمون وغدت عضويته من قبيل الوجاهة الاجتماعية و«الفشخرة»...! ولقد وضح ذلك حين تحرر المجلس من سلطة رئاسته فأيد قرار عزل رئيسه في بيانه التاريخى عام ١٩٨١ وراح يصفق لمن أصدره تصفيقاً حاراً ومتواصلاً..!!!

ثانيا: **رئاسة المجلس وعضويته وتشكيلاته:** في ١٩٠٨/١٢/٣٠ استطاع بطرس باشا غالي رئيس الوزراء استصدار القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٨ الذي سمح بأن تكون رئاسة المجلس الملي العام لوكيل منتخب عند غياب البابا وقد أعطي هذا التعديل للمجلس حرية محدودة في الانعقاد وعدم الارتباط التام بشخص رئيس الكنيسة إلا أنه في ١٩٢٧/٧/٢٢ صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٢٧ وسحب هذا الهامش البسيط من حرية الحركة للمجلس فعاد الي جموده ومن ثم صار حتميا أن يعاد تعديل اللائحة بأن يكون للمجلس رئيس ووكيل أو أكثر ينتخبون من بين أعضائه علي أن يبقي للبابا بحكم رئاسته للكنيسة الحق في حضور جلساته والاشتراك في مناقشاته كما لا ينبغي الا يكون للمطران أو الأسقف حق رئاسة المجلس الملي الفرعي في كل إيبارشية بل يكون له كذلك رئيس ووكيل من بين أعضائه، أما عضوية المجلس الملي العام والمجالس الفرعية فقد سمح لبعض الفترات أن يكون من بين أعضائه عدد من رجال الدين لكن ثبت أن عضويتهم هذه كانت متعارضة مع مهامهم الرعوية أو الروحية إذ أن مكانهم الطبيعي في المجالس الروحية لا المدنية ولا المالية وأن كان يمكن الاستئناس بآرائهم في المسائل الكهنوتية العقيدية أو الطقسية أو الرعوية أو الروحية التي يطلب منهم إبداء الرأي فيها.

ثالثا: **والآن ماهو التشكيل الأمثل للمجالس الملية العام والفرعية للقيام بوظيفتها النيابية؟** نستطيع أن نقول في ايجاز وصراحة إن الاصلاح المالي والاداري الكنسي يمكن ان يتم عن طريق:

١ – تحديد العلاقة بين البابا البطريرك والمجلس الملي

العام وكذا بين المطارنة والأساقفة والمجالس الملية الفرعية بحيث لا تكون لهؤلاء الرؤساء الدينيين رئاسة هذه المجالس بل لمن ينتخب من أعضائه المدنيين.

٢- توسيع القاعدة الشعبية للناخبين بما يتناسب والتعداد السكاني للأقباط في كل إيبارشية وإعداد جداول انتخابية جديدة علي نمط الجداول الانتخابية العامة في الدولة.

٣- التوسع العددي لاعضاء هذه المجالس المنتخبين بما يتناسب واعداد المواطنين الاقباط في كل منطقة وقصر الترشيح لعضويتها علي المدنيين دون رجال الدين.

٤- وضع نظام رقابي محايد ودقيق علي كافة الايرادات والمصروفات في البطريركية والمطرانيات والاسقفيات والاديرة بالكيفية التي يراها المختصون من رجال القانون والمحاسبة والاجهزة الرقابية المختلفة باعتبار أن أموال هذه الجهات تعتبر أموال بر عامة.

٥- تشكيل مجلس إدارة لكل كنيسة ودير من المدنيين بمعرفة المجلس الملي العام والمجالس الفرعية عن طريق الانتخاب الشعبي الحر المباشر مع ترك الشئون العقيدية والطقسية والرعوية لرجال الدين.

المجالس الملية.. تكريس للطائفية!!

مما ذكرته بالمقالتين اللتين تفضلت «الأخبار» بنشرهما لى عن المجلس الملى تبين بجلاء أن الحكمة من انشائه كانت إبعاد رجال الدين عن إدارة الماديات وما يصاحبها من مظنات وشبهات حتى يتفرغوا تماما لرسالتهم الروحية السامية، وأنه لم يعد من اختصاصاته التى وردت بلائحته شيء يستحق بقاءه بعد التطورات التشريعية والواقعية التى طرأت ، كما أن رئاسة وعضوية رجال الدين به كانت أمراً متناقضا والحكمة من قيامة كجهاز رقابى للشئون الكنسية المالية والإدارية ، ومتعارضا ورسالة هؤلاء الروحية والرعوية ، وأنه من المحتم تواجد عناصر محايدة وفعالة من جهات رقابية رسمية لضبط الإيرادات والمصروفات بكل جهة برعام تتلقى التبرعات بطرق محاسبية علمية محكمة وتوظيف الفائض منها للخير العام درءا للشبهات ومنعا للأقاويل والشائعات .

وماتلقيته من ردود فعل مؤيدة لوجهة نظرى هذه دفعنى لأن أضيف لما سبق أن ذكرت مايلى.

(١) أن اسم المجلس «الملى» فى ذاته يثير فى النفس شبهة «الملل» والنحل والاعراق وما تضمنه هذه المسميات من تكريس للانقسام داخل الوطن الواحد من طائفية رغم أن الأقباط ليسوا بطائفة ولا «ملة» بل هم من صميم النسيج الوطنى المصرى ، وفى بقاء اسم هذا المجلس على ماهو عليه طول ١٢٥ سنة (١٨٧٢ - ١٩٩٧) ردة حضارية آن الأوان لان تختفى إلى الأبد.

(٢) كما أن فى هذه التسمية البالية استنفار لغير الأقباط للمطالبة بمجالس لهم على نفس النمط الأمر الذى يستنكره

دستورنا الحالى ، الذى يرفض قيام احزاب على أسس دينية أو طائفية أو مذهبية ، ولازالت فى الأذهان عالقة الذكريات الأليمة للمؤتمرين القبطى والاسلامى اللذين حرض أعداء الوحدة الوطنية على عقدهما عام ١٩١١ ، والذى يخشى أن يكون فى بقاء المجلس الملى تجديد لها .

(٣) ماورد بلائحة انشائه من نصوص بالية لم تعد صالحة للعمل بها بعد أن تقلصت اختصاصاته فلم يعد مجلسا «نيابيا» للمدنيين الأقباط ، ففى المجالس التشريعية العامة (الشعب والشورى ، والمجالس المحلية) الميدان الخصب لاثراء الحياة النيابية اذا ماتخلى هؤلاء عن سلبيتهم وراحوا يندمجون مع اخوتهم من المواطنين فى الانشغال بهموم وطنهم بالانضمام الى الاحزاب السياسية الشرعية التى سمحت الدولة بقيامها ، ليمارس كل مواطن عن طريقها حقوقه وواجباته وخدمته الكاملة لبلاده ويسهم بجهده ووقته فى حاضر وطنه ومستقبله، بعد ان ضخمت سلبية الأقباط وتقوقعهم على أنفسهم وتركهم للعمل العام لكبار رجال دينهم ، الأمر الذى يعانون منه ومن اثاره ، إذ يجب أن تكون النظرة الوطنية شاملة وعميقة لصالح الوطن كله لا لصالح شريحة منه.

فالمناخ الذى تعيشه مصر اليوم يحتم ان تختفى من حياة كل المصريين هذه النظره القاصرة للامور بأن تكون رؤية وطنية وعصرية لاتقف عند حدود قرن وربع مضى واستئصال كل جذور للطائفية البغيضة، فالمجلس «الملى» فى رأيى هو أثر من آثار التمييز الطائفى ، والوطنية المصرية هى البديل الصحيح للطائفية

و «الملية».

(٤) ان ماجرى عليه العمل من أن يشغل الرئيس الدينى رئاسة هذا المجلس وان يشغل رجال الدين بعض مقاعده قد ثبت فى الأذهان انطباع بأن هؤلاء فقط هم ممثلو الأقباط أمام كل الجهات وفى هذا مافيه من تكريس لسلبية الجماهير العريضة من ملايين الأقباط فى الأهتمام بشئون وطنهم ووضعهم على أعتاب القرن الحادى والعشرين بمفاهيم القرن التاسع عشر، فلم يعد مقبولا ان يمثل رجل الدين المسيحى مواطنيه الأقباط أو يتحدث باسمهم أو يسلبهم شخصيتهم وكرامتهم تحت شعارات عفا عليها الزمن.

(٥) أن مراجعة سريعة للشروط الواجب توافرها للقيد فى جداول الناخبين والمرشحين لهذا المجلس توضح أنها شروط بعيدة كل البعد عن أبسط مبادئ الديموقراطية، كما ان ما ابتكرته قريحة «ترزية» التعليمات المبتكرة فى الانتخابات الحالية من ضرورة الحصول على شهادة صلاحية للقيد من رجال الدين هو فى حقيقته إمعان فى عدم الدستورية لهذه اللائحة البالية، واضافة سخيفة وجديدة لعوراتها وسلبياتها مما دفع عددا من المحامين ورجال القانون الاقباط لأن يستعدوا للطعن فى هذه اللائحة واضافتها المبتكرة أمام القضاء الادارى بعدم القانونية.

لهذا بات من الضرورى وقف كافة اجراءات هذه الانتخابات فوراً وتشكيل لجنة قانونية على مستوى عال لوضع قانون عصرى لهذا المجلس . ان كان نصر على بقائه كمجلس نيابى للأقباط ، فالنخبة التى تختار لهذا المجلس الشعبى الذى يحرم الانسان من التعبير السليم عن رأيه أو من التمتع بحرية من حرياته هو مجلس

جدير بالالغاء أو على الأقل محتاج لوقفة لتصحيح مساره وإعادة تحديد اختصاصاته وتجديد شبابه واشراك أكبر عدد ممن يمثله فى انتخاباته وعضويته بعيدا عن هيمنة العصور الوسطى وصكوك الغفران .

– ولهذا قلنا وسوف نظل نقول :

يامجلسنا الملى الصامت: إستقيلوا يرحمكم الله!

رفض المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس فى اجتماعه الأخير الذى استمر ساعتين مناقشة احداث مذبحة كنيسة الفكرية بأبى قرقاص التى راح ضحيتها ١٢ شهيدا وإصابة ٥ آخرون حين حاول عدد من أعضاء المجلس طرح أحداث المذبحة تدخل المستشار إدوار غالب سيفين سكرتير عام المجلس موضحا أن القضية ليست مدرجة ضمن جدول الأعمال..!

ومعروف ان المذكرة التفسيرية للائحة إنشاء المجلس قد ورد بها: «أنه الهيئة الأولى فى الكنيسة التى يتركز فيها نشاط الأقباط والناطق بأسمهم والمعبر عن أمانيهم» التى يتجدد فيه دور المدنيين بعد أن أخمد صوتهم ولم يعد لهم كيان ظاهر فى خدمة كنيستهم بعد أن تحولت إلى «جماعة اكليروسية» بحته يحكمها رجال الكهنوت بسلطان مطلق لا حدود له والطاعة لازمة من لوازمه، ومجرد التفكير فى الحوار أمر محظور تحفه الأخطار والمحاذير!

لقد كانت فكرة قيام المجلس عام ١٨٧٢ بعثا لنظام الشمامسة الذين أقامهم تلاميذ السيد المسيح وامتداد لما كانوا يفعلونه فى حياة مؤسسى ديانتهم للعناية بالفقراء بما اسموه «شركة القديسين» والاضطلاع بالشئون المالية والإدارية تخفيفا من أعباء

القيادات الكهنوتية حتى تتفرغ للأعمال الروحية والرعوية.

وتنص المواد ١١ ـ ١٥ من لائحة إنشاء هذا المجلس على اختصاصاته ومن بينها : رعاية الفقراء والايتام ودفن موتاهم وإن كانت قد شاركته فى هذه المهام (الأسقفية العامة للخدمات العامة والاجتماعية) التى أنشأها **البابا الراحل القديس كيرلس السادس** ورسم لها **أنبا صموئيل** شهيد المنصة فى ٦ اكتوبر ١٩٨١. وقد توارى دورها بعد غيابه، وصارت بقرة حلوبا للملايين المتدفقة من الدولارات وكل العملات من مجلس الكنائس العالمى والكنائس القبطية فى مصر والمهجر وغيرها من المصادر المحلية والأجنبية ولايعرف أحد مصيرها سواء فى عهد اسقفها الأخير انبا سرابيون الذى تم نقله إلى أمريكا فى ظروف غير معروفة أو بعد سفره إليها فأسدل ستارا كثيفا على إيراداتها ومصروفاتها وميزانيتها غير المعلنة وهو ما طالبنا مرارا بوضع النظم المحاسبية الدقيقة لضبطها تحت أعين أجهزة رقابية حازمة ومحايدة.

إن جماهير الأقباط تعجب لموقف المجلس الملى العام من شهداء ومصابى حوادث الإرهاب الأسود فإن كانت مناقشة أمورهم غير واردة بجدول الأعمال وطرحهم محظورا إدراجه بالبند الأخير والمعروف «بما يستجد من أعمال» فما هى الأمور التى يجب إدراجها للمناقشة؟!

لقد أدرجت جهات عديدة هذه الأحداث بجداول أعمال اجتماعاتها وتبرعت مشكورة بتبرعاتها السخية كمشيخة الأزهر ودار الإفتاء ووزارة الأوقاف والأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية تنفيذا لما استشعرته من مسئوليات وطنية نحو أخوتهم الشهداء والمصابين

بينما لم يتحرك المجلس الملى العام فى كل ما مر بنا من أحداث خلال السنوات الأخيرة فى بنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وقنا والشرقية والقاهرة (الزاوية الحمراء وإمبابة وغيرهما)!

فإن كان صمت المجلس الملى العام وتركه لأمور التحقيق والملاحقة للجناة لأجهزة الشرطة والقضاء بما لها من إمكانات وسلطات، إن كان هذا مقبولا، لكن غير المقبول ولا المعقول أن يتخلى عن دوره الاجتماعى والإنسانى نحو الضحايا الأبرياء وعائلاتهم لرعايتهم والوقوف إلى جانبهم فى محنتهم بما تحت يديه من الملايين المتدفقة عليه من الداخل والخارج بغير حسب، أم أن دوره صار مقصورا على الأهتمام باقامة موائد النفاق فى شتى المناسبات واعتماد الصرف بلا حساب فى القصور والبنايات واستيراد أفخر السيارات وتنظيم الرحلات للقيادات ببذخ استفزازى صار مثلا للأقاويل؟

إن كان المجلس الملى العام قد تخلى عن دوره فى رعاية الأرامل والأيتام والمحتاجين والمنكوبين فى حوادث الإرهاب والسيول والزلازل.. فماذا بقى له من إختصاصات؟ أليس من الأكرم للأربعة والعشرين عضوا بهذا المجلس التخلى عن عضويتهم والإعلان عن إفلاس برامجهم ونضوب أفكارهم عن مواكبة إحتياجات العصر وضرورات التكافل الاجتماعى فى هذا الزمن الردئ، أم أن سعيهم لهذه العضوية كان من باب «المنظرة» أو «الفشخرة» والوجاهة الاجتماعية لجذب الأضواء والمجد الباطل؟

«يامجلسنا الملى الصامت استقيلوا .. يرحمكم الله»

الفصل السادس

النظام المالى للكنائس والأديرة والأسقفيات والبطريركية وكيفية الرقابة

كيف نحافظ على أموال البر العام؟

بعد ما عرضناه من مبادئ قانونية وكتابية للنظم المالية الكنسية، وما لمسناه من تجاوب شعبي جارف لما طرحناه من أفكار موضوعية بعيدة عن كل هوي شخصي نري أن الوحدات الكنسية واجبة التنظيم المالي المقترح هى:

١- **الكنيسة المحلية**:في الأحياء والمدن والقرى: إذ ينبغي أن يشكل المؤمنون المسيحيون لأية طائفة (أرثوذكسية، كاثوليكية، بروتستانتية) جمعية عمومية لكل كنيسة بشرط سداد هؤلاء الأعضاء اشتراكات رمزية دورية تحددها كل كنيسة حسب مستوي المنطقة الاجتماعي والثقافي إلي جانب من يقدمون تبرعاتهم علي شكل نذور أو بكور أو عشور أو عطايا. وهؤلاء ينتخبون من بينهم لجنة مالية من عدد محدود لايزيد مثلاً عن سبعة لضبط الايرادات والمصروفات، يضاف إليهم عضو يعينه أسقف الإيبارشية كضابط إتصال بين اللجنة والرئاسة الدينية، وعضو أخر من أية جهة رقابية باعتبار أن أموال هذه الكنائس هي أموال بر عامة شأنها شأن أموال الجمعيات الخيرية الدينية المنظمة بقوانين ولوائح علي أن يختار من بين الأعضاء المنتخبين رئيس ونائب رئيس، وسكرتير وأمين صندوق، ومراقب حسابات، ويوضع لهذه اللجان لائحة تنظم أحكامها أعمال هذه اللجنة وإصدار وتنفيذ قراراتها ونشر ميزانياتها بصفة دورية.

٢- **الايبارشية** (الأسقفية أو المطرانية): تشكل لجنة مالية عامة للأيبارشية كلها بعضو من جميع أعضاء اللجان المالية

المنتخبة للكنائس في الايبارشية ويعين الأسقف أو المطران مندوبا عنه وأخر من جهاز رقابي محايد، ويمكن أن تساهم اللجنة المالية لكل كنيسة بنسبة من فائض إيراداتها لإدارة الايبارشية.

٣- **الدير**: كما سبق أن أوضحنا فإن أموال الكنائس والاديرة وممتلكاتها كانت ومازالت موضع نزاع وصراع متجدد بين الاكليروس (رجال الدين) والعلمانيين (المدنيين) مما تناولته لوائح المجالس المالية المتعاقبة في كل حقباتها لذا نري أن يشمل التنظيم المالي جميع أديرتنا العامرة (للرجال والنساء) في كل أنحاء الكرازة في مصروبلاد المهجر إذ يمكن أن يشكل المتبرعون لكل دير والمترددين عليه أو المحبون له أو القاطنون في زمام دائرته الجغرافية جمعية عمومية تنتخب من بينها لجنة مالية علي غرار لجنة كل كنيسة محلية إذ لا يليق طبقا للقوانين الرهبانية الأصيلة أن ينشغل الراهب مهما تكن المبررات بأمور دنيوية سبق له أن هجرها بمحض اختياره، وهو ما أوضحته تفصيلاً لجنة إدارة البطريركية والأوقاف في تقريرها المرفوع إلي المجلس الملي العام سنة ١٩٠٦، وكذا لجنة أوقاف الأديرة في تقريرها المؤرخ ١١ يوليو ١٩٢٩ والتي ذكرت فيه صراحة أن أوقاف جميع الأديرة كانت حتي عهد البابا كيرلس الخامس الذي توفي عام ١٩٢٧ بأيدي أفراد من كبار المتدينين الأقباط وأوردت أسماء هؤلاء الأراخنة (الأعيان) الذين تولوا إدارتها بكفاءة منقطعة النظير بعد الحوادث العديدة التي ارتكبها رؤساء الأديرة الذين بددوا أموالها، وقد أورد فقرات مطولة من هذين التقريرين الخطيرين المغفور له الارشيدياكون حبيب بك جرجس المدير الأسبق للكلية الاكليريكية في

كتابه الشهير «الوسائل العلمية في الاصلاحات القبطية» (طبعة أولي ص ١٨٣-١٨٧).

٤- **البطريركية**: وتشكل لها لجنة مالية علي غرار لجنة الايبارشية (في الأسقفية والمطرانية) ولعلي لا أخفي تخوفاً كبيراً لدي قطاع من المصادر الكنسية رفيعة المستوي من أن تضم هذه اللجان المالية المنظمة للإيرادات والمصروفات في كل من الكنائس والأديرة والاسقفيات والمطرانيات والبطريركية عناصر رقابية محايدة من جهات رسمية أوحكومية، لكننا بضمير مستريح نقول إن مندوبي الجهاز المركزي للمحاسبات مثلاً أو مندوبي وزارة المالية أو غيرهما من الأجهزة الرقابية الرسمية في أية جهة تنظمها قوانين الدولة من وزارات ومصالح وشركات ومؤسسات وجمعيات لايخيف العناصر الشريفة والأمينة في هذه الجهات التي يهمها درء الشبهات وسد الأبواب أمام الأقاويل والشائعات التي تكاثرت في الحقبة الأخيرة بشكل غير مسبوق في الدوائر الكنسية مما تناولته الألسنة والتقارير والمنشورات. ولا مكان للاحتجاج بأن العطاء في المسيحية يجب أن يكون في طي الكتمان، وأن في كشف سريته إخلالا بمبدأ عقيدي من كتاب مقدس أو تقليد كنسي من أي وجه من الوجوه لاسيما وأن مبدأ مسيحياً معروفاً في الكتاب المقدس العهد القديم (التوراة). وهو **حتمية تقديم العطايا لله من بكور وعشور ونذور وتقدمات في محافل كنسية علنية مقدسة** أمام المؤمنين. إذ إن وصية العطاء لله هي وصية عامة معروفة للجميع، ولا حرج من تنفيذها علانية، أما في غيرها من التقدمات الاختيارية فهو ما قصده إنجيل متي من العطاء في

الخفاء، بحيث لا تعرف اليد الشمال ماتقدمه اليد اليمين (متي ٦: ٣و٤) بل إن في سداد هذه الديون الإلهية علانية استنهاض لهمم المتقاعسين عن العطاء وتحريض للناسين أو المتناسين لوصايا الله علي المسارعة في عمل الخير، ولذا فإن اشراك عناصر من أية جهة رقابية ليس فيه ما يتعارض مع القواعد الكنسية بأي حال من الأحوال. وأن من يطالب ببقاء الأحوال علي ما هي عليه بغير انضباط أو رقابة هو واحد من المنتفعين الأشرار أو المغرضين أو الناهبين لأموال البر العامة الذين يهمهم استمرار كل وحدات الكنيسة المالية أبقار حلوبة تدر عليهم أموالاً حرامًا بعد أن ماتت ضمائرهم أو سكتت قلوبهم عن التبكيت، ولابد من صحوة عاجلة لكل ذي عقل سليم ويقظة سريعة من هذا السبات العميق واسترداد جبري للوعي المفقود!

إن العطاء والتبرعات التي تقدم لدور العبادة ورجال الدين تعتبر أموال بر عامة ينبغي أن توجه للنفع العام والمساهمة في حل مشكلات المجتمع كالبطالة والاسكان وتحسين البيئة ورعاية الانسان، وذلك باعتبار أن هذه الاموال أموال بر عام شأنها شأن اموال الجمعيات الخيرية.

ومن هنا وجب سرعة وضع أنظمة مالية دقيقة لكل العطايا والتبرعات لهذه الأموال التي هي في حقيقتها أمانة بين أيدي من أعطيت لهم ينبغي تخصيصها للخدمات العامة، وأن توضع الخطوط الفاصلة بين المال الشخصي لرجل الدين وأموال البر العام فتسجل إيراداتها ومصروفاتها بالطرق العلمية والمحاسبية الدقيقة والميزانيات الدورية الواضحة.

إن أمـوال دور الـعـبـادة هي أمـوال بر عـام شـأنـهـا شـأن أمـوال الجمعيات الخيرية الدينية المنظمة بقوانين ولوائح، ومن ثم وجب أن تخضع لرقابة شعبية مستمرة ومراجعة دورية ومحايدة .

هذه مهمة الشعب.. وهذه مهمة كل من يهمه اقتلاع الفساد من جذوره.. لاسيما داخل بيوت الله، وأضعف الايمان أن نكف عن تقديم عطايانا لمن يستغلونها في تمجيد ذواتهم أو في مظاهر بذخ استفزازي سفيه حتي يعلن للمتبرعين عن مصير ماسبق أن قدموه من تبرعات علي مر السنين فالاستمرار في العطاء بغير محاسبة هو تشجيع لهؤلاء الذين ماتت ضمائرهم علي استمراء أكل مال الارملة واليتيم والفقير.

وعلي الأقباط الاسخياء والمتبرعين البسطاء أن يكونوا أقباطا لا أعباطاً

الفصل السابع

مجلس الكنائس العالمى مصدر هام لإيرادات الكنيسة وهو سر انضمامها لعضويته بعد أن كانت تعارضه

«اعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله»

عبارة حاسمة للسيد المسيح حدد بها العلاقة بين الكنيسة ونظم الحكم المختلفة علي مر العصور، وقد تكررت هذه العبارة بنصها ثلاث مرات في الكتاب المقدس (إنجيل متي ٢٢: ٢١، وإنجيل مرقس ١٢: ١٧، وإنجيل لوقا ٢٠: ٢٥) حتي لا يغتصب ما لقيصر وينسب زوراً لله، ولقطع الطريق أمام كل محاولة لإقامة مملكة زمنية للمسيح علي الأرض ولتأسيس تنظيمات لها علاقة بحكم البشر أو استغلال ثرواتهم، لذا فقد استقر في يقين المسيحيين أن مسيحهم الوديع المتواضع ليست له مملكة في هذا العالم الفاني.. (يوحنا ١٨: ٣٦) لكن سلطانه روحي علي النفوس التي عليها أن تسعي لحياة أبدية ليست لها حدود مما لم تره عين، ولم تسمع به أذن ولم يخطر علي قلب بشر، وما زاد علي ذلك فهو من الشرير إذ هو تقارب نفعي زائل يخرج عن اختصاصات الكنيسة ويجاوز إمكاناتها.

فتحت عنوان «رأينا في اتحاد الكنائس» نشرت **مجلة «مدارس الأحد»** (أبريل سنة ١٩٥١) مايلي: «إن كلمة «كنائس» لا تتفق مطلقا مع الإيمان المسلم لنا من الآباء فنحن نقول في قانون الإيمان: «نؤمن بإله واحد وبكنيسة واحدة مقدسة جامعة رسولية» هذه الكنيسة لها إيمان واحد واعتقاد واحد وتعليم واحد، كل شخص يؤمن بإيمانها تضمه إليها، ويصبح عضواً فيها، أما الذين لا يؤمنون بإيمانها الواحد، ولا يعتقدون بتعليمها الواحد فهم ليس منها، ولا يصح أن يطلق عليهم «كنيسة» لأن الكنيسة هي جامعة المؤمنين، والمؤمنين لهم إيمان واحد وقد اصطلحت الكنيسة علي

تسمية الخارجين عليها باسم «الهراطقة»، ونتيجة طبيعية لهذا المفهوم عن إبعاد المبتدعين وأنصارهم قال كاتب المقال: «نحن إذن لا نؤمن بوجود كنائس كثيرة، وإنما نؤمن بكنيسة واحدة هي جماعة المؤمنين الذين يؤمنون إيماناً مستقيماً، أما الخارجون علي إيمانها وتعليمها فإنهم يبعدون، وهذا ما كانت تفعله الكنيسة الأولى، وكل شخص يعلم تعليماً غريباً أو يؤمن إيمانا غير سليم تجتمع الكنيسة وتدعوه إلي الرجوع عن غيه وتبين له بالحجة والبرهان خطأ رأيه، فإن رجع عن أفكاره الغريبة بقي في الكنيسة، وإلا تصدر الكنيسة قرارها بقطعه من جماعة المؤمنين وعزله عنهم، وهكذا يستمر المؤمنون جماعة واحدة، وكانت الكنيسة في مختلف الأجيال تخرج من عضويتها كل مبتدع يصر علي بدعته، وكانت تحرم الاختلاط به والصلاة معه حتي يشعر هؤلاء الهراطقة بخطورة موقفهم من جهة، وحتي لا تتسرب تعاليمهم الخاطئة إلي المؤمنين من جهة أخرى، وقد برهنت الأجيال علي الحكمة السامية جداً من هذا التحريم، فإن التقارب بن الكنائس يجب أن يكون هدفه الوحدة لا الاتحاد، فالاتحاد هو ربط عناصر متفرقة برباط واحد، أما الوحدة فهي أن يصير الجميع واحداً كما يقول السيد المسيح (إنجيل يوحنا ١٧: ٢٠-٢٢) وبالتأكيد تتنافي الوحدة مع التناقض.. فهل يريد هؤلاء جميعا إن كانوا يسعون إلي وحدة الإيمان والتعليم أن يبحثوا معنا كل ما بينهم من الاختلافات ويصلوا فيها إلي رأي واحد أم هم يريدون وحدة شكلية تضم عدداً وفيراً من المتناقضات؟ فإن الوحدة المطلوبة لا يجب أن تتم إلا علي أساس سليم من وحدة الإيمان والتعليم».

وفي نفس المقال يعود الكاتب فيشدد علي ضرورة المحافظة علي قوانين الكنيسة التي تمنع الصلاة مع الهراطقة والاشتراك في اجتماعات تحرمها قوانين الكنيسة ويستغلها الخارجون استغلالاً سيئاً جداً، كما أنها تعثر بعض أفراد الشعب فيذهبون إلي اجتماعات الخارجين أو الهراطقة، وتكون النتيجة أنهم يعثرون أو ينجذبون إليها أيضاً... لذا لا يليق إطلاقا بممثل الكنيسة المرقسية السليمة الرأي - أسقفا كان أم قساً - أن يشترك في اجتماع ديني تحت رئاسة أحد الخارجين عن الإيمان الصحيح، ولا يليق مطلقاً أن يقود الصلاة أحد الذين ينكرون غالبية أسرار الكنيسة ويستهزئون بطقوسها بينما يحني القس الأرثوذكسي رأسه ويقول «أمين» فهو أعظم من تلك الاجتماعات، فإن القانون الكنسي يقضي بأن من يصلي مع من كان مفروزاً ولو كان داخل البيت يفرز هو أيضاً.

هذه السطور التي أوردناها بنصها كتبها أنبا شنوده منذ أكثر من ٤٣ سنة حين كان شماساً معارضاً لكثير من الأوضاع الكنسية المعوجة في عهد البابا الأسبق يوساب الثاني..

وقد أكدت الأيام بعد ذلك بحوالي عشر سنوات أن «مجلس الكنائس العالمي» يدفع الكنائس التي ترتبط به إلي التدخل في سياسة بلادها كما أنه يزعزع ولاء الكنيسة للوطن، علي النحو الذي جاء **بمنشورات بيت التكريس لخدمة الكرازة بحلوان** تحت عناوين «مجلس الكنائس العالمي من واقع قراراته» (أغسطس ١٩٦٢) و «مجلس الكنائس العالمي من واقع مواقفه» (نوفمبر ١٩٦٢) و«مجلس الكنائس العالمي من واقع تاريخه» (يناير ١٩٦٣)، وغير هذه من المطبوعات التي أصدرتها نخبة من

الباحثين الجامعيين، والتي راجعها الدكتور **وليم سليمان قلادة** وأوضحوا فيها المواقف ذات الوجهين لهذا المجلس وخطورة الانضمام الي عضويتها الأمر الذي كان حافزاً لان تصدر البطريركية تعقيبها علي ذلك في ١٩٦٣/٢/٢، وأن تصدر أسقفية الخدمات العامة والاجتماعية بيانها المماثل الذي نشرته «وطنى» حين كانت تتسع صفحاتها لمختلف وجهات النظر بتاريخ ١٩٦٧/٤/٣٠، فعادت مجموعة باحثي بيت التكريس من **تلاميذ الأب القمص متي المسكين** إلي نشر إيضاحهم التالي في نفس الجريدة بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٤، مما اضطر الكنيسة القبطية لأن تظل بعيدة عن عضوية هذا المجلس ولو أن مندوبها في حضور جلساته ظل بصفته مراقباً لا عضواً حتي نهاية عهد **البابا كيرلس السادس** سنة ١٩٧١.. ثم تطورت الأمور سريعاً، حيث اندمجت الكنيسة القبطية تماماً في هذا المجلس كعضو كامل وعامل ثم تم اختيار بطريركها واحداً من رؤسائه!!

والسؤال الذي يتردد الآن بين الأقباط هو : ما تفسير الكنيسة لهذا التغير في المواقف؟

وإن كانت الإجابة هي الحصول علي المعونات التي ترد من هذا المجلس بسخاء.. فأين تذهب هذه المعونات؟! وماهي المشروعات التي أقيمت بهذه الملايين المتدفقة من الدولارات للمساهمة في حل مشكلات البطالة والإسكان وإعاشة الفقراء من الأرامل والأيتام؟! وماهي حسابات الإيرادات والمصروفات لهذه المعونات طول ما مضي من سنوات وسنوات؟!

الفصل الثامن

«الموالد» مصدر آخر هام للأموال وهذا هو سر الإبقاء عليها رغم سلبياتها

«بيتي جعلتموه مغارة للصوص»

تؤمن كنيستنا القبطية الارثوذكسية بمبدأ «الشفاعة التوسلية» للسيدة العذراء مريم والملائكة والقديسين، ومعني «الشفاعة» هو طلب توسط من له مكانه خاصة أو منزلة مميزة لدي صاحب النعمة لصالح شخص يري نفسه غير مستحق أن يسأل لذاته شيئا بدون واسطة أو شفاعة شفيع، ومن بين كتب القراءات الدورية في الكنيسة كتاب «السنكسار» المدون به سير آباء الكنيسة الأولين من القديسين والشهداء يتلي منه في كل يوم من أيام السنة قصة وفاة أو استشهاد واحد أو أكثر بميلادهم اذ أن «يوم الممات خير من يوم الولادة» كما تعلق علي الجدران صورهم بعد تدشينها (أي بعد اتمام طقس تكريسها)، كما يزين الاقباط منازلهم برسومهم تخليدا لهم وتمثلا بحياتهم وتبركا بهم عملا بالنص الانجيلى: «انظروا الي نهاية سيرتهم فتمثلوا بإيمانهم» كما يقيمون احتفالات تذكارية للمشاهير منهم كالسيدة العذراء ومارجرجس وأنبا شنوده ودميانة وغيرهم بمهرجانات شعبية يسمونها «الموالد» في أنحاء متعددة من مدن وقري الجمهورية.

وإذ لم نعثر علي أساس عقيدي من الكتاب المقدس أو طقس من تراث الاباء الاولين لهذه الموالد لذا تتوارد علي أذهاننا أسئلة عديدة عن هذه المهرجانات الشعبية التي تقام بين الحين والاخر في مواعيد محددة.

– فمن أين وصلت الينا هذه المهازل؟ وكيف تسربت الي كنيستنا حتي صارت تقليدا مرعيا وعادة متوارثة؟ وكيف نسكت

علي مثل هذه الموالد بما فيها من تدن اخلاقي متزايد؟

– أهكذا نعبد نحن الاقباط الله، ونكرم قديسيه بهذا الابتزال الرخيص بقضاء أيام وأسابيع في بطالة وكسل وملء البطون مما ننحره من ذبائح ونذور وسرادقات لبيع «الحمص والحلاوة وحب العزيز» ومواكب ختان (طهور) الاطفال وأكشاك بيع الصور والايقونات و«الطراطير» ولعب الأطفال وأشرطة الكاسيت من كل نوع ولكل المغنين والمطبيلن؟ – أهكذا نحتفل نحن الاقباط بتذكارات القديسين والشهداء في هذه الخيام المتراصة التي تتمدد فيها الأجساد بعد أن تعرت من أثواب الحشمة ثم زحفت الي داخل الكنائس لا لحضور الصلوات والقداسات بل لمجرد التزاحم وما يصحبه من احتكاكات وسرقات حتي صارت معابدنا كما قال السيد المسيح «مغارات للصوص» وبقي أن يظهر من جديد ويضفر لها سوطا ويطرد من داخلها الصيارفة وباعة الحمام كما فعل في القديم!

لقد بلغت الفوضي في الموالد مبلغا لم يعد بالامكان السكوت عليه أو التغاضي عنه بعد أن صارت كلمة «مولد» تطلق علي كل تجمع جماهير بغير تنظيم!

أقولها صراحة: ان **الموافقة علي اقامة هذه الموالد أساسه «محبة المال** التي هي أصل لكل الشرور الذي اذا ابتغاه قوم ضلوا عن الايمان وطعنوا أنفسهم بأوجاع كثيرة» كما يقول الانجيل بعد ان صارت أبقاراً حلوبة للنذور والتبرعات!!

ان هيئات المنتفعين بما تدره هذه «الموالد» بالالوف والملايين هي

التي توافق علي إقامتها وتسمح بل وتشجع علي الاكثار منها، وعلي الاقباط ان يستردوا وعيهم الروحي المفقود وان يبادروا بمقاطعة هذه المهرجانات الصاخبة وأن يطالبوا رؤساءهم بسرعة ألغائها نهائيا بعد أن صارت مجمعا لأحط السلوكيات ومثارا للانتقادات، وأن يخلعوا ثوب الجمود عن عقولهم وأن يزيلوا غشاوة الجهالة عن قلوبهم وأن يتخلصوا من مثل هذه الخرافات وأن يثبتوا للعالم كله من جديد أنهم «أقباط» وليسوا «أعباطا» !!

بالأمر... ممنوع الكلام عن أموال الكنيسة..!!

تحفل الساحة القبطية بتطورات متلاحقة وعديدة.. فلماذا لا نسمي الحدث بمسمياته الصحيحة ونعترف بأنها حركة معارضة شعبية متعددة الجبهات في مصر والمهجر تطالب جميعها بالاصلاح السريع لما تزايد من أوجة الخلل في شتي مرافق الكنيسة؟!.

قال البابا لمجلة «اكتوبر» (١٩٩٤/٧/٣١ ص١٧) إنها آخر مرة يتكلم فيها عن هذه الأمور المثارة وأنه يجب أن يكرس وقته للرب وللشعب وأنه طلب من المطارنة والأساقفة التوقف عن مناقشة ماينشر من أمور مقصود بها إحداث الانقسام والفرقة. لكنه عاد فتكلم وفي استطراد لمجلة «آخر ساعة» (في ٣ أغسطس سنة ١٩٩٤) وعلي اتساع صفحتين كاملتين (١٢,١٣) عن نفس الموضوعات ولجريدة «السفير» اللبنانية علي أتساع صفحة كاملة وأعاد نشره بجريدة «الأحرار» المصرية (في ١٩٩٤/٨/٣٠ علي الصفحتين الأولي والثالثة).

ثم كرر عبارته أنها «كلمته الأخيرة» التي لن يتكلم بعدها بجريدة «العربى» الناصرية في ١٩٩٤/٨/٢٢ - ص١,٣,٤) لكنه عاد فأدلي بحديث مطول استغرق ٦ صفحات كاملة لمجلة «صباح الخير» في ١٩٩٤/٨/٢٥ ص١١)، ولأن كثرة الكلام لاتخلو من معصية كما يقول الكتاب المقدس أو من خطأ أو خطيئة فقد لفتت أنظار القراء عبارات في هذه الأحاديث تستحق المناقشة والتعقيب وفتح باب الحوار لمايقال!!

فعن المعارضة والديمقراطية قال إنها كلمتان دخيلتان علي القاموس الكنسى! فلا معارضة في الكنيسة أما الديمقراطية فتكون لمجرد الاستماع لرأي الشعب لكن ليس بمعني حكم الشعب.. فالحكم هو للاكليروس (أي لرجال الدين)! ومعني ذلك أن يقول الشعب ما يقوله ويفعل رجال الدين مايفعلونه حتي لو كان ضد رأي الشعب!!

أليست هذه هي نفس نظرية «العادل المستبد» التي يبرر بها الطغاة دكتاتوريتهم علي النحو الذي كان سائداً في الكنيسة الغربية في القرون الوسطي وما ارتكبته من جرائم صكوك الغفران ومحاكم التفتيش وتكفير المعارضين بسلطان مطلق جمح كثيراً فكان رد فعله عند الجماهير حركة العصيان الاحتجاجية الرافضة لوصاية رجال الدين علي فكر الشعوب والذي ضاق ذرعاً بتحكمات الباباوات والكرادلة والرهبان المتجبرة والمتسترة بلباس الشريعة وسلطان الكهنوت غير المحدود فثارت الجماهير وشقت عصا الطاعة وشطرت البروتستانتية المنادية بالإصلاح كنيسة الغرب إلي شطرين؟!

فهل مازلنا في مصر ونحن علي مشارف القرن الحادي والعشرين نتمسك بنظريات أثبت التاريخ فساد التمسك بها وخطورة التعلق بأهدابها تماما كما يفعل الان الشيوعيون الذين إنهارت نظرياتهم في معقلها ولم يعد لها هيكلاً تقدم فيه طقوس عباداتها؟؟

إن درجة الغليان قد ازدادت وبات سقوط أعمدة المعبد وشيكاً إزاء هذا العناد فهل نستيقظ قبل فوات الاوان؟!

* وفي حواره مع «صباح الخير» (٢٥/٨/١٩٩٤) طرح تساؤل عن **دور أقباط المهجر في دعم الكنيسة الأم في مصر**، ولما لم يشأ البابا أن يجيب صراحة عن شقه المادي أعيد طرح السؤال عن تبرعاتهم **الكثيرة لها لكن البابا ضاق بتكراره** حتي أن المحرر الذي أجري الحوار معه سجل أن البابا قاطعة محدداً بعبارة «أرجو ألا ندخل في الخصوصيات»!! وهو ماعبرت عنه مجلة «المصور» في اليوم التالي مباشرة (٢٦/٨/١٩٩٤ – ص ١٢و١٣) بقولها: أن **البابا قد ضرب بيده علي المنضدة صارخاً «إن الاكليروس هو الذي يحكم الكنيسة والعلمانيون خاضعون»** لكن لم يفت «المصور» أن تسجل أيضاً قول البابا «ها نحن نملك وفرة من المال «الذي يجمع من الكنائس والذي يأتي من المغتربين في الخارج» فهل هذه الوفرة تعتبر من «الخصوصيات» التي لا يجوز لأحد أن يسأله عنها؟ وهل أموال التبرعات المرسلة للكنيسة الأم معطاة للأكليروس لتكون أموالاً خاصة بلا ضوابط ولا قيود للإيرادات والمصروفات والميزانيات الدورية المعلنة لمن قاموا

بسدادها لتطمئن قلوبهم علي مصيرها وتستريح ضمائرهم؟ أليست هي أموال بر عام ينبغي خضوعها لنظم رقابية دقيقة ومحايدة تقطع ألسنة المتشككين؟ ألم أقل إن كثرة التصريحات لاتخلو من زلات اللسان التي ينتظرها المعارضون والناقدون؟

لقد طرحت في الأيام الأخيرة **فكرة إنشاء «بنوك تقوى»** مسيحية لتلقي مثل هذه الأموال الوفيرة من التبرعات المتدفقة لتوظيفها لمشروعات النفع العام التي تسهم في حل مشكلات الكادحين والمحرومين والمطحونين الذين أرسلت من أجلهم هذه التبرعات تحت نظم محاسبية دقيقة وتحت أعين جهات رقابية محايدة.. فهل تجد هذه الفكرة آذانا صاغية وقلوباً واعية تحررت من «محبة المال» التي هي أصل لكل الشرور الذي إذا ابتغاه قوم ضلوا عن الايمان وطعنوا انفسهم بأوجاع كثيرة – حسبما يقول الكتاب المقدس؟!

ومن ناحية أخري فإن **أموال التبرعات القبطية في الخارج كثيرة ووفيرة وفي بقائها بحسابات غير معروفة حتي ولو كانت باسم رئيس الكنيسة ما يعرضها للضياع إذا ما توفي فتصبح من نصيب ورثته الشرعيين من بعده ومن هنا وجب التفكير في سرعة تحويلها إلي مصارف مصرية في حسابات باسم الكنيسة لا باسم رئيسها لتكون في خدمة الاقتصاد القومي طوال حياته ومن نصيب الكنيسة بعد رحيله** عملاً بقوانين الرهبنة التي لا تسمح لورثة الراهب بأن يرثوه بل ترثه الكنيسة التي ينتمي إليها وكفي أن هذه الأموال ظلت لسنوات طوال بغير استثمار!!

الفصل التاسع

إلى أين تذهب أموال الكنيسة؟!

تعظيم سلام لنيافة «الأنبا» مرسيدس

في العدد الصادر من مجلة «الكرازة» بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٤ (ص١٧) وتحت عنوان: «خطية العربة المرسيدس»التي يمتلكها الكثير من الأساقفة دفاع شديد قالت المجلة فيه:

«إن الأسقف يحتاج إلي عربة قوية يحتمل أسفاره الكثيرة في الافتقاد لإيبارشيته التي يزور كل مافيها من مدن وقري ونجوع والتي (قد) تكون فيها طرق غير ممهدة، كما أن السيارة ضعيفة الصنع (قد) تتلف بسرعة وتحتاج إلي صيانة متوالية التي (قد) تكلف الكثير من المال ربما أكثر من المرسيدس، والتي (قد) تقف أحيانا في الطريق وتسبب تعطيلاً لصاحبها وللخدمة وتعويقاً لها....».

وفي رأيي أنه لا ينبغي أن يمر هذا الكلام بغير تعقيب:

فالمسيح الذي ينتسب إليه هذا الأسقف كان يمشي علي قدميه ساعات طوال لكي يرد النفوس من طريق الشر إلي طريق النور والحق.

والمسيح الذي يفترض أن يتمثل به الأسقف صاحب المرسيدس دخل أورشليم والجموع المحبة له محيطة به راكبا علي أتان وجحش ابن اتان ليكون قدوة ومثالاً.

لكن عجبي علي زمان انقلبت فيه الأوضاع:

ففي منشور أصدرته أحدي جبهات المعارضة القبطية منذ خمس سنوات بعنوان «عربة وعربة» واقعة طريفة عن أسقف مصري زار أمريكا تطوع قبطي من مسيحي المهجر لتوصيله من مكان لآخر،

وإذ بالاسقف يقف متردداً أمام السيارة ناظراً إليها بتأفف واشمئزاز قائلاً له: «إيه العربيات اللي بتركبوها دي.. وصوتها عالي كده ليه؟!» فرد عليه صاحب السيارة بقوله: «دي عربية الماني وموتورها ديزل وماشية معايا كويس وعمرها ما وقفت ولا تعطلت»، وسأل الأسقف عن السيارة التي يركبها في مصر فأجابه الأسقف بغرور شديد: «إحنا من مدة بنركب مرسيدس»!!

وكان لأسقف آخر سيارة واحدة لكنها لم تشبع رغبته في حب القنية، فقام باستيراد سيارة اخري بمواصفات خاصة (أي بالتليفون والفاكس والأنسر ماشين والراديو والمسجل والتكييف) وحين وصلت السيارة الجديدة الي مدينته رأي مسئول كبير فيها أنه من غير اللائق أن يكون للمطران سيارة أفخم من سيارته، فاضطر صاحبها أن يتركها في محافظة أخري تابعة لايبارشيته ليتبادل استعمالها وسيارته الاولي بعيداً عن سلطة هذا المسئول!!

وأسقف ثالث يمتلك سيارتين مرسيدس ضايقه أن يكون لأحد كهنته سيارة قديمة متواضعة اشتراها بثمن مصوغات زوجته التي أشفقت عليه لمرضه من مشقة الانتقال لخمس قري كلفه أسقفه بخدمتها كل أسبوع تحت وهج شمس الصيف الحارقة ووابل مطر ووحل شتاء الريف، لكن أسقفه لم يحتمل أن يكون لكاهن يتبعه سيارة مثله (مهما كانت قديمة ومتواضعة للغاية) حتي أنه طلب منه أن يختار أحد أمرين خلال أربع وعشرين ساعة: إما عمامته (أي خدمته وقوت أسرته) وإما سيارته التي تستفز شعبه الفقير!!».

لقد كان الباباوات السابقون حتي عام ١٩٧١ - الذين كان أخرهم القديس العظيم البابا كيرلس السادس - لا يمتلكون واحدة من هذا النوع من السيارات رغم جولاتهم الرعوية الأبوية العديدة.

ولقد بقي من المطارنة القدامي من يتمسكون بفضيلة التواضع ويرفضون ملكية مثل هذه السيارات غالية الثمن رغم أنهم يخدمون إيبارشيات مترامية الأطراف يمكن تقسيم الواحدة منها إلي خمس ايبارشيات كما حدث في كثير من الايبارشيات في السنوات الأخيرة.

* إن السيارة القوية التي تحتمل أسفار الأسقف الكثيرة لتفقد شعبه ليس شرطاً أن تكون ماركة مرسيدس، فهناك أنواع كثيرة أقوي منها، وأقل ثمنا بكثير وأقل تكلفة.

* كما أنه بربع أو بخمس ثمن السيارة المرسيدس يمكن إعالة عائلات تتضور جوعاً وإقامة العديد من المشروعات الانتاجية التي توفر لقمة العيش الحلال لكم كبير من الكادحين وتخفف عن الدولة أعباء تئن من حملها ميزانيها المثقلة بالأعباء لهؤلاء الذين تطحنهم أزمتا البطالة والاسكان.

* ألم يقل الكتاب المقدس علي لسان بولس الرسول إنه «إن كان أكل اللحم يعثر أخي فلن اكل اللحم أبداً؟؟».

* الم تقل قوانين الكنيسة إن «أي أسقف يلبس برفيراً أو يرتدي حريراً وفقراء مدينته عراة أو جياع ليس هو أسقفا؟!» إذ كيف يكون نموذجًا للكادحين وهو يتنكر لمبدأ المشاركة؟.. (أي اهتمام الكنيسة بأحوال الناس الاجتماعية وتقديم خدماتها المختلفة لهم

ومشاركة الراعي لرعيته في أحوالهم (القانون رقم ٣٩ من قوانين القديس باسيليوس الكبير - طبعة دير السريان سنة ١٩٦٠ - ص ٣٧٣).

*** فما هو الرأي إن كان الأمر لا يقتصر علي أكل اللحم أو لبس الحرير والبرفير، بل تجاوزه إلي ملكية الزلكة والخنزيرة والتمساحة والشبح وغيرها من نوعيات المرسيدس.

*** فمتي يتوب هؤلاء عن «خطية العربة المرسيدس» التي يتسببون في وقوع مواطنيهم فى ادانتهم، ويقولون إنها سيارات مهداة لهم من محبيهم، وهي في حقيقتها من أموال تبرعاتهم؟

*** أليست بموافقتهم هؤلاء المتبرعين علي قبول هذه السيارات منهم يغتالون أموال الله، التي كان يجب توجيهها لرعاية الأرامل والأيتام والفقراء والمساكين والمرضي والمحتاجين.؟ أليست هي عمليات نهب وسلب للعشور والبكور والنذور والعطايا وغيرها من أموال البر العام، والتي يجب إدراجها في ميزانيات دورية معلنة بطرق محاسبية صحيحة؟

رحم الله الأتان والجحش اللذين ركبهما السيد المسيح عند دخوله أورشليم خلال خدمته المباركة، وطوبي لكم ياكهنة الأرياف والمناطق الشعبية يامن لا تملكون حتي أجرة «ركوبة» من ماركة «برسيمس».. وسلام مربع لصاحب النيافة الحبر الجليل المتواضع «أنبا» مرسيدس وأمثاله الا تتجاوز تطلعاتهم الرعوية هذا النوع المتضع من وسائل المواصلات القوية فيطالبون بعد قليل بطائرات أو صواريخ تحلق بهم فى سموات القرن الحادى والعشرين...!،

كلمة أخيرة لا أجد خيراً منها وردت في الصفحة ١٣ من نفس المجلة إذ قالت:

«أن وجدت الحق في الجانب الاخر فلا تماحك، إنما اعترف بالحق،ولا تغالط، فإن المغالطة تفقدك احترام الناس وتثيرهم ضدك، كما أنك لا تكون فيها شخصا روحيا»

* نشرت جريدة «مصر» التي يصدرها حزب مصر العربي الاشتراكي بتاريخ ١٩٩٤/٨/١ ص٥ كلمة جريئة **للأستاذ دكتور جمال وجدي** عضو الهيئة العليا للحزب بعنوان:

أموال الفقراء والمساكين في قصر «أبو تلات»

في زيارة لي إلي شاطئ (ابوتلات) بالساحل الشمالي بالاسكندرية.. وأثناء تجوالي.. تراءي لي مبني فاخرا، لايمكن وصفه بأنه فيلا.. بل هو قصر منيف، أو قلعة شامخة محاطة بسور فاخر، وحوله حديقة كبيرة غاية في الجمال.

وتساءلت عن صاحب هذا البناء فقيل لي انه مخصص للرئيس الديني لطائفة من طوائف هذا الشعب المسكين!!

اننا لا ننكر علي السادة كبار رجال الدين حقهم في الترويح عن النفس، وفي الإستمتاع بجمال الطبيعة وبمشاركة خلق الله في قضاء أوقات جميله علي شاطئ البحر.. كل هذا لا تعارض فيه، فهم بشر لهم أن يستريحوا، وأن يستمتعوا، وأن يخلوا إلى أنفسهم!!

ولكن تكاليف إنشاء هذا القصر تأتي من أموال وتبرعات افراد الطائفة. وبالقطع فإن المتبرعين يرغبون في توجيه أموالهم للفقراء والمحتاجين.. ولم يكن في خاطرهم إطلاقا أن تستباح أموالهم لانشاء قصور للراحة أو للتصييف!..

ومن المعروف أن الكثيرين من أبناء الطائفة – مثلهم مثل الكثيرين من أبناء مصر – تحاصرهم مشاكل البطالة، وتقلقهم أزمه المساكن، وتثقل أبدانهم تكاليف المعيشة!!..

لذا كان من المفروض أن توجه أموال التبرعات إلي انشاء مساكن للشباب، أو المشاركة في أية مشاريع صناعية أو زراعية، في محاولة لشغل الطاقات المعطلة وللارتفاع بمستوي المعيشه للافراد..

ومما يؤسف له أن المئات من أبناء هذه الطائفة هم من جامعي القمامة. ومنهم من ماتوا.. ومنهم من أزيلت ودمرت منازلهم عندما انهارت عليهم صخرة من جبل المقطم في منشية ناصر..

وهم إلي الآن يصرخون، ويصارعون الطبيعة.. والقذارة والاهمال!! الا يوجد مجلس أو هيئة لمراقبة الصرف من أموال التبرعات، أم أن الأموال موضوعة تحت تصرف شخص واحد يفعل ما يشاء؟!!

لست أدري لماذا يدوي في أذني دائما قول السيد المسيح – له المجد – وهو ينصح الناس في تعاملهم مع رجال الدين، اذ يقول: «اسمعوا أقوالهم،.. ولا تفعلوا أفعالهم..»

مابين السيول وأموال النفاق الكنسى..!

دخلت مصر دائرة غضب الطبيعة فوقع الزلزال وسقطت صخور هضبة المقطم وانهمرت السيول، فدمرت الإنسان والحيوان واقتلعت الزروع والأشجار وحطمت شبكات المياه والكهرباء والبرق والتليفونات وأطاحت بالبيوت والطرقات ونقلت موجات الاذاعة وشاشات التليفزيون أبعاد الكوارث المناخية.. وما إتخذته الأجهزة التنفيذية والشعبية والحزبية من إجراءات لجبر الكسور وتضميد الجروح وإعادة البناء وتعويض الضحايا وبرزت صور التكافل الاجتماعي بين الجميع حكومة وشعبا لاحتواء الأزمات التي يعاني منها بعض أبناء هذا الوطن الحبيب، واجتمع شمل الأمة علي الخير علي أرض الواقع لإزالة اثار غضبات الطبيعة القاسية عمن لحقهم موت أو خراب، ومثلما تضافرت الجهود في أوقات الحروب علي مر العصور والأزمان تكاتفت كل القوي والإمكانات لإحتواء آثار المحن وكوارث الزمان، وقد بادر الرئيس حسني مبارك منذ اللحظات الأولي للكوارث بجولاته الميدانية واتخذ المسئولون الإجراءات الفورية للتخفيف عن المنكوبين الذين استحقوا كل عطف في نكباتهم التي لايد لهم فيما أصابهم من جرائها، وأعلنت السيدة قرينة رئيس الجمهورية إلغاء احتفالات أعياد الطفولة التي كان مقررا لبدء إقامتها تضامنا مع منكوبي السيول ومشاركة لأطفال محافظات الصعيد المنكوبة أحزانهم مشاركة وجدانية. وقد كان الأمل معقودا ألا يتكرر موقف كنيستنا الوطنية الذي حدث عند وقوع زلزال أكتوبر ١٩٩٢، فتكتفي بالتبرع بمبلغ للمنكوبين ثم تحتفل بعيد الجلوس البابوي

وماتصحبه من مظاهر بذخ لا طائل من ورائه. لكن الموقف تكرر إذ اكتفت كنيستنا بالتبرع بالقليل من المال بينما **تكاد تكاليف حفل** عيد الجلوس البابوي أضعاف ماتبرعت به للمنكوبين **وماصحب** هذا الحفل من إسراف واستفزاز لمشاعر الجماهير وتحد سافر لمشاعر الحداد العام في المحافظات المنكوبة وقد كان محتما الإعلان عن إلغاء مثل هذه المهرجانات وتحويل تكاليفها للمساهمة في التخفيف من آثار نكبات الطبيعة من زلازل وسيول إذ لم يسمع الأقباط علي مر العصور أن أحدا من باباوتهم أو مطارنتهم يسمح بإقامة العديد من الاحتفالات الخاصة بشخصه: عيد لميلاده وآخر لرسامته راهبا وثالثا لرسامته كاهنًا ورابعا لرسامته اسقفا وخامسا لجلوسه علي الكرسي البطريركي وسادسا وسابعا حتي سميت **بالأعياد السيدية الجديدة** نسبة إلي «سيدنا» البابا والمنافسة لأعياد السيد المسيح التي تحتفل بها الكنيسة منذ أقدم العصور علي مدار أيام السنة.

** إنها امتداد طبيعي لأسلوب النفاق الشخصي الرخيص الذي بدأ بالرحلات البابوية الدورية إلي الخارج والإعلانات المدفوعة الأجر عند القيام بها والعودة منها ولتأييد لكل تحركاته ولشجب واستنكار كل منتقديه ومعارضيه!

** إنها سيول من أموال التبرعات التي كان ينبغي توجيهها للفقراء والمساكين والمحتاجين.. والأرامل والأيتام والمنكوبين والمتعطلين والمشردين الذين تتقاذفهم العواصف والنكبات في هذا الزمن الرديء عملا بالمبدأ الانجيلي المعروف «فرحا مع الفرحين وبكاء مع الباكين» فحرام إهدار «أموال الكنيسة» في مثل هذا البذخ الاستفزازي في وقت عز فيه تكريم الإنسان.

أموال البطريركية والمحاسب المعجزة!

«أيام البابا كيرلس السادس الذي سبقني، كانت حال البطريركية المالية منهارة، لدرجة أن الرئيس **جمال عبد الناصر** تبرع عام ١٩٦٧ بمبلغ ٣٠ ألف جنيه لسداد العجز في مرتبات الموظفين، وزاد انهيار الحالة المالية حين صدر قانون برفع الاجور بينما لم يكن لدينا ما نسدد به هذه الزيادة، لقد بذلنا جهودا جبارة لاصلاح الوضع المالى، وتجاوزنا هذا الوضع، حاليا: تم سداد الديون، الي جانب ايرادات موجودة في البنوك... واذا كان أحد أقربائي يشارك في الأعمال المحاسبية للبطريركية فهو محاسب مشهور جدا (!!) يقوم تطوعا (!!) بكل ما يلزم للبطريركية بدون أن يتقاضي أجرا، وكل الحسابات جاهزة، وليس فيها أي خلل ومنضبطة، ولا يوجد ما يعيبها ... الخ».

هذا ما صرح به البابا لمجلة «الوسط» اللندنية (٥/١٢/١٩٩٤) في حديثه الذي غطي ثلاث صفحات كاملة ضمن تحقيق كبير في سبع صفحات الي جانب غلاف المجلة.

وتردد جماهير المؤمنين الآن هذه التساؤلات تعليقا علي هذه التصريحات:

١- ماهي قصة هذا المحاسب المشهور جداً؟؟ وكيف بدأ؟ والي أين وصل؟ وما هي البيوت المالية التي يتعامل معها ويوقع علي ميزانياتها حتي جعلته محاسبا مشهوراً جداً؟ وفي أي صحف مصرية أو عربية أو دولية تنشر هذا الميزانيات الموقع عليها منه وكم عدد المحاسبين العاملين أو المعاونين له بمكتبه؟ ومتي اعتمدته

نقابة المحاسبين التي يستلزم قانونها شروطا معينه فيمن تعتمده محاسبا؟ ثم: ما هي الضرائب التي قام بسدادها لخزانة الدولة عن أعماله كمحاسب مشهور جداً؟ وهل يستطيع أن ينشر علي الملأ اقرارات عن ذمته المالية فيما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٩٧ وكيفية معاملته الضريبية رداً علي ما سبق أن نشرته عنه مجلة «روزااليوسف» في عددها الخاص الصادر في ٢٥/٧/١٩٩٤ (علي اتساع سبع صفحات كاملة وغلافها) ومانشره ناجي وليم عن هروب هذا المحاسب المشهور جداً بجريدة «الأحرار» في ٢٩/٧/١٩٩٤ بصدر صفحتها الأولى» وغيرها من الصحف وتقارير وكالات الانباء العالمية ومنشورات جبهات المعارضة القبطية العديدة في مصر وبلاد المهجر؟؟

٢- ما هي المبالغ التي وردت للكنيسة خلال الـ ٢٦ سنة الماضية من أثرياء أقباط المهجر، وغيرهم من بسطاء أقباط مصر ومن مجلس الكنائس العالمي ومن منظماته العديدة الغنية وكيف أنفقت منه الملايين الفائضة عن حاجة الكنيسة؟ وما هي المشروعات التي شيدت لصالح الفقراء من المواطنين للمساهمة في حل مشكلاتهم التي يعانون منها كالبطالة والاسكان وقصور الخدمات الاجتماعية بعد أن تجاوزت الكنيسة أزمتها المالية باعتبار أن هذه الاموال هي أموال بر عام بدلاً من تكديسها في بنوك مصر والخارج، وبدلا من احراج الحكومة واتهامها بالتقصير في حق المضارين من منكوبي الزلازل والسيول الاقباط للتخفيف عن كاهل خزينة الدولة المثقلة بالاعباء والادلاء بتصريحات قد تستغل لاثارة فتنة طائفية بلا مبرر (تصريحات ١٣/٧/١٩٩٤ للصحفيين والكتاب المنشورة

بجريدة «وطني» في ١٩٩٤/٧/١٧ – ص ١و٥) وباسم من أودعت كل هذه الملايين المتدفقة بغير حساب في البنوك ولمن تؤول كلها فيما بعد؟؟ أسئلة تحتاج الي اجابات! أشارت اليها مجلة «روزاليوسف» بعددها الصادر في ١٩٩٤/٧/٢٤ (ص٥-٧) ولازال الوضع قائمًا علي ماهو عليه وعلي المتضررين والمعارضين أن يشربوا من مياه كل البحار!!!!

وفي الحوار الذي نشرته «روز اليوسف» بتاريخ ١٩٩٥/٨/٧ تكرر أن «البطريركية في أيام **جمال عبد الناصر** ساعدها بثلاثين ألف جنيه لدفع مرتبات الموظفين لانه لم يكن لديها شيء اطلاقا.. ولم يسأل أحد عن ذلك كيف تفلس البطريركية لدرجة أن يساعدها عبد الناصر بثلاثين ألف جنيه، وأيام السادات وغيره كثيرا ما دفعنا أموالا للبطريركية نظرا لمتاعبها المالية، ثم تدخل الأستاذ (....) ورتب الامور بطريقة وفكر ذكي **وأصبح لدينا رصيد كبير جدا** بعد أن كنا مدينين ،لم يتقاضى شيئا، وهو محاسب ممتاز من أعلي الدرجات ويكسب كثيرا جدا عن طريق المحاسبة وايضا خبير ضرائب ويكسب كثيرا من ذلك، ويخدم البطريركية بذكائه وقلبه ويساعدها دون أن يتقاضي شيئا» (!!)

وتعليقا علي هذا الحديث تتوارد الي الاذهان هذه الاسئلة:

١- ماهي الديون التي كانت وتم سدادها؟ وماهو حجم الارصدة الكبيرة جدا الفائضة بعد سداد هذه الديون؟ وفي أي البنوك أودعت؟ وباسماء من تم ايداعها؟ ولمن تؤول بعد وفاتهم باعتبارها أموال بر عام ينبغي حصرها بدقة وايداعها في أيد أمينة واخضاعها

لرقابة دقيقة باعتبار **أن البطريركية وحدة ادارية تابعة لاشراف الدولة** طبقا لنص الحكم القضائي التاريخي الصادر من مجلس الدولة بتاريخ ١٩٥٤/٤/٦ برئاسة المغفور له العلامة عبد الرزاق احمد السنهوري باشا.

كل هذا لتبرئة ذمم من قاموا باستلام هذه الاموال أمام الله والناس والتاريخ.

٢- ماهي قصة هذا المحاسب المشهور جدا الممتاز من أعلي الدرجات الذي رتب امور البطريركية المالي حتي أصبح لها رصيد كبير جدا بعد ان كانت مدينة؟ وما اثاره ضده **الراهب أغاثون السكرتير السابق للبطريرك** من واقع ما تحت يده من مستندات خطيرة ووثائق مثيرة؟ **ولماذا لاتستعين الدولة بهذا المحاسب المعجزة في الاصلاح الاقتصادي المنشود وتستعيره أجهزة الامم المتحدة للاستفادة بخبرته وذكائه وعقليته الفذة واصلاح أجهزتها المالية المتداعية خدمة للانسانية المعذبة والنظام العالمي الجديد؟**

مجرد أسئلة ساذجة... فهل من إجابات شافية؟!

الحباكون في الكنيسة

نشرت جريدة «الأخبار» بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٦ ص٤ كلمة للأستاذ **كمال زاخر موسي** تعقيباً علي اليوبيل الفضي ننقلها بنصها:

توابع اليوبيل الفضي: الحباكون.. في الكنيسة!!

أجدني في ظل المناخ السائد كنسياً مطالبا – مجددا – بان أضع أمام القارىء بعضا من محددات أراها تبيح لي أن أخطو خطوة أخري في الدائرة الحمراء والتي رسمت أطرها كمنتج طبيعي لتغييب العقل بعد تكريس مفاهيم مغلوطة ومبتسرة «للطاعة» و «الخضوع» و «القداسة» وعساي أن أصل الي عقل القارىء – القبطي تحديدا – بعد أن غشيته – في قطاع عريض الحاجات التغييب في عصر يزعم التحاقه بالتنوير!!

١– التفريق بين قداسة «المنصب» والمحدودية البشرية للانسان الذي يبقي قابلا للصواب والخطأ، وفي الاولي نقف مقدرين لاعبائها وفي الثانية نسعي لتصويب الرؤي والقرارات.

٢– الالتزام بالرؤية الكتابية والموروث الصحيح للأباء بغير لي للنصوص لخدمة الشخوص وأن أي تصادم معها لانملك ازاءه الا الانحياز لثابت النص وصحيح الموروث، وفي غير مغالاة أعتقد أن لهذا ثمنه وأتصور أننا – بالنعمة – قادرون علي دفعه.. وربما نسترده غدا أو بعد غد هنا أو في الابدية كيلا ملبدا مهزوزا بحسب تعبير الكتاب.

٣– عدم الالتفات الي فكرة «التخوف من أن يعرف الآخر خبايانا» في مجتمع يزعم تبني الدعوة للشفافية، وأزعم أن هذه الخبايا ما كانت بقادرة علي أن يزعجنا كشفها لو كانت علي زخم التعاليم الكتابية المتخم بها أدبيات الكنيسة.

٤– ان السباحة ضد التيار هي هاجس كل مثقل بالهم الكنسي في مناخ يدفعنا إلي أجواء عصور أوروبا الوسطي ورياح محاكم

التفتيش التي تبحث في الضمائر وتتبني فكر الحرم الكنسي وهو المقابل القبطي لفكر التكفير.

٥– وقد أسهم في إصابة أصحاب «ضجج المالأة» بالصدمة عندما كشف لهم مدي التأييد الشفاهي عبر الأثير أو في المقابلات الشخصية من شخوص لهم مكانتهم في المجمع او الاكليروس، وان كانوا يعانون من ضغط الازدواجية، في تكرار – منقوص – لنيقودـيموس الذي كان يخشي غضبة المجمع فأتي لمقابلة المسيح سراً وليلا، وان كنت أعفيهم من أن يأتوا بالأطياب لتكفيني (يوحنا ٣:١ ، ٧:٥٠ ، ١٩:٣٩) ولا أملك أدبيا طرح أسمائهم علي الملأ.

٦– يقيني أن الارتكان الي ديما جوجية العامة لاثبات الشعبية هو أمر غير مفهوم مع كل الوجوه وقد لا أكون بحاجة الي التذكير بان الشعب الذي قال «خلصنا يا ابن داود» واستقبل المسيح كملك هو نفسه وفي غضون أيام هو الذي صرخ قائلا لبيلاطس «اصلبه.. أصلبه».

ومن هنا أجدني غير قادر علي غض النظر عن «دائرة أموال الكنيسة»، وقد تناثرت الاقاويل علي أكثر من مستوي وفي أكثر من محفل عن إفتقاد الكنيسة الي ضوابط حقيقية تحكم حركتها وصولا إلي ضبط ايقاع صرفها بحسب حاجة الكنيسة والمجتمع وفي إطار تعاليم الكتاب، وقد برز في هذه الأقاويل مجالات:

اولهما: في دائرة «الاقارب والمناصب» وهي القضية التي أثارتها «مجلة مدارس الاحد» قبلا فوضعت نفسها فى مهب الريح، وكادت تقتلع ويعصف بها ان لم تكن قد اقتلعت فعلا.

وثانيهما: في دائرة الاحتفالات غير المسبوقة بمناسبة «اليوبيل الفضى» وكادت تذكرنا باحتفالات عرش الطاووس بايران قبيل الاطاحة بالشاه.. وقد تأذنون لي أن أقترب منهما:

أولا: الاقارب والمناصب: تجمع القوانين الكنسية علي الاختيار للمناصب الكنسية يحكمه مبدأن: الاحتياج والصلاحية، احتياج الكنيسة وصلاحية وكفاءة المرشح لتبوؤ هذا المنصب ونظرا لحساسية المراكز المتعلقة بالشئون المالية فقد حرصت الدسقولية علي تحذير الأسقف من التفاف أقاربه بالجسد حوله حتي لاتلام الخدمة بسببهم أو يحسبوا نقاط ضعف يتسلل منها المجرب إلي جسد الكنيسة اعمالا لمبدأ «درء الشبهات».

علي أنه في حالتنا التي نحن بصددها والتي كثر الكلام حولها بشكل يعيق الخدمة يصير السؤال عن مدي مصداقية مايقال عن أقارب القيادات الكنسية الذين تولوا – وربما مازالوا – مراكز الادارة المالية بها قد «تربحوا» من هذه المناصب علي غير وجه حق؟

وهل كان أحدهم – وربما اشهرهم – يعمل عام ٧٠–٧١ مندوبا لوزارة الخزانة في وزارة الصحة بالجيزة بمرتب ٣٥ جنيها، فاذ به مع التسعينات يمتلك – بالكامل– فندقا أربعة نجوم علي مشارف الاهرام وسميه باحدي الولايات المتحدة الاميريكية بارتفاع ٣٦ طابقا؟! مع أنه لم يرث عن عائلته أو يوهب له مايفسر هذه الطفرة!!

فاذا كان هذا صحيحا فمن يجيب علي سؤال: من أين لهم هذا؟! فضلا عن حديث **مدافن القطامية والفيوم وخلافه.**

وقد يقال – وهذا وارد – ان كفاءتهم هي التي وقفت وراء اختيارهم – وقد يكون هذا صحيحا– وانهم حولوا المؤسسة الكنسية من عوز الاحتياج الي فائض الدخل.

أليس هذا هو نفس دفاع المهندس الحباك بحسب ماورد بالتقارير الصحفية المعلنة؟! نحن أمام قضية خلط العام بالخاص.

ثانيا: احتفاليات اليوبيل الفضى: أصدقكم القول انه قد استعصي علي فهمي تفسير ماحدث – ويحدث– في احتفاليات اليوبيل الفضي (٧١–٩٦) لقداسة البابا، وهو مالم تشهده الكنيسة عبر ألفي عام هي كل تاريخها، فحد الاسراف تخطي حاجز المعقول والمقبول ليصطدم مع ثوابت المعطيات الكنسية والكتابية، فهل يعقل أن يصنع تمثالا يتحرك ليعطي البركة للشعب بالاسكندرية تكلف عشر الاف دولار بحسب تقرير «روز اليوسف» – غير المردود عليه – وهل يقبل أن تصل تكلفة الميداليات الفضية والذهبية التي وصلت لهذه المناسبة الي مليون ومائتي ألف جنيه، فضلا عن أطنان الشيكولاته التي أهدرت فيها، ومامعني أن يكون بين الهدايا هدية المجمع المقدس والأديرة عربة مصفحة.. أين هذا من الذين لم يحسبوا حياتهم ذات قيمة بل بذلوها حبا في المحبوب!!

هل أكون متفائلا بزيادة لو بحثت عن المردود الروحي لهذه الاحتفالات التي شابهنا بها العالم كسرا لوصية الكتاب «لاتشاكلوا هذا الدهر».

والأكثر عجبا أن تكون الرحلة البابوية الي المهجر استمرارا

للاحتفالات وبنفس النهج.. وقد يقال ان كل تكلفة الاحتفالات جاءت من الشعب طواعية ورغم عدم مصداقية هذا الوضع فان السؤال: وأين دور التوجيه هنا؟!

يحق لنا أن نقول مع المزمور «علي أنهار بابل هناك جلسنا، بكينا عندما تذكرنا صهيون (الكنيسة)، علي الصفصاف في وسطها علقنا أعوادنا لان هناك سألنا الذين سبونا كلام ترنيمة، ومعذبونا سألونا فرحا قائلين رنموا لنا من ترنيماتكم.. ويبقي السؤال: من يفك أسرنا»؟ (مزمور ١٣٧).

وقد يكون مناسبا أن أورد نصا قانونيا من الدسقولية (اقدم نص قانوني كنسى) والذي يجئ كتوجيه للأسقف:

«ليكن – الاسقف – غير محب للربح المرذول بالحري قدام الامم لئلا يعيبونه، ولا يكابر، ولا يحب الاغنياء ولايبغض الفقراء، ولا يكون كثير النميمة ولا يغضب، ولايحب المقاومة، ولايدخل في أعمال هذا العالم، ولايحب الكلام لأجل أحكام الأموال، ولا يحب الرياسة ولا يحب سماع الاباطيل والنميمة والدينونة، ولا يشتاق الي أعياد الامم، ولا يستعمل الطغيانات الباطلة ولا يكون مشتهياً ولا يحب الفضة لأنه من أجل هذا كله يصبح عدوا له وصديقاً للشياطين» [فصل ٣: ٢٤].

وبعد.. هل نجد مدخلا لضبط الادارة المالية للكنيسة.. وليست هي بالنهاية اموالا عامة بأعتبار أن مصدرها مواطنون مصريون..!!

وفي صدد البذخ الاستفزازي والاسراف في الانفاق من أموال

الكنيسة بغير ضوابط كتب الأستاذ **جمال أسعد عبد الملاك** العضو السابق بمجلس الشعب كلمة بجريدة «الشعب» (التي يصدرها حزب العمل الاشتراكى) بتاريخ ٢٣/١١/١٩٩٣ (ص ٤) نسجلها فيمايلى:

مكانة البابا.. أعلي من الإعلانات مدفوعة الاجر!

خرجت علينا جريدة «الأهرام» يوم الثلاثاء ١٦/١١/٩٣ بصفحة كاملة مدفوعة الأجر تكلف عشرات الالوف من الجنيهات بعنوان «البابا شنودة: ٢٢ عاماً بطريركاً رجل علم وفكر: شاعر وعضو بنقابة الصحفيين وأستاذ بالكلية اللاهوتية».

ورغم إدراكي أن هذا الاعلان المدفوع الأجر الهدف منه هو الرد علي مقالات المعارضة التي تعلن الرأي الاخر في الكنيسة، والتي تنتقد بعض تصرفات البابا، والتي من حقنا أن ننتقدها، أقول رغم إدراكي هذا، فقد هالني هذا الشكل الاعلاني الذي لا يليق ولا يجب ولا يصح أن يتبعه وهو في موقعه الروحي هذا، حتي ظننت أنه قد قرر أن يخوض معركة انتخابية من النوع الثقيل بتاع أخواننا الانفتاحيين واللي «بيرشوا فيه تمام» ولكن لعلمي أنه لا يوجد أيه انتخابات الان، قلت لا سمح الله هو فيه منافس للبابا علي كرسي البابوية، حيث إن صفحة الاعلان الأهرامية هذه قد حوت نشاطه وانجازاته وأعماله ومواهبه موضحة في بعض المواقع من الاعلان الفرق بين عهده والعهد السابق عليه، وكأن القصد هو المقارنة بينه وبين الاخرين (عموما هذه سمة لكل ملوك مصر منذ الفراعنة) مع العلم بأن ما جاء بالإعلان عن الانجازت فهو مكرر للمرة الالف.

فقد سبق الإعلان عنه في مجلة «الكرازة» التي يرأس تحريرها البابا، والتي لا عمل لها سوي الاعلان عن مقابلاته وسفرياته وانجازاته!. كما لا أعلم هل البابا نشر هذا الاعلان متصوراً أن الأقباط سيقولون أن «الأهرام» هو الذي نشر. وبهذا الوهم يكون البابا في نظر الأقباط مثل رئيس الدولة وأكثر. ناسيا أن أي قاريء سيعلم أن هذا اعلان مدفوع الاجر مثل أي اعلان عن أية سلعة استهلاكية، وهو الأب الروحي لكل الأقباط في العالم؟!، حيث إن هذا الموقع يجب أن يكون عند ثقة الجميع أقباطا وغير أقباطا لما للكنيسة من احترام علي مدي التاريخ، فهل موقع البابا وهو بهذا القدر وهو كذلك يحتاج إلي نوع من الدعاية؟! إنه رجل علم وفكر وشاعر.. إلخ، وماقيمة هذه المواقع؟، وهل يمكن لهذه المواقع المادية الدنيوية أن تعطي موقع البابا الروحي الأبوي أية مميزات؟ وهل هو صراع بين المذاهب المادية الدنيونية وبين الموقع الروحي؟ وهل يعلم البابا أن قديسي الكنيسة علي مدي التاريخ كانوا قديسين نتيجة لمستواهم الروحي ولتقشفهم وزهدهم وليس بالابهة والاعلانات والفخفخة. ولذلك: لماذا هذا الاسراف والإنفاق الذي لا يقبله الله فإذا كان مبلغ الاعلان– وهو عشرات الالوف من أموال الكنيسة – فكيف يسمح البابا بإهدار أموال الكنيسة وهي أموال الشعب بهذا المستوي الذي لا يليق؟ وكيف يقبل أن يبعثر أموال الكنيسة في الدعاية لشخصه التي لا مبرر لها، والتي يجب أن ينأي بنفسه عن مثل هذه التصرفات.؟؟ وإذا كان المبلغ مدفوعًا من كبار المستثمرين الاقباط الذين سيقولون أنهم يحبون البابا ويقدسونه. نقول: هل قال لك الله ذلك؟ وهل هذه الأموال تعتبر مقدمة لله

وللكنيسة؟ وهل ستنالون عن هذا التبذير أية بركة؟ وهل لو كان هذا المبلغ من نصيب الفقراء الا يكون أنفع وأجدى؟ مثل ما قال الرب أن من أعطي فقيراً فقد أعطي الله، فهل المجاملة والنفاق وصلا إلي حد مجاملة البشر علي حساب الله؟ وهل قبول البابا لهذا الاعلان الذي لايليق يتسق مع روحانية موقع البابا الذي نتمناه. الا مبرر له، وهل فاقد الشيء يعطيه؟ فكيف نقول ونعظ ونكتب عن الاهتمام بالروحيات وبالحياة الاخرة، والا نجرى وراء شهوة الجسد؟ كيف نقول ذلك وتصرفاتنا لا تدل علي ذلك، بل تدل علي الاهتمام بالماديات علي حساب الروحيات.. **فهل سكن القصور وركوب السيارات الشبح والفخفخة والمنظرة.. هي روحيات الكنيسة** في مشارف القرن الحادي والعشرين؟ وهل الاهتمام بالملابس المزركشة والمدندشة، والتي لم يلبسها أي بابا في تاريخ الكنيسة، هل هذه هي الروحيات؟! وهل بناء قصر في منطقة أبو تلات في الاسكندرية تكلف ٢ مليون جنيه وكاستراحة مع القصور الأخري في الداخل والخارج هل هذه هي الروحيات؟ وهل هذه المعيشة المترفة في الوقت الذي توجد كنائس وكهنة لا يجدون إلا القليل لسد احتياجاتهم؟ هل هذه هي العدالة المسيحية..؟ وكيف نقول مع هذا إن المسيحية عطاء وبذل واتضاع؟ وهل هذه هي حياة الرهبنة التي تركتم العالم من أجلها وأقيمت عليكم صلاة الموتي فأين اتضاع المسيحي وأين تقشف الراهب؟؟

أما ما جاء في الاعلان مدفوع الاجر عن انجازات البابا من ناحية تأسيس المعاهد اللاهوتية والاديرة والكنائس بالمهجر. فنحن لا ننكر هذا بل نؤيده عليه ونشكره. ويستطرد حتي يصل إلي علاقة

البابا بالطوائف المسيحية وهنا نقول للبابا: ماهي حقيقة العلاق
بينك وبين الطوائف المسيحية؟ وهل مهاجمتك للطوائف مثل م
حدث في اجتماع كهنة القاهرة في ٩٣/٩/٣٠ دليل علي حس
العلاقة؟ وهل قطعك للحوار بين الكنيسة القبطية والكنيس
الإنجيلية بسبب كتاب للدكتور رفيق حبيب. ابن رئيس
الطائفةالإنجيلية فهل هذه العلاقة بين الطوائف المسيحية بناء عل
مواقف خاصة؟ وهل رأي دكتور رفيق يجعلك تقطع الحوار؟ وه
هذا هو نوع من التهديد لمن يريد أن يعبر عن ارائه وأفكاره؟

أليس هذا هو نوعا من محاكم التفتيش ونوعا من التهديد الذ
لا يليق؟ ولا أعلم بعد ذلك أية علاقة حسنة تلك التي تتحدث عنها

أما ما جاء بالاعلان بخصوص ما يسمي بالديموقراطية ف
الممارسة الكنسية والتشدق بشعار «علي الشعب أن يختار راعيه
أقول هل يحدث يا قداسة البابا أنك تجتمع مع الشعب ف
الايبارشية الخالية وتسمع أراءهم حيث يقومون بتسمية إس
الشخص الذي يريدون رسامته أسقفاً هل يحدث هذا؟ علي العمو
أذكرك برسامة أسقف القوصية، والتي كنت مشاركًا فيها من
البداية. أذكرك وأقول أن الشعب قد جاء بناء علي أوامرك مرتي
مرة سمع فيها منك النقد والتقريع بأنه شعب لايستحق أن يرس
له أسقف، حيث لم يقوموا ببناء قصر فخيم للأسقف، لك
يستقبل فيه بعد الرسامة، فهل الذي يشغلك هو المنظر والترف
وأن يكون الاسقف زعيماًبدلا من أن يكون أبا؟. وكل ما يعنيك ه
أن يكون الأسقف ذا وضع رسمي اجتماعي لا ديني روحى. أم
المرة الثانيةالتي قابلت فيها شعب القوصية فكانت المقابلة الت

سبقت رسامة الأسقف بأسبوع وفيها تكرمت وأعلنت أنك ستقوم برسامة الأسقف، ولكن لم يختر الشعب اسمًا ولا أنت لم تذكر أيضا اسمًا. ولكن لم نعرف الشخص المزمع أن يكون أسقفًا إلا يوم الرسامة. فكيف؟ وكيف تسمح لنفسك أن تقول في التقليد، وهو المرسوم الذي يعلن رسامة الاسقف والذي يتصدر صالون قصر الأسقف في الايبارشية، تقول في التقليد: إن الشعب بطوائفه جاء إليك واختار فلانا لكي يكون أسقفًا. وهذا لم ولن يحدث، وبعد كل ذلك تقول إن الشعب يختار راعيه! كيف هذا ولماذا يا أبى؟

أما فيما يخص المحاكمات الكنسية فأتركها للاباء الكهنة الذين يكتبون في هذا الموضوع. أما الموضوع الأخير الذي جاء في الاعلان وهو دور العلمانيين وأنهم يريدون أن يسيطروا علي الاكليروس، فنقول إن **الخدمة في الكنيسة بالمفهوم المسيحي هي بذل وعطاء ونصيحة لا كسب وتسلط وسيطرة.** فالعلماني الذي يخدم يريد أن يكمل دور الاكليروس لا أن يسيطر عليه وهذا يقال للعلمانيين، كما يقال للاكليروس أيضا لكي لا يكون هناك طرف مسيطر علي الطرف الآخر. أما غير ذلك فيكون سلوكا بعيدا عن المسيحية، وهذه بعض الملاحظات والاراء نقولها لصالح الكنيسة التي نرجو لها التقدم والازدهار كمؤسسة دينية مصرية وطنية. وهنا يحضرنى قول الكاتب المسرحي الفرنسي موليير عندما يقول في أحد مسرحياته: «سأصير قسيساً وأطلق لحيتي وأتحدث عن الفضيلة. سأمنح نفسي حرية واسعة وأهدد خصومي بالحرمان! وسأعلن أنني صوت السماء.. فمن أطاعني

فقد أطاع الرب، ومن خالفني فلا مكان له علي الأرض، إنها السلطة المطلقة التي أحلم بها وويل للمعارضين».

وحول الموقف الكنسي والإعلانات المجورة في الصحف كتب د. **رودلف مرقس يني** رئيس تحرير مجلة «الرسالة» التي تصدرها جمعية الدراسات القبطية بنيوجيرسي بأميركا بعددها الصادر في أكتوبر ١٩٩٤ مايلى : تحت عنوان:

مامعني هذه الاعلانات المأجورة الآن؟!

بدأت في الجرائد المصرية مؤخراً حملة مكثفة من الإعلانات المدفوعة الأجر رأينا منها اعلانات بإسم «مجمع كهنة القاهرة» ومجموعات أخري من كهنة مصر ومختلف كنائس المهجر، وعدد من الأفراد. وكلها تحمل معني واحداً، وألفاظاً متشابهة. إذ يعلن أصحابها «ولاءهم ومحبتهم للبابا، ويشيدون بجهوده في خدمة الكنيسة. ويستنكرون بشدة «الحملة الشرسة التي تتعرض لها الكنيسة من ذوي النفوس الضعيفة» وكذلك «تدخل بعض الصحفيين في الشئون الداخلية للكنيسة».

والسؤال الذي يحيرني – ما الحكمة من هذه الإعلانات الآن لاسيما بعد أن هدأت الحملة الصحفية نتيجة لضغط الحكومة علي الصحف بعد مقابلة ستة من المطارنة لرئيس مجلس الشورى ولست أدري أين كانت هذه الأصوات الرنانة في الستة شهور الأولي بعد قرار السادات في ٥ سبتمبر ١٩٨١ بعزل البابا وتحديد إقامته، وسجن عدد من رجال الإكليروس والشعب القبطي!

وهل البابا بحاجة إلي هذه الإعلانات في الصحف التي تؤخذ

أموالها – أولا وأخيراً – من احتياجات الشعب القبطي في مصر بما يعانيه من ضغوط اقتصادية متعددة أو شعب المهجر الذي يقاسي منه الكثيرون من البطالة هذه الأيام؟

مكانة البابا شنوده بين باباوات الاسكندرية

إن البابا ياسادة لن يعلي من مكانته الكلمات المعسولة في الجرائد. لأن أعماله منذ جلس علي الكرسي البطريركي تشهد له، بل وقبل أن يجلس عليه بأعوام طويلة قدم للكنيسة أمثلة حية للخدمة والشهادة المسيحية كعلمانى، وكراهب، وكأسقف.

فما الحاجة إذن لهذا الضجيج في الصحف والمجلات الكنسية وغير الكنسية؟

غيوم في سماء الكنيسة

وقد يتساءل البعض: هل هناك ضرر من تأييد الشعب والرعاة بواسطة الإعلانات؟ نعم.. الضرر في هذه الإعلانات أنها تفترض العصمة في البابا والكمال في العمل الكنسى، بينما لاتعلم الكنيسة الأرثوذكسية بعصمة الباباوات ولا حتي القديسين وآباء الكنيسة.

لهذا أستأذن البابا الذي سمح لي من قبل أن أكتب عن السلبيات كما أكتب عن الإيجابيات في العمل الكنسي – أستأذنه أن أذكر بعض الأمور التي أصبحت كالغمام في سماء الكنيسة والتي كادت ولا تزال تنذر بزوابع عنيفة تعصف بالأخضر واليابس فيها بل وتمحو من الوجود كل عمل إصلاحى. لمصلحة من نتجاهلها؟

* **وأول هذه الأمور السلبية هو الانقسام بين أحبار الكنيسة**

وقادتها الذي تسبب علي حد تعبير مجلة «مدارس الأحد» في عدد أغسطس الماضي – في أن «خسرت الكنيسة وتعثر الشباب في قادة الكنيسة كلهم».

ثم انحسار دور العلمانيين في العمل الكنسي والشهادة المطلوبة من كل مسيحي (يو ١٥:٢٧ ، أع ١:٨). بلا شك لاتزال المؤسسات العلمانية التي ظهرت خلال القرن الأخير موجودة فهناك المجلس الملى، والجمعيات، ومجالس إدارة الكنائس. إلا أنه للأسف وجوداً شكلياً مظهرياً. بينما القرارات الفعلية في أغلب خدمات الكنيسة تكاد تكون مقصورة علي الأكليروس سواء في لجان المجمع أو اللجنة العليا لمدارس الأحد أو الأسقفيات أو كهنة الكنائس يشهد بذلك القانون الأخير لكنائس المهجر. مما أفقر العمل الكنسي بسبب عدم استغلال مواهب الروح القدس لأكثر من ٩٩,٩ ٪ من أعضاء الكنيسة.

وأذكر أيضا من الأمور السلبية **سوء توزيع الأساقفة بين الأبروشيات** فمع تضاعف أعضاء المجمع. رأينا أساقفة بلا كنائس، أو من يرعون عدداً من الكنائس يعد علي أصابع اليد الواحدة بينما يوجد مناطق في المهجر بها عشرات وعشرات من الكنائس ومئات الألاف من الشعب تترك بلا أسقف (ناظر) يرعاها ويكون رمز وحدتها ومركز خدماتها.

هذه مجرد أمثلة كتبنا عنها الكثير من قبل فما لمسناه في الكنيسة حولنا، كما كتب آخرون وهي تطلب حلولاً عاجلة قبل أن يعود الموقف الكنسي للأنفجار.

بقي ضرر أخير – وهو أخطر من كل ماسبق – لهذه الإعلانات الصحفية المدفوعة الأجر وهو أنها خاتمة مؤسفة وطريقة مخزية لإسدال الستار علي الحملات الصحفية التي دامت الآن أكثر من عام في الصحف العامة. والتي استغلت مشاكل كانت الكنيسة تعاني منها منذ سنوات. إلا أن الحملة الأخيرة أثارت غباراً عكر سماء الكنيسة، وسمم الجو فيها، وهيج الناس وأعثر المؤمنين وغير المؤمنين. فلحساب من يسدل الستار هكذا؟ وأكتفي هنا بذكر مثالين:

(١) هناك **«أحد المسئولين الحاليين في الكنيسة نسبت إليه تجاوزات مالية عديدة»** وقد ذكرته مجلات عديدة بالاسم في مقالات طويلة، ودعا البعض الي استقالته. كيف يبقي في مكانه دون مراجعة دقيقة من هيئة محايدة تشمل محاسبين موثوق بهم؟ كيف يثق الناس في الأموال التي يدفعونها للكنائس؟ وأين تذهب من القوانين الكنيسة الكثيرة التي تعتبر الأسقف هو المسئول الأول عن أموال الكنيسة وعن ضمان صرفها علي الفقراء وعلي أمور البيعة؟

(٢) كما أن موضوع **«المحاكمات الكنسية» وهو برميل البارود الذي سبب الانفجار في الموقف الكنسي مراراً خلال السنوات القليلة الماضية** – كيف نسدل عليه الستار بينما لم يجف الحبر بعد من أقلام الكتاب الذين عالجوه؟ لقد كان هناك انتقادات لهذه المحاكمات ولهذه الأحكام حتي في بعض المجلات الكنسية في السنوات الأخيرة؟ **وهوجم الأسقف الذي رأس عدد**

من المحاكمات وهنا أكتفي بنقل جزء مما ذكرته مجلة «مدارس الأحد» في عدد أغسطس الأخير:

«لقد اشتكي كثيرون من شوائب تشوب حياد وعدل تطبيق المحاكمات الكنسية بإجراءاتها القانونية الصحيحة أو عدم قيام محاكمة أصلاً. وأصبح إلقاء الحرمانات علي الرؤوس أمراً أسهل من السهل، مع أن قوانين الكنيسة تحرم علي الأسقف أو الكاهن أن يكون متسرعًا في الحكم أو الحرم أو القطع. لقد اتخذ كثيرون من الإكليروس الحرمان سلاحاً في غير محله، لإجبار الناس علي السلوك بحسب آرائهم ونظراتهم، مع أن الحرم هو وسيلة استثنائية لتتويب الناس عن الخطية...

«بل والأدهي من ذلك ماسمعناه من أفواه كهنة أجلاء عن الإهانة الشخصية التي تعرضوا لها من الأسقف الذي تولي التحقيق معهم بتوجيه أقصي الكلام وأقسى الألفاظ إليهم وإلي أشخاصهم وغير ذلك من وسائل التحقير والضغط. إن هذا التصرف يعني أن المحقق أو القاضي أو المدعي الكنسي (بجانب مضادته لأبسط قواعد الآداب والأخلاق المسيحية فضلاً عن منافاته لحقوق الإنسان) قد تحول إلي «خصم» لم يعد يصلح أن يكون حكماً محايداً. بينما كان الواجب بحسب العرف القانوني السائد في كل مبادئ المحاكمات المدنية العلمانية أن يكون من مهمة المحقق والقاضي أن يساعد المتهم ويسهل له إثبات براءته وليس العكس. فإن كان القضاء العلماني غير الممسوح بنعمة الروح القدس يمارس هذه المحبة والرحمة، فمابالك بالقضاء الكنسي حيث كرسي الرحمة والحق يجلس عليه المنوط به التحقيق أو إصدار الحكم

ليمثل قضاء الله في رحمته وعدله، والقانون في حقانيته؟ لكن «الرحمة تفتخر علي الحكم» (يع ٢:١٣...)

قلت إن المجلات العالمية ذكرت أسقفًا بالإسم. وفي مجلة «روزاليوسف» (عدد ١/٨/٩٤) يذكر أحد الكتاب الأقباط في خاتمة مقال طويل قائلاً «وقمت بكتابة طلب إلي البابا أطلب تحقيقًا كنسيًا عاجلاً وعادلاً مع الأنبا «.....» نفسه. وقلت في طلبي إنني ومعي أقباط كثيرون من مصر كلها وبلاد المهجر (أضطررنا إلي حذف بعض العبارات غير اللائقة من الفقرة التي أوردناها. كمالم نذكر شيئاً عن الحوادث التي نسبها الكاتب إلي الأسقف التي – مع الأسف الشديد – قرأها الآلاف المؤلفة في مصر وغير مصر).... معنا جميعا الأقوال والشهود والمستندات التي تثبت أنه اساء إلي مشاعر الأقباط شعباً والكنيسة...»

هذا كلام خطير بالنسبة للأسقف ولمقدم الأتهام، بل وللكنيسة كلها – مالم تسلك بحسب قوانينها الكنسية الخاصة بمحاكمة الأساقفة ومنها القانون السادس لمجمع القسطنطينية المسكوني الذي وضع عقوبات علي مقدم الإتهام إذا أصر عليه ثم ثبت عدم صحته.

لست أفهم كيف نسدل الستار علي كل هذا بإعلانات في الجرائد تستنكر ماكتب في الجرائد – من بينها إعلان من أسقفية «.....» نفسها بجميع كهنتها وراهباتها وخدامها وشعبها وكنائسها – الذين لم نسمع من أحدهم كلمة واحدة دفاعاً عن أسقفهم حين سجن ظلماً مع سبعة أساقفة أخرين عام ١٩٨١! إن كرامة الأسقف في الكنيسة تضمنها له القوانين الكنسية وليس إعلانات الجرائد.

لماذا نستمر في السلوك بوسائل العالم تاركين طريق الحق؟ ألا يكفي ما فعلناه بكنيسة الله؟

«بنو أمي غضبوا علىّ. جعلوني ناطورة للكروم. أما كرمي فلم أنظره. ... حبيبي تحول وعبر.. طلبته فما وجدته، دعوته فما أجابني.. وجدني الحرس الطائف في المدينة.. ضربوني جرحوني. حفظة الأسوار رفعوا إزاري عنى..» (نش ١: ٦، ٥: ٦-٨).

إذا كان حفظة الأسوار المسئولون عن المحافظة علي التقليد الكنسي وهو السور الذي يحمي الكنيسة، هم الذين نزعوا ثياب الكنيسة عنها وتركوها عارية أمام الجميع، فهل هناك حل سوي أن نعود جميعاً رعاة ورعية إلي محبتنا الأولي في توبة صادقة؟ «أذكر من أين سقطت وتب واعمل الأعمال الأولي وإلا فإني آتيك عن قريب وأزحزح منارتك من مكانها إن لم تتب» (رؤ ٢: ٤،٥) **ضجيج الاعلانات ليس بديلا للتوبة، وليس طريق المسيح الذي لم يكن يصيح ولا أحد في الشوارع يسمع صوته...**

وفي نفس عدد «الرسالة» كلمة للدكتور جورج حافظ من مدينو سانت بول بولاية مينوسوتا وفي صفحة «بريد القراء» نشرت المجلة مايلى:

ما أحلي البيع بالدولار في بيتك يارب يوم الأحد!!

سوق خضار شرق أوسطي وبقال كنسي وتأمرك غير مسيحي

ماديات الاسواق والأموال تزحف علي روحانيات الكنائس

١- هل يصح بعد القداس الالهي - بالدور الأسفل بالكنيسة -

بيع العيش والجولاش؛ بدعوي تمويل ميزانية مدارس الأحد لتعليم النشء- وهذا عذر أقبح من ذنب.. «فان بيتي للصلاة يدعي وأنتم جعلتموه مغارة لصوص».

٢- هل يصح تقديم البيتزا والسندوتشات للأطفال أثناء الدرس في مدارس الأحد بحجة طول الوقت لقد جاعوا؟ لماذا ليس بعد انتهاء الدرس؟ نرجو التذكير بأن مدارس الأحد في مصر بتعمل بالبركة وبلا ميزانيات، والأطفال تجلس علي دكك مكسرة ولا يقدم فيها الأكل الجسدي ولكن الغذاء السماوي وصورة وورق دينية صغيرة. علاوة علي أن شبابيك وحيطان بعض كنائس مصر مكسورة ولاتصلح أن تكون اكشاكاً ولكنها مدارس روحية.

٣- هل تعلم عملاً بالمثل القائل «يوم الأحد مافيش حد يكلم حد»، فان دراسة الكتاب المقدس ليست من أجندة الناس والكنيسة معاً؟ وهل كنيسة الشهداء (الأم الرؤوم) تؤول إلي مرتع لمن يقول «إحنا مالنا؟ اللي مات مات في مصر»، وملاذ لمن يقول «إحنا نتعب -في أمريكا - وعاوزين نرفه عن أنفسنا» وكأنهم يقولون:.. افرحوا في الدنيا كل حين.. ، .. وارقصوا كل حين ولاتملوا..

-on يا أقباط المهجر أن التأمرك المادي غير المسيحي (Christian Americanization) (الذي مصيره جهنم)، وسلوك البرتوكول الدنيوي العالمي هما مركبا نقص نمو الكنيسة القبطية الروحية والايمان المسيحى.

كفاكم بيع الكنيسة بالطريقة الأمريكية، ورفس المسيح في بيته يوم الأحد، لعله يأتي ويجد ايماناً بكنيسته!!

الفصل العاشر

خطورة ملكية كنائس أقباط المهجر للبابا شخصيا

لوائح ١٩٦٩ و ١٩٧٨ و ١٩٨٩

عندما امتدت خدمة الكنيسة القبطية خارج حدودها التقليدية (مصر النوبة والسودان وأثيوبيا وليبيا وغيرها من أقطار الكرازة المرقسية) في أوائل عهد **القديس البابا كيرلس السادس** في الستينات اجتمع رعاة الكنائس القبطية وكبار رجالها المدنيين في أمريكا وكندا المقيمين منهم والزائرين لها بصفة دورية، ووضعوا **لائحة لخدمة هذه الكنائس** بعثوا بمشروعها في وثيقة وقعوا عليها للبابا الراحل فتأكد من سلامة موضوعيتها وقانونية صياغتها فباركها **واعتمدها في ١٩٦٩/١٢/٢ لتكون دستوراً موحدا للكنيسة كلها في أمريكا وبلاد المهجر.**

وقد نصت هذه اللائحة علي تشكيل مجلس لكل كنيسة محلية **بطريق الانتخاب الشعبي المباشر سنويا** لمراجعة سير الخدمة والنظر في تقارير اللجان الفرعية والميزانية والنظر في الاقتراحات المعروضة ولإعادة الانتخاب الدوري لتشكيلها، كما نصت علي تشكيل مجلس عام للكنائس القبطية في جميع الولايات تمثل فيه كل كنيسة محلية براعيها وسكرتير مجلسها، وقد أنيط بهذا المجلس العام البت في تعديل هذه اللائحة.

وانتقل إلي رحمة الله تعالي البابا كيرلس في ١٩٧١/٣/٩، ومنذ وفاته حتي عام ١٩٧٨ لم توجه الدعوة لعقد المجلس العام مرة واحدة وتجمدت اختصاصاته عمليا.

وفي عام ١٩٧٨ صدرت لائحة جديدة لم يشترك المجلس العام ولا مجالس الكنائس المحلية ولا الشعب في إعدادها أو

إقرار بنودها لذا جاءت نصوصها متجاهلة دور الشعب في انتخاب نصف عدد أعضائه والدور القيادي للمدنيين رغم ما أثبتته الايام من أهمية لاسيما في النهضتين الروحية والمعمارية.

فقد تضمنت مواد اللائحة المذكورة **انحسار دورهم في انتخاب نصف الأعضاء**، وأعطت حق اختيارالنصف الآخر لراعي الكنيسة وإلغاء المجلس العام تمامًا **وضم جميع الكنائس وممتلكاتها للبابا وإلغاء دور الشعب في توجيه وإدارة منشئاتها.**

كما لم يعقد جلسة واحدة للاستماع إلي رأي الشعب أو ممثليه فيما تتضمنه هذه اللائحة من أحكام بل فوجيء الجميع من رعاة وعلمانيين بصدورها وإخطارهم بالعلم والخضوع لأحكامها..

وبذلك فقدت التعبير عن ديموقراطية الكنيسة المتوارثة منذ أقدم العصور كما فقدت الحوار الحر الصريح بين أفراد الأسرة الواحدة، مما أثار معارضة شديدة لما ورد بها وعدم الاقتناع بتنفيذ بنودها إلا بالضغط والتهديد بالحرمان الكنسي لاسيما في كنائس وسط أميركا وفيلادلفيا وشيكاغو وأدمينتون بكندا وغيرها (مجلة «الكرازة» ١٩٧٨/٨/١٦ ص٥ – مجلة «الرسالة» – ١٩٩٤/٣/٤ – ص٣).

وفي عام ١٩٨٩ صدرت لائحة غريبة تتضمن إنكماشًا جديداً لدور رعاة الكنائس والشعب في إدارة كنائسهم فقد حرمتهم اللائحة الأخيرة من انتخاب مجالس إداراتها كما اقتصر دورهم علي التزكيات التي يقدمها الشعب للقيادة الكنسية في

القاهرة وهي تزكيات غير ملزمه لها! واستبدلت حق الشعب في اختيار رعاته بحقه في الاعتراض غير الملزم أيضاً (!!) للأسقف علي من يتم تعيينهم بقرارات فوقية، وإن كانت هذه اللائحة قد أعادت شكليا المجلس العام للكنائس لكنها قصرت وظيفته علي الصفة غير الملزمة (الاستشارية فقط) حسبما جاء في المادة ٢ من الباب الثالث من هذه اللائحة العجيبة كديكور للديموقراطية بعد أن أطلقت باقي موادها يد الأسقف في كل شئ بلا ضوابط!!

كما أعطته «حق البيع والهبة والرهن لجميع ممتلكات الكنيسة دون الرجوع إلي الرعاة ولا الي المجلس أو الشعب أو حتي مجرد إخطاره».

ولهذا شعر الشعب بتهميش دوره في إدارة كنيسته ولم يعد مطمئناً إلي مصير تبرعاته، فتناقصت الإيرادات وعمت الشكوي من عدم كفايتها لتغطية المصروفات والديون المتراكمة علي كل كنيسة محلية ووقف الجميع يتحسرون علي ما آلت إليه الأحوال المالية من انهيار، مما دعا بعض الكهنة إلي إصدار «اللوتاريات» (تذاكر اليانصيب) الأمر الذي هاجمه كثيرون من زملائهم من فوق منابر كنائسهم، باعتباره وسيلة غير لائقة لجمع التبرعات وطريقة مقززة تنفر المتبرعين!

* كما هجر كثير من المدنيين الخدمة داخل الكنائس القبطية وتحولوا إلي تأسيس جمعيات خيرية مستقلة لا صلة لها بالكنيسة علي الإطلاق، بعد أن فقدوا ثقتهم في كبار رجال الدين الذين أصدروا هذا اللائحة غير الديموقراطية وفي صغارهم الذي خضعوا لأحكامها حفاظا علي لقمة عيشهم وخدمتهم ومستقبل حياتهم

وأولادهم الذين تحاصرهم الديكتاتورية في أبشع صورها!!

ولعل من أخطر الأمور التي وردت في لائحتي الكنائس القبطية ببلاد المهجر الصادرتين في عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٩ **هو ملكية البابا شخصيا لهذه الكنائس جميعها**، وتتمثل هذه الخطورة فى أكثر من ناحية:

١- **تحميل هذه الكنائس عبء قضايا التعويضات التي ترفع ضدها لأي سبب**:إذ يدخل في تقدير هذه التعويضات طبقاً للقوانين الأميركية إجمالي ثروة المدعي عليه، فالبابا المصري بملكيته للكنائس القبطية بالمهجر يعتبر من أصحاب بلايين الدولارات وتحدد قيمة التعويضات التي يحكم بها عليها بالملايين، علي عكس ما كان يحكم به علي كل كنيسة علي حدة عندما كانت مملوكة لأفراد أو جماعات قبطية مهاجرة قامت بتأسيسها وبنيانها أو لكاهن يقوم بخدمتها يحمل الجنسية الأميركية، وهو ما حدث فعلا حين رفع واحد من شعب كنيسة لوس انجيلوس دعوي ضدها مطالبا إياها بثلاثة ملايين دولار تعويضا له عن وفاة ابنه الذي كان مشتركا في رحلة قامت بتنظيمها لإهمال مشرفيها في رعاية ابنه اثناءها.

٢- كذلك ففي نقل ملكية كنائسنا القبطية في بلاد المهجر إلي البطريرك شخصيا ما يجعلها هيئات أجنبية باعتبارها مملوكة لشخص ليست له الجنسية الأمريكية **فتعامل ممتلكاته ضريبيًا باعتبارها كذلك بينما كانت تعفي من كل ضريبة طبقاً للتشريعات الفيدرالية وقوانين الولايات المحلية** حينما

كانت مملوكة لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين ممن يحملون الجنسية المذكورة.

٣- أخطر من هذا كله: **أيلولة هذه الكنائس كلها بعد وفاة البابا الحالي** ففي مصر تقر التشريعات بمبدأ أن الراهب لا يرث ولا يورث فتظل ممتلكات الكنائس القبطية داخل حدود جمهورية مصر العربية مملوكة للبابا القادم بصفته، أما في بلاد المهجر فتشريعاتها لا تعترف بمثل هذا المبدأ **فتحل أسرة البابا الحالي وورثته الشرعيون محله في الملكية** ويكون من حقهم أو من يوكلون عنهم منعهم من دخولها أو الصلاة بها رغم قيام الشعب بشراء أرضها وتأسيسها وبنائها بتبرعاتهم رغم ظروف هجرتهم من بلادهم، وهو الأمر الذي بدأت معاناتهم منه حين تم منع المغضوب عليهم من دخول كنائسهم في الأحداث الشهيرة التي وقعت في ١٦/٨/٨٨ و ١٨/١/١٩٩١ و٢١/٥/١٩٩٢ و١/١٠/١٩٩٥ و١٩/١/١٩٩٧ في كنيسة مار مرقص بشيكاغو وتحررت عنه محاضر عديدة في أقسام الشرطة الأمريكية بولاية الينوي (وتحت أيدينا صوراً منها) رغم عدم قيام الممنوعين بارتكاب أية مخالفة أو إخلال بالنظام كما لم يسبق أن صدرت ضدهم أية أحكام كنسية بإسقاط صفتهم الدينية بل لمجرد عدم رضاء ممثل القيادة الكنسية عليهم.

وقد كان من الأفضل ترك الكنائس القبطية في جميع بلاد المهجر مملوكة لمن قاموا ببنائها وتأسيسها من تبرعاتهم لولا الخوف من الانفصال عن كنيستهم المصرية الأم أو عصيان رعاتها

لقيادتهم بالقاهرة، ولو أن هذا قد حدث فعلا حين فقدوا إحساسهم بأمومتها له وحين تعسفت في معاملتها لهم بسلطانها غير المحدود بدلا من احتوائهم بحنانها ومحبتها فتركوا كنيستهم وانضموا لغيرها من الكنائس أو استقلوا بكنائس أنشأها بأموالهم وقطعوا كل صلتهم بوطنهم غير نادمين علي ما سبق أن بنوه من كنائس هناك.

والآن: فقد صار حتميًا إعادة النظر في هذه الأمور الخطيرة وأن تتولي الجهات المعنية وضع الأمور في نصابها وسرعة إلغاء هذه اللوائح العجيبة التي سلبت أقباط المهجر أبسط حقوقهم فيما بنوه من كنائس بأموالهم وتعبهم وعرقهم قبل فوات الأوان.

وكنيسة قبطية في لندن تبحث عن أموالها !

تنص قوانين الكنيسة القبطية علي «حتمية عدم إخفاء أية ممتلكات عقارية أو منقولة عن الشعب حتي إذا ما توفي الاسقف أو حدث له عارض مفاجيء يكون معروفا للجميع كل شيء فلا يختلس منه او يفقد درهما واحدا» (قوانين الرسل ٣٨و٤٠ وقوانين مجمع اللاذقية ٢٤).

كما حرمت «قيام الاسقف بادارة الشئون المالية بنفسه بل يعين لها مشرفين يوافق الشعب علي اختيارهم لتأمين إيراداتها وإنفاق مصروفاتها بحكمة، وعليه الا يقوم باختزانها او تجميدها» (قوانين الرسل ٤١ وقوانين البابا ثيؤفيلس بطريرك الاسكندرية عام ٣٨٠ ميلادية - ٩ وقوانين مجمع نيقية الثاني ١١).

«وأن يقوم مجمع الايبارشية بفحص إيراداتها ومصروفات
ومراقبتها فاذا ما تلاعب الاسقف باموالها فللمجمع معاقبته
يراه من جزاءات وعلي المدير المالي المنتخب من الشعب تسج
الايرادت والمصروفات في سجلات رسمية تعرض للمناقش
والمراجعة كل ثلاثة شهور أو سنة علي الاكثر اما الذين يحول
أملاك الكنائس أو الاديرة الي أملاك خاصة لهم إذا لم يعيدو
للإيبارشية فليسقطوا من عضويتها» (قوانين مجمع انطاكية ٢٢
٢٩ وقوانين مجمع غنغرا ٣٤ ، ٤١ وقوانين مجمع انقرا
وقوانين مجمع خلقيدونية ٢٦).

وكنت قد نشرت عدداً من المقالات تناولت فيها الشئون الما
والادارية بالكنيسة القبطية من بينها ثلاث مقالات في جر
«الاخبار» عن المجلس الملي العام كهيئة أنيطت بها أدارة ه
الشئون، وحين أصدرت كتابي «اموال الكنيسة : من أين؟ و
أين؟» علت وجوه البعض علامات التعجب والاستفهام عما ورد
من بيانات تأكدوا من صحتها وصدقها بما أوردته من وثائق رس
بكتابي «متي يعود الحب المفقود؟» الذي نشرت «بالأخبار» ملخ
لفصلين منه بمقالي عن «ملكية كنائس الاقباط بالمهجر» وأشا
«روزاليوسف» اليه في ١٩٩٦/٧/١٥.

وقد تلقيت رسالة من أستاذ جامعي بلندن تضمنت البيان
الاتية :

١- أحيطت بيانات ميزانية أحدي كنائس لندن القبطية بالس
الكاملة علي شعبها بعد أن انفرد ثلاثة من أعضاء مجلس

بالتصرف في إيراداتها ومصروفاتها بغير ضوابط ولا رقابة خاصة بعد مغادرة رئيسه لندن لظروف عمله خارج المملكة المتحدة واستقالة سبعة من أعضائه منه احتجاجا علي تصرفات الاعضاء الثلاثة الباقين به.

٢- من أمثلة القرارات التي أتخذها الاعضاء الثلاثة قرار بالتبرع عام ١٩٨٨ من أموال الكنيسة وبدون علم شعبها بمبلغ ١٠ آلاف جنيه استرليني لكنيسة أخري لم يعلن عن اسمها وبمبلغ واحد وخمسين الفا وخمسمائة جنيه عام ١٩٨٩، وبمبلغ خمسة آلاف وخمسمائة جنيه عام ١٩٩٠ وبمبلغ تسعة آلاف وأربعمائة وستين جنيها عام ١٩٩١ في الوقت الذي يعلن فيه كهنة هذه الكنيسة من فوق منبرها عن عجز خطير في إيراداتها (الجنيه الاسترليني يساوي ٥٦٣ قرشا مصريا).

كما قام الاعضاء الثلاثة بمنح علاوة دورية قدرها ٩٣٪ (ثلاثة وتسعون في المائة) لكل كاهن من كهنتها فقفز مرتب كل منهم من ستة وعشرين الفا وخمسمائة وواحد وسبعين جنيها ثمنالشراء صمتهم عن تصرفات هذا المجلس الي جانب قيامه بسداد المستحق عن كل منهم من ضرائب مباشرة وغير مباشرة وثمن استهلاك المياه والكهرباء والغاز والصيانة والتأمينات الاجتماعية والتليفونات المحلية والدولية ومصاريف استهلاك سياراتهم والتغاضي عما يتقاضونه من مكافآت وايرادات أخري لا تقل عن ربع مليون جنيه استرليني كل سنة.

٤- تم شراء سيارة لكل كاهن ثمنها ١٤٩٨٨ (اربعة عشر الفا

وتسعمائة وثمانية وثمانون جنيها استرلينيا) علي أن تستبدل ك
سنتين بسيارة جديدة!

٥- تم صرف مبلغ عشرة آلاف جنيه استرليني لزوجة أ
الكهنة لاستبدال مطبخ شقتها من ميزانية الكنيسة فاشتر
بالفين واحتفظت بباقي المبلغ لنفسها!

٦- تم شراء نسخ من مجلة «الكرازة» بمبلغ ١١٩٠ جنيه
استرلينيا عام ١٩٨٩ وبمبلغ ٢١٧٧ عام ١٩٩٠ وبمبلغ ٣٩٢٩ ع
١٩٩١ وبمبلغ ٢٥٩٨ عام ١٩٩٢ رغم أن سعر شراء النسخة م
هذه المجلة كان ٢٥ قرشا مصريا وتقوم بشحنها وكالة بريد
بغير مقابل من البطريركية الي لندن!

٧- يتم جمع التبرعات أسبوعياً في حقيبة خاصة بأمين صند
الكنيسة بدون حصر أو مراجعة أو مراقبةشعبية أو رسمية (
رغم ابلاغ الرئاسة الدينية بذلك.

٨- يواصل مجلس هذه الكنيسة التنبيه علي شعبها بضرو
التبرع لشراء المنزل المجاور للكنيسة ولشراء مدافن خاصة للش
ولم يتم شراء شيء حتي الان رغم استمرار جمع التبرعات م
أكثر من عشر سنوات وارتفاع الاسعار لدرجة خيالية مما د
البعض الي تقديم بلاغات للنائب العام البريطاني للتحقيق في هـ
الوقائع بعد أن تضخمت أرصدة الكهنة بالبنوك في مصر والممل
المتحدة وكذا ثرواتهم المنقولة والعقارية ومن نصبوا أنفسـ
أوصياء علي المؤمنين!!

هذه نماذج بسيطة لما آلت اليه أمور الكنيسة المالية في السنو

الاخيرة وبمناسبة اليوبيل الفضي الذي طُلب من كل كنيسة المساهمة بألوف من الجنيهات لشراء الصفحات للتهاني وتوزيع الاكراميات علي القائمين بهذه الاحتفالات بدلاً من توجيه هذه المبالغ للفقراء والمساكين والارامل والايتام والمتعطلين الذين تتقاذفهم عواصف ونكبات هذا الزمن الرديء مما يتحتم معه وضع أنظمة مالية دقيقة لكل عطايا الاقباط للبطريركية والمطرانيات والاديرة والكنائس في مصر وبلاد المهجر في ضوء تعاليم الاباء الرسل والمجامع الكنسية وغيرها من تراث الكنيسة الخالد المتسم بالحكمة والموضوعية التي تتلاءم وكل عصر! ان **المال السائب مفسدة حتي للنساك والرهبان**

قراءة فاحصة لميزانية كنيسة قبطية بأميركا

وقدبعث لي أحد أعضاء مجلس الشمامسة السابق بإحدي الكنائس القبطية الأرثوذكسية بأمريكا بصورة من ميزانية هذه الكنيسة من يناير إلي ديسمبر ١٩٩١، فأصبت بالذهول؛ إذ إن مصروفات الكنيسة فاقت كثيرا ربع مليون دولار في عام واحد رغم أن الكنيسة والمنزل التابع لها ليسا مدينين لأحد بسنت واحد..!!

ولما كانت أموال الكنائس أموال بر عام ينبغي الحفاظ عليها من كل عبث، ولكيلا نلقي الكلام بغير سند تعالوا معنا نناقش أرقام بنود المصروفات في هذه الميزانية لنكتشف مجاهلها:

البندان (١) و(٢) (salary & Pastoral expense) (٢٨,٨٥٧,٠٠ : دولاراً + ٢٥,٨٠٠ دولار) وهي عبارة عن مصروفات الكاهن

ومرتبه، والبندان خاصان بالصرف علي الكاهن، فبذكاء ودها خارق أمكن فصل البندين عن بعضهما وهم في الأصل بند واحد **حتي يمكن التهرب من الضرائب المستحقة فلا تدفع إلا علي** المرتب المدرج بالبند (٢) أي (٢٥٨٠٠ دولارا) فقط في العا المذكور.

وللنناقش البند (١) الخاص بمصاريف الكاهن (٢٨٨٥٧ دولارا) فما هي ياترى؟ هل هي مصروفات مأكل ،مشرب وسيار وتليفون وكهرباء وماء إلخ؟!

وإذا كانت السيارة مملوكة للكنيسة فلماذا ليس لها Charitable Vehicle) وإذا كانت مملوكة للكاهن فمن الذي تحمل قيمة السيارة؟!! هل من Living Pastoral Expenses وهل يستعمل أيض هذا الحساب للتهرب من الضرائب؟ إلي جانب هذه كله فإن الكاه يسكن في المنزل التابع للكنيسة مجانا، وهذا يعد دخلا آخر يص إلي ١٨٠٠٠ دولار يضاف إلي مرتبه ومصروفاته ومخصصات وهو بالطبع غير وارد في الميزانية، وذلك لكي يتهرب أيضا من دف الضرائب المستحقة علي هذا الدخل!!.. وإذا ما جمعنا مصاريف معيشة الكاهن ومرتبه وهو مجموع البندين (١) و (٢) بالإضاف إلي مقابل إيجار المنزل فيصبح دخله السنوي (٧٢٦٥٧٠ دولارا) ا ما يزيد علي ٦٠٠٠ دولارا شهريا وهو مرتب ربما لا يحصل **علي مثله كاهن في الكنيسة القبطية كلها!!**

البند (٣) Parish Acivites(٣٨,١٣٢,٧٩ دولار) الخاص بالصرف علي أنشطة الكنيسة والتي بلغت في العام المذكو ٣٨١٣٢ دولارا ! والسؤال الآن: أية أنشطة هذه التي صرفت عليه

كل هذه الالوف والكنيسة لا تفتح أبوابها إلا بضع ساعات في الأسبوع كما هو معروف لكل شعبها! فأين ذهبت هذه الأموال؟!

البند (٤) Extraordinary Repairs (٤٤,١٦٨,٣٥ دولارا) الخاص بالإصلاحات غير العادية والتي بلغت في العام المذكور رقما خياليا (٤٤١٦٨ دولارا)، فما هي الإصلاحات غير العادية؟! أتمت في مبني الكنيسة أم بمبنى المنزل؟ أم هي جزء من الـ ٨٤٠٠٠ دولارا (مجموع مصاريف عامي ١٩٩٠ و١٩٩١) التي أنفقت علي منزل الكنيسة الذي تحول بعد ترميمه وتجميله إلي قصر، ثم أعيد تأثيثه من جديد بشراء أفخم أنواع الأثاث والأجهزة؟

البند (٥) Maintenance & Repairsالخاص بالإصلاحات العادية ومصاريف الصيانة والتي بلغت ٤٠٨٢٢ دولارا فأية إصلاحات هذه؟؟!! وهل تمت بمنزل الكاهن أم بالكنيسة؟! وإذا كانت قد تمت بمنزل الكاهن فلماذا لم تدرج بالبند الأول؟! وإذا كانت هذه الإصلاحات قد تمت بالكنيسة فما هى؟! إذ لم يزد علي الكنيسة شيء في إنشاءها فيما عدا البوابة الخارجية التي بلغت تكاليف إنشائها ٨٠٠٠ دولارا فقط.

البند (٦) Transpotaion Expenses(٢٣٠٣,٩ دولارا) الخاص بمصاريف انتقالات الكاهن، ولماذا لم تدرج بالبند (١) أم أنها إضافة أخري إلي مرتبه؟ ليصير حوالي ٦٠٠٠ دولارا خلال ذلك العام؟!

البند (٨) Directed Funds & Anba Abraam (٤٠,٧٨٤,٠٠ دولارا) والسؤال المطروح هو متي وكيف: أنشئت جمعية الأنبا

ابرآم؟ ومن هم أعضاؤها المؤسسون وما هي أهدافها؟ وإذا كانت لمساعدة الفقراء والمحتاجين فمن هم الفقراء والعائلات التي استفادت بهذه المبالغ؟ وهل هذه العائلات وهؤلاء الفقراء في أمريكا أم بمصر؟ أم أنها جمعية وهمية لمحاربة الجمعيات الخيرية العديدة التي تأسست في المهجر للتخفيف من المعاناة الشديدة التي يجتازها الفقراء والمعوزين من الأقباط؟!

إن الدخل المخصص لهذا البند يقل عن المصروفات بأكثر من ١٠٧٠٠ دولاراً فكيف يتأتي هذا؟! إنني أشك في أنها وجدت طريقها إلي فقراء مصر، وفي هذا المجال أذكر الحوار الذي دار بين الدكتور المهندس ميلاد حنا وإحدي المهاجرات التي تقابلت معه منذ حوالي ٧ سنوات فسألها: «لماذا لا يقوم أقباط أمريكا بمساعدة ضحايا الإرهاب!!؟» فأجابته بأنهم يدفعون الكثير عن طريق كنائسهم حتي يحصلوا علي الإعفاء الضريبى!! وهنا علق سيادته في غضب ممتزج باليأس: كان خير لأقباط أمريكا أن يقدموا نصف المبلغ الذي يقدمونه الآن ويضمنوا وصوله إلي المحتاجين بدلا من أن يدفعوه كله ولا يصل منه شيء. («الرسالة» - ديسمبر ١٩٩٢).

البند (٩) Legal Fees (١٥,٩٩٩,٠٠ دولاراً) الخاص: بالمصاريف القضائية، والسؤال ماهي هذه المصاريف القضائية؟! وضد من رفعت القضايا؟ ومن هو المسئول عن رفع القضايا؟!.
وهل أخذت آراء الشعب الذي تبرع بهذه المبالغ لأغراض خيرية أم لأغراض قضائية!!

البند (١٢) Bookstore Operations (٩,٤٢٨,٠٠: دولاراً) الخاص بمصاريف مكتبة البيع التي تبلغ (٩٤٢٨ دولاراً)

فالمعروف أن المكتبة تدر أرباحا طائلة، فقد بلغ إيرادها كما هو واضح بالميزانية (١٢٥٩١ دولاراً) إذ أنها تبيع الكتب والتسجيلات بأكثر من ثلاثة أو أربعة أمثال تكاليفها!؟ **أليس معني هذا أن المبلغ المنصرف يخفي في طياته أسراراً؟!**

البند (١٤) Michigan Property Taxes:

(٣,٢١٠,٠٢ دولاراً) الخاص بالضرائب المستحقة عن تأجير الأرض التابعة للكنيسة الواقعة بمدينة ميتشجان، والسؤال الموجه إلي الكاهن المسئول عن إدارة أموالها: لو أن هذه الأرض من أملاكه الشخصية أكان يتصرف هكذا متسببا في خسائر للكنيسة بسبب تأجيرها بمبلغ ١٥٠٠ دولاراً بينما تدفع عنها ضريبة ٣٢١٠ دولارات؟! ألم يكن الأولي عدم تأجيرها كلية وتوفير الـ ١٧٠٠ دولاراً ؟ ألهذه الدرجة يصل الإهمال واللامبالاة وعدم التدبر وإهدار أموال الكنيسة؟!

البند (١٥) Other Expenses:

وهو مايسمي مصاريف أخري وهو يبلغ (٥٧٤٢ دولاراً) ولا أحد يعرف ماهي هذه المصاريف الأخرى؟ وهل استنفذت كل البنود الوهمية فلم يجد الكاهن في جعبته إلا هذا الاسم الغامض ؟.. أم أنها مصروفات سرية للكاهن لتغطية أثمان الملابس والبرانس والأطقم المختلفة الألوان والموشاة بالخيوط الذهبية والتيجان العالية.. التي يختال مزهواً بها بمناسبة وبغير مناسبة؟!

لماذا إستقال مجلس شمامسة الكنيسة؟!

لهذا السبب ولأسباب أخري مباشرة وأشد خطورة، فقد إستقال جميع أعضاء مجلس الشمامسة وذلك حين أصر الكاهن علي أن تتكفل الكنيسة بعمل بوليصة تأمين علي حياته بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ دولاراً ويبلغ قسطها الشهري ٤٥٠ دولاراً وعندما تأزم الموقف بين الكاهن ومجلس الشمامسة بسبب إصرارهم علي الا تتكبد الكنيسة مثل هذا المبلغ الباهظ قدم جميع أعضاء مجلس الشمامسة استقالتهم احتجاجا علي رغبات الكاهن الجامحة، وواتته بذلك فرصة ذهبية للإطاحة بهذا المجلس - إذ قامت الكنيسة بعمل تزكيات صورية لاختيار مجلس شمامسة جديد، وبالطبع لم تسفر عن نجاح أي عضو من أعضاء المجلس المستقيل رغم أن معظمهم من مؤسسي الكنيسة وخدامها الأوفياء وعوضا عن ذلك قام بتعيين شخصيات تأتمر بأمره!!

وفي أول اجتماع لمجلس الشمامسة الجديد وافق اعضاؤه علي جميع رغبات الكاهن بما فيها بوليصة التأمين المذكورة في سرية تامة.

أكثر من هذا كله: قام الكاهن بعمل دعاية تجارية لترويج بضاعة أحد وكلاء التأمين عندما أعلن من فوق منبر الكنيسة يوم الأحد ٧ فبراير ١٩٩٢ قائلا: «أنا عايزكم تعملوا تأميناتكم عند فلان، لأنه راح يخدمكم بأسعار كويسة جدا»، وكانت المفاجأة عندما أعلن اسم هذا الشخص ليتضح انه أحد أعضاء الشمامسة الذين اختيروا بعناية فائقة لا لخدمة الكنيسة ولكن لخدمة أغراض الكاهن وإتمام صفقاته!!

هذا عن ميزانية عام ١٩٩١، **ولم تصدر ميزانية غيرها منذ ست سنوات!!**

وهذه الميزانية تكشف بوضوح مدي التسيب في أموال الكنيسة.. فكل ميزانيات الكنائس لا تناقش في جمعية عمومية للمتبرعين حتي يكون لكل واحد من أفراد الشعب حق الاستفسار عن أي بند من بنودها والاستماع لأية إجابة من أمين الصندوق أو كاهن الكنيسة أو سكرتير مجلسها وفي القليل من الكنائس في بلاد المهجر يتم إرسال هذه الميزانيات بالبريد فقط للمقربين من الكاهن ولبعض أعضاء مجلس الشمامسة، بل الأكثر من ذلك فإن مراجع حسابات الكنيسة المذكورة احتجاجا منه علي هذا التلاعب الخطير رفض توقيعها رغم أنه المسئول الوحيد عن مراجعة جميع ميزانيات الكنيسة منذ إنشائها حتي الآن!

ولا يسعنا أمام هذه الأمور والأوضاع المؤلمة إلا أن نضع أمام شعبنا القبطي في مصر والمهجر قول أرميا النبي: «لأنهم من الصغير إلي الكبير كل واحد مولع بالربح القبيح من النبي إلي الكاهن كل واحد يعمل بالكذب.. هل خزوا أنهم عملوا رجسا!؟ بل لم يخزوا خزيا.. لذلك يسقطون بين الساقطين وفي وقت معاقبتهم يعثرون قال الرب» (أرميا ٨:١٠-١٢).

وقول القديس بطرس الرسول: «ارعوا رعية الله التي بينكم لا بالقهر بلا بالاختيار ولا لربح قبيح بل بنشاط، ولا كمن يسود علي الأنصبة بل صائرين أمثلة للرعية.. ومتي ظهر رئيس الرعاة تنالون إكليل المجد الذي لايبلى» (١بط ٥:١-٤).

الخاتمـــة

... والآن بعد أن انتهت مهرجانات اليوبيل الفضي للجلوس البابوي، وما شهدته جماهيرنا من مظاهر البذخ الاستفزازي، والأموال التي أهدرت بغير مبرر.. حان الوقت لأن نقول كلمة صريحة بغير مجاملة:

«لماذا هذا الإسراف؟ لماذا هذا الإتلاف؟؟».

فمما لا يتفق إطلاقاً وحياة الرهبنة وتقاليدها وآدابها وقوانينها إقامة الاحتفالات، خاصة مايسمي بأعياد الميلاد والرسامة والرهبنة ومايقدم فيها ممالذ وطاب من فاخر الطعام وما تستغرقه من وقت ضائع في تنظيمها والبذخ الزائد في تكاليفها، وكأنها أعدت خصيصاً لسماع كلمات المديح من فرق المنافقين التي تخصصت في عزف سيمفونيات الإطراء وهو مالا يتفق إطلاقاً وحياة الرهبنة التي هي «موت عن العالم».. كما أنه ليس لها أي أساس كتابي أو عقيدي، فأعياد الميلاد لا تحتفل الكنيسة منها إلا بثلاثة:

(١) عيد ميلاد السيد المسيح الذي احتفلت به السماء قبل الأرض.

(٢) عيد ميلاد القديسة العذراء مريم.

(٣) عيد ميلاد يوحنا المعمدان أعظم مواليد النساء بشهادة المسيح نفسه.

وفيما عدا ذلك لا نعرف أعياد ميلاد أو رهبنة أحد كبار القديسين أو آباء الرهبنة العظام بل تحتفل بأعياد وفاة أو استشهاد القديسين لا بأعياد ميلادهم أو رهبنتهم لأن «نهاية شيء خير من

بدايته ويوم الممات خير من يوم الولادة» كما يقول الكتاب المقدس.

كما أن تاريخ الكنيسة لا يذكر لنا أن واحداً من البطاركة السابقين احتفل بعيد ميلاده أو بذكري رهبنته. إذ قال كتاب «بستان الرهبان» : «ليس للراهب عيد علي الأرض إنما عيد الراهب الوحيد الحقيقي هو عبوره من هذا العالم بسلام».

فينبغي أن يكون يوم رهبنته مبكتاً له وموبخًا إياه وحافزاً له علي أن يجدد عهود رهبنته التي بَعُدَ عنها كثيراً.

وفيما يلي نورد بعض أقوال آباء الرهبنة لكي تكون مقياساً لحياة وسلوك الراهب وكيف يجب أن تكون.

(١) من هو الراهب؟

قال أحد آباء الرهبنة: «سيرة الراهب هي: الطاعة لله - الهذيذ في ناموس الله في الليل والنهار - لا يدين - لا يغضب - لايبحث عن عيوب الناس - لا يسمع بأذنيه نقائص أخرين - لا يستكبر في قلبه - لا يفتكر أفكار سوء - يجعل باله من خطاياه - لا تكن له دالة مع صبي ولا خلطة مع امرأة - وكذا يكون ساكنًا هادئاً مسكناً للروح القدس» (كتاب «بستان الرهبان» الطبعة الثالثة ص ١٢٧).

ويقول أنبا إبراهيم أحد آباء الرهبنة العظام: إذا حملت نير المسيح، فانظر كيف تمشي فيه، ينبغي لك ألا تخلط علم الدنيا بعمل المسيح، لأنهما لا يجتمعان معاً، ولا يسكنان في موضع واحد ولا تسلك في الطريق الواسع، لأن كثيرين سلكوا فيه فضلوا

وذهب بهم إلي الظلمة حيث النار المعدة، ولكن اسلك طريق الحق والصواب فإنها وإن كانت ضيقة حزينة ضاغطة لكنها تخرج إلي السعة والحياة والنعيم الدائم.. لا تبن جسدك بالنعيم واللباس مثل البيوت المزخرفة التي تؤول إلي الهدم والهلاك. ولكن ابن بالتوبة والأعمال المرضية لله علي الأساس الوثيق الذي بني علي القديسون بمشي هين وصوت لين ولباس حقير وطعام يسي وحب تام وطاعة واتضاع وأفكار نقية (ص ١٢٩).

(٢) ثياب الراهب:

قال القديس باسيليوس: «هذا مايليق بالراهب: حياة المسكنة - عقل متضع - زي مهمل بقدر الجسد لأن الغرض منه هو ستر ولا تطلب ثياباً حسنة (الألوان المزركشة) ولا ناعمة ولا لينة، كم يجب أن يكون الثوب سميكاً، وليكن الحذاء بسيطاً، وكذلك الحال في الطعام خبزة واحدة تسد الجوع والماء ليروي ظمأ العطشان (ص ١٣٠).

وقال آخر: «لا يكن في قلايتك ثوباً زائداً عن حاجتك لست في احتياج إليه، لأن هناك قوماً آخرين غيرك يؤلمهم البرد هم أبر منك وأحق وأنت الأثيم عندك مايفضل عنك، ثوباً جديداً لا تلبس».

وقال الأنبا بموا (أحد شيوخ الرهبنة): «إن طريقة لبس الراهب ومظهره يجب أن تكون رثة (حقيرة) بحيث إذا ألقيت خارج القلاية لمدة ثلاثة أيام لا يحملها أحد». (ص ١٦٧).

وقال أخ: «إن الله لا يشاء أن يكون الراهب الحريص المجاهد بالحقيقة مرتبطاً بشيء من متاع هذه الدنيا، حتي ولا أبرة صغيرة

لئلا تفصل فكره وتشغله عن المثابرة في التوبة عن خطاياه.. كل انسان ذاق حلاوة المسكنة، يستثقل الثوب الذي يلبسه والكوز الذي يشرب منه الماء.. الذي لم يبغض بعد متاع الدنيا كيف يقدر أن يبغض نفسه؟ كما قال السيد المسيح، فإذا ما ارتبط الراهب بالدنيا وما فيها وصنع هواه فإن جميع تعبه يصير سدي (ص١٧٤).

وقال آخر: «زينة الجسد هزيمة للنفس ومن يهتم بها فليست فيه مخافة الله» (ص ١٩٢).

وقال مار إسحق : «شيطان الزنا يرصد ثوب الراهب، هل يلبسه باستمرار أويغيره عند التقائه بآخر لأن هذا هو مفتاح الزنا!!»، ويقول «إن آباءنا كانوا يلبسون خرقاً موصولة قديمة وأغطية عتيقة (بالية) أما الآن فلباسنا ثياب غالية الثمن»!!. (ص١٩٣).

(٣)... الراهب والهروب المديح:

قال مار إسحق: «من يحب مديح الناس فهو شقي وقد شملته الظلمة» (ص ١٥٠)

وقال الأنبا باخوميوس: «إذا أكرمك الناس فلا يفرح قلبك بل احزن.. لقد طلبت حواء مجد الألوهة فتعرت من المجد الإنساني.. كذلك من يلتمس مجد الناس يحرم من مجد الله وتلك (حواء) لم تكتب لها كتب ولا رأت مثالاً فاختطفها التنين، أما أنت فقد علمت بهذه الأمور من الكتب المقدسة ومن كافة الذين تقدموك فلن تستطيع أن تدافع عن نفسك وتقول: «.... لم أسمع لأن أصواتهم

خـرجت إلي كل الأرض وكـلامـهم بلغ إلي أقصي المسكونة..» (ص٣١٧).

وقال مار إسحق: «الذي يحب الكرامة لا يستطع أن ينجو من علل الهوان. كن حقيراً ومزدري في عيني نفسك رجاؤك عظيماً بالله ولا تبغض من أجل أن تكرم، ولاتحب الرئاسة.... الذي قاسي أحس بالراحة عاني من احتقار الذات افضل من الذي وجد تكريماً من تاج المملكة، والذي أصيب بحب المديح والكرامة من الناس ليس لجرحه شفاء».

وقال الأنبا موسي الأسود: «أرفض شرف العالم وكراماته لتتخلص من المجد الباطل» (ص ٣١٨، ٣١٩).

(٤) الراهب وأسرته:

قال أحد الشيوخ: «إنك هربت من العالم وتركت أباك وإخوتك ومالك لمثابرة الله فماذا لك بعد مع هموم الناس.. جاهد لكي تتفرغ لله بكل قوتك..»

وقال القديس الأنبا انطونيوس: «إن شئت أن تخلص فلا تدخل بيتك الذي خرجت منه ولا تبصر أبويك ولا أقرباءك الجسدانيين وإلا فأنت تقيم زمانك كله بغير ثمرة. لا تعد تفتقد اهلك، ولا تعطهم وجهك لينظروك»..

وقال أحدهم: «إن جحدت أنسباءك بالجسد، مع أمور الجسد لأجل الله فلا تنخدع للرحمة علي والدتك أو إبنك أو أخيك أو أحد أنسبائك لأنك قد تخليت عن هذه كلها. اذكر ساعة موتك فلن ينفعك واحد منهم.

وسأل راهب الأب برصنوفيوس بشأن أخية العلماني المحتاج إلي ثوب فاجابه: «اتسألني بخصوص أخيك؟ فاعمل معهم ماشئت فأنا ليس لي كلام معك لأنه إن كان الله نفسه قال: من هي أمي ومن هم إخوتى.. فماذا أقول أنا لك؟! هل تصرح وصية الرب وترتبط بمحبة أخيك حتي لو كان مفتقراً إلي ثوب؟! وإن كنت قد ذكرت أخاك فلم لا تتذكر المساكين الآخرين؟! بل لما لا تتذكر القائل عن نفسه: «أني كنت عرياناً ولم تكسونى» لكن الشياطين تلاعبك بل وتذكرك أيضا بأولئك الذين كنت قد جحدتهم لأجل الله لكيما تظهر مخالفاً لأوامره»!!! (ص ٢١٩).

(٥) ... الراهب ومحبة المال:

قال أحدهم: «إن أحببت السمائيات فمالك والأرضيات التي تمنعك عن أن تطير نحو السماويات»

وقال أخر: «لاتحب التنعم لأنه يجلب حب العالم ولا تفرح بالغني لأن الأهتمام به يبعد الإنسان عن الله رغما عنه.. أما الطريق التي توصل إلي الفضيلة فهي الفرار من هذه الأمور.. ويل للظالم لأن غناه يفر عنه وقت موته وتلقاه نار لا تطفأ» (ص١٣٥،١٣٦).

وقيل أيضاً: «لا تقتن ذهبا أو مالا في كل حياتك وإلا فما يهتم الله بك».

وقال أنبا موسي الأسود: «إن محبة المقتنيات تزعج العقل والزهد فيها يمنحه استنارة».

وقال الأنبا أغاثون: إن محبة المقتنيات متعبة جداً تؤدي إلي نهاية مريرة لأنها تسبب اضطراباً شديداً للنفس فسبيلنا أن نطردهم

منذ البدء لأنها إن أزمنت فيك صار اقتلاعها صعباً» وقال أيضاً: «إن كنت مشتاقاً إلي ملك السماء فاترك عنك العالم».

وقال مار إسحق: «القتبس فهماً لا ذهباً واقتن سلاماً لا ملكاً».. وقال أيضاً: «المرتبط بالمقتنيات والملذات فهو عبد لأوجاع الذميمة».

وقال الأنبا أرسانيوس: «إن الراهب غريب في أرض غريبة فإذا أراد أن يجد راحة فعليه ألا يشغل نفسه بأي شيء فيها».

وقال القديس مقاريوس: «كمثل إنسان إذا دخل الحمام إن لم يخلع عنه ثيابه لا ينعم بالاستحمام، كذلك الذي يقدم علي الرهبنة ولم يتعر أولاً من كل اهتمام بالعالم وجميع شهواته وملذاته فلن يستطيع أن يصير راهباً ولن يبلغ حد الفضيلة ولن يمكنه كذلك أن يقف قبالة جميع سهام العدو التي هي شهوات النفس».

وقال أنبا افرآم: «لأي شيء رفضت العالم إن كنت تطلب العالم..لضيق دعاك الله.. فكيف تطلب راحة؟ للعري دعاك فكيف تتزين بالرداء؟ للعطش دعاك فكيف تتلذذ بالمشارب؟».

وقال أيضًا: « إن تهاونت بالأشياء البالية، تنال الأشياء التي لاتبلى.. ليكن عقلنا دائماً إلي فوق لأننا بعد مدة يسيرة ننصرف من هاهنا فالأشياء التي جمعناها لمن تكون؟!!».

هذه مقتطفات من قوانين الرهبنة نهديها لمن احتلفوا ببذخ في اليوبيل ونسألهم بإصرار: أموال الكنيسة إلي أين؟!

التاريخ لا يرحم:

للعبرة: عن البابا شنوده الثانى

يحكي تاريخ كنيستنا القبطية أن **البابا شنوده الثاني** (البطريرك ٦٥) الذي تولي الكرسي فيما بين عامي ١٠٣٢ و ١٠٤٦ ميلادية كان يشتهي الوصول إلي المنصب منذ صباه، وكان الدافع الأول لهذه الشهوة الجامحة هو محبته للمال، **وقد أوقعته** هذه المحبة الزائلة في عشرة شرور جسام:

١) الاستماع لوشايات مستشاري السوء من حاشيته **الذين زينوا له طرق جمع المال وتفننوا في رسم الخطط له لاكتنازه!**

٢) رسامة الأساقفة بغير رضاء شعبي حقيقي **بالرشوة** رغم تحذير العقلاء – من الأساقفة القدامي والحكماء من المدنيين ـ **له**.

٣) فرض الأتاوات التي تزايدت عامًا بعد عام علي الكنائس والقساوسة.

٤) الإغداق في العطايا والإسراف في الهدايا لأفراد أسرته والمنافقين له.

٥) السعي وراء المجد العالمي الباطل وحب الظهور متناسيا مطالب شعبه وأعباء رعايته.

٦) الحرص علي جمع الفلوس أدي به للتفريط في ربح النفوس، مما دفع شقيق أحد الأساقفة المتوفين إلي ترك دينه لاحتياجه لبعض ما أوصي به شقيقه الراحل له، وتمسك البابا بالتركة كلها مما دفع المذكور لرفع دعوي قضائية ضده واستصدار حكم من المحكمة الشرعية استولي بموجبه علي التركة جميعها.

٧) الخديعة والإعلان بغير مايكنه ضميره رغم إقراراته الشفاهية والكتابية أمام شعبه والكذب والتخلص من العهود ونكث الوعود والتفنن فى أساليب المراوغة والدهاء.

٨) التعالي في التعامل مع شعبه خاصة الناصحين له من الكبار والحكماء.

٩) تدبير المؤامرات ضد معارضيه والتحريض علي التخلص منهم فقد أمر نفراً من أتباعه الأشرار والمنافقين من رجاله بالاعتداء بالضرب المبرح علي شماسه الخاص «بقيرة الرشيدى» - حامل الصليب - والذي كان من كبار قومه رغم مابذله من جهود مخلصة لدي حاكم البلاد حتي وافق علي إعفاء الكنيسة مما كان مفروضا عليها من أتاوات وما أسداه للبابا من نصائح ليتوب إلي رشده ويكف عن خطاياه دون جدوي فما كان منه إلا أن تنكر له وسعي للتخلص منه ولم يجازه عن صنيعه إلا بركل الأقدام!

١٠) إصداره بنفسه وبخط يده لقرارات الحرم الكنسي والأحكام الظالمة المتسرعة ضد معارضيه.

**** وقد كان من نتائج هذا كله أن أحزن قلوب أبنائه فبدلا من أن يلتفوا حوله ويخلصوا له فقد أعرضوا عنه** واجتمعوا مرة في الإسكندرية لمحاكمته ومرة أخري في كنيسة أبي سيفين بمصر القديمة لمحاسبته، فراوغهم مما زاد من حقدهم عليه ونفورهم منه، ولما لم يتدارك الأمر ليستعيد ثقتهم فيه وأبي الإستماع لنصائحهم وتمادي في طغيانه راح ينزلق ولم يجد من يتصدي له أو يوقفه عن سقوطه، كما رفض أن يسلم إدارة الكنيسة لغيره.

لكن الله الذي يمهل ولايهمل ضربه بأمراض ثلاثة لأكثر من ثلاث سنوات فظل يعاني منها، ويئن من عقابه العادل لشروره حتي مات غير مأسوف عليه من أحد «وهو لا يزال يشتهي دنياه»!

* ولقد أغفلت بعض كتب التاريخ الكنسي سيرة **هذا البطريرك** كلية لما شابه من أخطاء شنيعة بينما أسهبت غيرها في ذكر تفاصيلها فسجلت له إلي جانب سعة علومه وعمق معارفه اللاهوتية - العديد من شروره فالتاريخ لا يرحم!

* * *

ونختتم بحثنا هذا عن «**أموال الكنيسة**» بما كتبه **أنبا شنوده** أسقف التعليم في مجلته «الكرازة» التي يرأس تحريرها بعددها الذي صدر في ديسمبر ١٩٦٦ نسجله بنصه :

الاشتراكية في الكنيسة..!

إن المسيحية هي أول من نادي بالحياة الاشتراكية وعاشها. والكنيسة كانت أول مجتمع روحي اشتراكي، وصلت في حياة الشركة المقدسة إلي سمو عجيب لم يصل إليه أحد في العالم بعد.

وكانت الاشتراكية المسيحية مبنية علي دعامتين اساسيتين هما الزهد والمحبة: الزهد من كل القلب في المال والمقتنيات والأملاك وكل ما في العالم، ومحبة القريب من كل القلب حتي يهبه الانسان كل ما له ويهبه النفس أيضاً.

وهكذا قدم لنا سفر أعمال الرسل صورة ناصعة الجمال لحياة الشركة في الكنيسة الأولي، فقال: «وجميع الذين آمنوا كانوا معا، وكان عندهم كل شيء مشتركا.. لم يكن أحد يقول إن شيئا من أمواله له، بل كان عندهم كل شئ مشتركا.. ولم يكن فيهم أحد محتاجا، لأن كل الذين كانوا أصحاب حقول أو بيوت كانوا يبيعونها ويأتون بأثمان المبيعات ويضعونها تحت أقدام الرسل،

فكان يوزع علي كل أحد كما يكون له احتياج».

ولم يكن في الكنيسة الأولي غني وفقير.. عن الأغنياء يقول الكتاب: فلم يكن أحد يقول إن شيئا من أمواله له». انتفت من الكنيسة الأولي عبارة «الجيب الخاص»... ومن جهة الفقراء يقول الكتاب: «ولم يكن فيهم أحد محتاجا».

ولم يكنز الناس مالا، وإنما كل واحد يأخذ «كما يكون له احتياج».

صورة رائعة، لم يصل إليها أي مجتمع، ولن يصل... لأن عظمة هذه الصورة وعمقها كانت في أن كل ذلك تم عن زهد وعن حب، ومن عمق القلب...

والرسل الذين كانت توضع جميع الأموال عند أقدامهم، عاشوا فقراء. **كانت الأموال عند أقدامهم، ولكنها لم تكن في أيديهم ولا في جيوبهم، ولا في خزائنهم.. إنما كانت توزع أولاً بأول علي من يكون له احتياج.** وهكذا قال بطرس: «ليس لي فضة ولا ذهب» (أع٣:٦). وقال بولس: «كفقراءونحن نغني كثيرين. كأن لا شئ لنا ونحن نملك كل شئ» (٢كو٦:١٠)... لقد تشبهوا بربهم الذي من أجلنا افتقر وهو الغنى.

هل تحيا الكنيسة حاليا حياة الشركة المقدسة؟

هل اشتراكية العصر الرسولي موجودة الآن في الكنيسة؟ هل توجد في مجتمعنا المسيحى؟ وهل توجد في محيط الأكليروس؟

أني أسأل. وقد يبقي السؤال بلا جواب، أوله جواب، ولكني أخجل من تسجيله. علي أنني سأضع أسئلة تفصيلية توضح

الاجابة:

توجد إيبارشيات غنية، وتوجد ايبارشيات فقيرة. كما توجد أديرة غنية وأديرة فقيرة. فهل تنال الفقيرة مساعدة من الغنية للقيام برعايتها. أم أن الشعور الاقليمي ينسينا الصالح العام؟!

نفس الكلام قد يقال عن المدينة والقرية تحتاج إلي الزم الضروريات فلا تجدها. فهل يمكن أن تنفق كنيسة المدينة علي احتياجات كنيسة القرية؟ أم تبقي الكنيسة الغنية رافلة في غناها، تزركش في كل يوم مبانيها وتستكمل زينتها وبهاءها، غير عابئة باحتياجات الرعاية في القرية!؟؟

وهنا نسأل : ماهو عمل الأسقف إذن؟ أليس هو المشرف والمدبر للكل؟ ينبغي علي كل أسقف أن يعرف جيدا في ايبارشيته نوعين من الكنائس: كنائس تأتي بايراد ضخم، وكنائس تحتاج إلي أن ينفق عليها. ومن واجبه هو أن يأخذ من هذه ويعطي تلك،ويحفظ الميزان الاقتصادي معتدلا بين الاثنين. كأب لكلتيهما.. ذاكرا أننا جميعا «أعضاء في جسد واحد»...

علي أننا نجد الفارق واسعا بين حالة كاهن وآخر: هناك كهنة لا يجدون القوت الضروري، وكهنة يعيشون في ترف ويقتنون الكماليات ولهم أملاك ومؤسسات !! هناك كاهن في كنيسة يأتيه منها أكثر من المائة جنيه شهريا، وكاهن آخر لا يحصل إلا علي قروش معدودة من كنيسته!! فمن هو مقيم العدل بين الاثنين؟ أليس هو الأسقف وكيل الله؟ فماذا فعل الأسقف؟!!

أقول في ألم وفي خجل، وليتني أستطيع أن أمحو هذا الذي أقوله فلا يصل إلي عيني القارئ... أقول إن الأسقف أحيانا

يستبقي الحالة كما هي، فلا يصلح حال الكنيسة المعدمة، بل أكثر من هذا قد يستخدمها كمكان للاذلال، ينقل إليها الكاهن الذي يغضب عليه. وتتحول الكنيسة من مجال للرعاية إلي مجال للاذلال والتشريد يشعر فيه الكاهن أنه أبعد عن رزقه كما أبعد عن رعيته!!!

مشكلة مالية خطيرة أخري، وهي **ماذا يكون مصير زوجة الكاهن وأولاده إن تنيح وتركهم بلا عائل؟ هل وضعت الكنيسة نظاما ماليا لرعاية هؤلاء؟** إنها لم تضع. ولذلك وقع بعض الكهنة في قلق علي مصير أولادهم فأخذوا يخزنون المال أو يبنون البيوت أو يلجأون إلي طرق أخري لتأمين مستقبل أولادهم!! كما أن خدمة الكهنوت أصبحت لبعض هذه الأسباب ولغيرها مصدر قلق، يخاف الكثيرون من الأقبال عليها أو تخاف زوجاتهم..!!

إن كنا نقول هذا عن الكهنة، فإن ما نقوله عن خدمة القيم والمرتل (العريف) أمر مؤلم يطول شرحه...

إن الأسقف أب للجميع، للكهنة وكل الأكليروس والشعب. كلهم أولاده، يجب أن يسأل عنهم، ويطمئن علي معيشتهم.

إننا في كثير من الأحيان أو في كلها، ننظر نظرة فردية... كل ايبارشية عندنا، وكل دير، وكل مدينة، وكل قرية، وكل كنيسة، عبارة عن وحدة مستقلة قائمة بذاتها في ماليتها، لا علاقة لها بغيرها، لا في الأخذ ولا في العطاء!! فأين المشاركة الأخوية، وأين التعاطف، وأين حياة الشركة المقدسة؟! **لماذا لا يوجد وضع عام يرتب الأمور**، بدلا من هذه المعيشة الفردية، كأننا لسنا جسدا

واحدا إن تألم فيه عضو تتألم بقية الأعضاء؟!!

إنني أسأل أخيرا: ماهو النظام المالي في كنيستنا؟ وإن كان لا يوجد حاليا نظام مالي، فمتي يوجد؟! إنني أسأل...

* * *

ولازالت نفس الأسئلة تخاطب الضمير الكنسي حتي بعد ٣١ سنة !!

«وتعرفون الحق والحق يحرركم»

القس ابراهيم عبد السيد

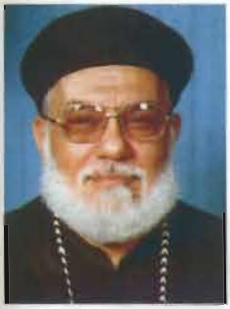
في هذا الكتاب

صدر للمؤلف

١- الملائكة (ثلاث طبعات)
٢- الألف سنة (أربع طبعات)
٣- يوم الرب (ثلاث طبعات)
٤- البكور والعشور والنذور (ثلاث طبعات)
٥- البخور (طبعتان)
٦- الشفاعة التوسلية للعذراء والملائكة والقديسين (أربع طبعات
٧- الخمر من وجة نظر مسيحية (ثلاث طبعات)
٨- وضع اليد في الكنيسة المقدسة (طبعتان)
٩- التكلم بالسنة (أربع طبعات)
١٠- الفروق العقيدية ين المذاهب المسيحية (١٣ طبعة)
١١- البدع والهرطقات خلال عشرين قرناً :
جزء أول - الثلاثة قرون الأولى (طبعتان)
جزء أول - العشرة قرون الأولى
جزء ثانى - العشرة قرون الاخيرة
١٢- بطل الوحدة الوطنية سرجيوس زعيم الاصلاح الكنسى القبطى.
١٣- المحاكمات الكنسية
١٤- أموال الكنيسة من أين ؟ وإلى أين ؟
١٥- المعارضة من أجل الاصلاح الكنسى.
١٦- البطريرك القادم ممن يختار ؟ ومن الذى يختاره ؟ وكيف؟
١٧- السلطان الكنسى أبوة لا أرهاب.
١٨- البطريركان شنوده الاول والثانى.
١٩- الوحدة الوطنية وحقوق الانسان.
٢٠- متى يعود الحب المفقود فى الكنيسة القبطية؟

تحت الطبع **(١) الاحوال الشخصية: رؤية واقعية**
(٢) الإصلاح الكنسى عبر العصور

◆ الكاتب :



■ ليسانس حقوق (جامعة عين شمس) .
■ بكالوريوس إكليريكية (الثالث على دفعة القسم المسائى الجامعى عام ١٩٧٥) .
■ نشرت له مقالات وأحاديث صحفية فى أكثر من ستة وخمسين جريدة ومجلة محلية ودولية .
■ نشرت له مقالات وبحوث قانونية متخصصة .
■ عمل محرراً للشئون القبطية وسكرتيراً لتحرير جريدة «مصر» اليومية (١٩٥٦ - ١٩٦٦) .
■ أصدر أكثر من ٢٠ مؤلفاً فى اللاهوت والإصلاح الكنسى القبطى (١٩٧٧ - ١٩٩٦) .
■ خادم وأمين خدمة شباب وأمين عام تربية كنسية (١٩٥٨ - ١٩٧٩) .
■ مدير سابق للشئون القانونية والتحقيقات بوزارة التموين .
■ عضو سابق ومستشار قانونى لمجلس إدارة جمعيتى المعهد القبطى الخيرى بالظاهر وثمرة التوفيق القبطية ومؤسساتها بالفجالة بالقاهرة .
■ راعى كنيسة مارجرجس بحدائق المعادى (منذ عام١٩٧٩) .
■ عضومؤسس للجنة الشعبية للوحدة الوطنية (١٩٩٤) . عضو بالمنظمتين المصرية والعربية لحقوق الأنسان ومنظمة العفو الدولية .

◆ .. والكتاب

سبقه كتاب بعنوان « أموال الكنيسة : من أين؟ وإلى أين؟ صدر من سنوات كان تجميعاً لسلسلة مقالات للكاتب نشرت له فى عديد من الصحف المصرية والدولية

أما هذا الكتاب الذى بين يديك فهو بحث تاريخى وعقيدى دقيق عن أحداث معاصرة بتحليل علمى تدعمه الوثائق ويفتح أبواب الاجتهاد للراغبين فى الوصول إلى الحقائق بغير رتوش . . .!

دار ديوان